برنامج الأغذية العالمي

إنقاذ الأرواح
تغيير الحياة

الإستراتيجية الحضرية لبرنامج الأغذية العالمي

القضاء على الجوع في عالم يتحضر باستمرار

أبريل ٢٠٢٣

المحتويات

المقدمة ٤

سبب اتباع هذه الإستراتيجية ٤

العرض التمهيدي ٦

١,١ المناطق الحضرية وأهميتها في القضاء على الجوع ٧

١,٢ ما الفئات المعرضة لخطر الجوع وسوء التغذية في المناطق الحضرية ولماذا؟ ١٠

١,٣ فرص الاستفادة التي توفرها المدن ١٢

١,٤ الارتباط بالالتزامات العالمية ١٢

استجابة برنامج الأغذية العالمي في المناطق الحضرية ١٣

٢,١ الرؤية ١٤

٢,٢ الأولويات في المناطق الحضرية ١٥

٢,٣ طرق الدعم ١٨

٢,٤ مجالات العمل ١٩

النتيجة الإستراتيجية ١: تلبية احتياجات الأشخاص الغذائية والتغذوية العاجلة ٢١

النتيجة الإستراتيجية ٢: تزويد الأشخاص بنتائج أفضل من حيث التغذية والصحة والتعليم ٢٣

النتيجة الإستراتيجية ٣: سُبل عيش محسّنة ومستدامة للأشخاص ٢٥

النتيجة الإستراتيجية ٤: تعزيز البرامج والأنظمة الوطنية والمحلية ٢٧

النتيجة الإستراتيجية ٥: الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية أكثر كفاءة وفعالية ٢٩

٢,٥ تنفيذ أولويات البرنامج الشاملة في المناطق الحضرية ٣٢

ضمان النجاح ٣٤

٣,١ ملائمة للغرض: تحويل سياسة البرنامج لتحقيق الرؤية الحضرية ٣٥

التحول ١: تعزيز شراكاتنا من أجل البرامج الحضرية ٣٦

التحول ٢: ملاءمة البيانات والقياسات مع السياقات الحضرية ٣٨

التحول ٣: الوصول إلى مَن هم أشد تخلفًا عن الركب من خلال اتباع نهج الاستهداف المتركز على الأفراد ٣٩

التحول ٤: الاستفادة من الروابط الريفية الحضرية في سبيل تعزيز كفاءة النظم الغذائية والتحول ٤٠

التحول ٥: تكامل الجهود مع عمليات التخطيط الحضري والتنمية العمرانية ٤٢

٣,٢ العوامل التمكينية ٤٣

وسائل التنفيذ ٤٤

المراجع ٤٥

الاختصارات ٤٧

مصادر الصور ٤٨

المقدمة

سبب اتباع هذه الإستراتيجية

أصبح العالم حضريًا بشكل متزايد حيث يعيش ٤,٥ مليارات شخص (٥٥٪) من سكان العالم حاليًا في مناطق حضرية و**٧٠% من جميع الأغذية المنتجة عالميًا** مخصصة للاستهلاك في المواقع الحضرية. ينتقل عبء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، لا سيما في البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأقل نموًا حيث يكافح العديد من السكان الحضريين لتغطية تكاليف المعيشة المرتفعة أو تحمل تكلفة ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية. كما أن العديد من المدن والسكان الحضريين معرضون بشكل خاص لمختلف أشكال النزاع والكوارث المناخية والاقتصادية، في حين أن التقلبات الدولية والمحلية التي تؤثر في تكلفة الغذاء والوقود تؤدي إلى حدوث تضخم مفرط وزيادة الفقر وزيادة عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى الغذاء الكافي. ولكن من خلال هذه الإستراتيجية، يقر برنامج الأغذية العالمي هذه التوجهات ويسلط الضوء على البيئة الحضرية كسياق تشغيلي حاسم للقضاء على الجوع بالنسبة إلى النسبة الكبيرة من السكان الذين يتركزون الآن في المدن.

تهدف الإستراتيجية الحضرية إلى صياغة نوايا البرنامج وأولوياته في المناطق الحضرية، وتوفير إطار عمل وتوجيه إستراتيجي لأنشطته التي تلبي الاحتياجات العاجلة وتساهم بشكل منهجي في القضاء على الجوع في المدن. كما يهدف أيضًا إلى دعم المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في صياغة المناقشات داخليًا، والمساعدة في صياغة المشكلات وتحديد حلول ذات سياق ملائم للبيئات الحضرية، بما يتماشى مع الخطة الإستراتيجية للبرنامج للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ وولاية برنامج الأغذية العالمي وميزته النسبية.

الإستراتيجية مقسمة إلى أربعة أقسام. يحدد **الفصل الأول** المشهد، والمشكلة ويشرح أهمية اتخاذ إجراءات فورية. يقدم **الفصل الثاني** الإطار الإستراتيجي المحدد لتحقيق رؤية برنامج الأغذية العالمي في المناطق الحضرية، بما في ذلك أولوياته الحضرية وأنماط الدعم ومجالات العمل الشاملة بما يتماشى مع مجالات النتائج المؤسسية الخمسة للفترة ٢٠٢٢-٢٥. يوجز **الفصل الثالث** التحولات الرئيسية في سياسة البرنامج اللازمة لتحقيق الرؤية وعوامل التمكين الأخرى، ويلخص **الفصل الرابع** وسائل التنفيذ.

تستند الإستراتيجية الحضرية إلى توصيات السياسة العامة لعام ٢٠٠٢،[١] بالاستفادة من الأدلة التشغيلية والتحليلية التي تم تطويرها بالاستعانة بخبرات الأفراد المتواجدين في المقر العالمي،[٢] والمكاتب الإقليمية[٣] والمكاتب القطرية، وكذلك الدروس المستفادة من عمليات برنامج الأغذية العالمي في المناطق الحضرية خلال العشرين سنة الماضية.

١. انظر انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية: الإستراتيجيات الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/٢٠٠٢/B-٥)

٢ قاد أعضاء المجموعة المعنية بنتائج الإستراتيجية عملية المراجعة على مستوى المقر، وتضمنت عملية المراجعة مساهمات من فرق متخصصة في المجالات التالية: التغذية، والحماية الاجتماعية، والتحويلات النقدية، والبحوث، والبحث والتقييم والمراقبة، وسلسلة الإمداد، وإدارة دورة البرنامج، وتعزيز قدرات البلدان، وإنشاء الأصول، ووحدة سُبل العيش والصمود، وقسم التكنولوجيا، ومكتب الشؤون الجنسانية، والاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ، وقسم الشراكات الإستراتيجية، والبرامج المدرسية، ومبادرة استهداف البحث والتقييم والمراقبة/وحدة الحالات الطارئة والانتقالية، وأنظمة الغذاء، ووحدة الحد من مخاطر المناخ والكوارث، وفريق الترابط المراعي لظروف النزاعات، ومسرع الابتكار، والمجموعة المعنية بالاتصالات في حالات الطوارئ، ومجموعات اللوجستيات والأمن الغذائي.

٣ قاد عملية المراجعة على مستوى المكتب الإقليمي كبار مستشاري البرنامج الإقليمي بصفتهم أعضاءً في لجنة التوجيه الحضري. وشملت عملية المراجعة مساهمات من الفرق الإقليمية ونقاط الاتصال عبر المجالات البرامجية، ومن المكاتب القطرية المختارة. وأجريت مشاورات بشأن المسودة الثانية مع المدراء الإقليميين والقطريين.

١. العرض التمهيدي

١,١ المناطق الحضرية وأهميتها في القضاء على الجوع

العالم آخذ في التحضر على نحوٍ متزايد. يعيش ٤,٥ مليارات شخص أو ٥٥٪ من سكان العالم حاليًا في مناطق حضرية. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠٥٠ سيزيد هذا الرقم بمقدار ٢,٣ مليار، أو ما يقرب من **٢١٥٠٠٠ شخص كل يوم**. وستتركز غالبية هذه الزيادة في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، مع توقع تمركز ٩٠٪ في آسيا وأفريقيا. [٤]

يؤدي هذا التوجه الحضري الكاسح والعديد من العوامل المترابطة (الشكل ١,١) إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الحضرية. وتشمل هذه العوامل **زيادة الفقر في المناطق الحضرية**، وانتشار **عدم المساواة فيها**، وتركز **المخاطر المتفاقمة** في المدن ذات الكثافة السكانية العالية، **والتحولات الطارئة على الأراضي الزراعية والتغذية** والتي تُحدث بدورها تحولات عميقة في العلاقات الريفية والحضرية، وبالتالي، التأثير على أنظمة الغذاء.

بالإضافة إلى تزايد السكان، يتزايد الفقر أيضًا في المدن. تجاوز التوسع الحضري وتيرة نمو الاقتصاد الكلي في معظم البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. ونتيجة لذلك، فشل ملايين الأشخاص في جني الفوائد المرتبطة عادة بالحياة الحضرية، بما في ذلك الحصول على فرص عمل أفضل، والتعليم والوصول إلى الخدمات الأساسية الوظيفية. على الرغم من أن الفقر لا يزال سائدًا في المناطق الريفية، فإن هناك مئات الملايين من الفقراء الذين يعيشون في المدن، وتشير الأرقام المطلقة إلى أن الفقر الحضري آخذ في الارتفاع بوتيرة متسارعة. وفقًا للبنك الدولي، أصبح ٩٧ مليون شخص يعانون من الفقر المدقع نتيجةً لجائحة كوفيد-١٩. [٥] ويُقدر التحليل الأولي الذي أُجري على ١١٠ دول أن الفقراء الجدد هم الأكثر عرضة للعيش في المناطق الحضرية، والعمل في قطاعات غير زراعية مثل القطاعات غير الرسمية وقطاعات البناء والتصنيع. [٦]

تتزايد التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والمكانية وتتوسع بشكل أكبر في المدن. تتزايد حدة عدم المساواة في المدن بشكل أكبر من المناطق الريفية. [٧] بالنسبة إلى أكثر من ثلثي سكان الحضر في العالم أو ما يقرب من ٢,٩ مليار شخص، توسعت عدم المساواة في الدخل منذ عام ١٩٨٠. [٨] عدم المساواة الحضرية لها أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية ومكانية. على سبيل المثال، يمكن للخصائص التي يتميز بها الأشخاص، مثل الجنس، والعمر، والعجز/القدرة، والعرق، والدين، والتوجه الجنسي أن تحدد مقدار ما يمكنهم كسبه وأماكن استقرارهم في المدينة، وهذا الموقع يمكن أن يؤثر بدوره على فرص العمل والخدمات التي يمكنهم الحصول عليها. تؤدي هذه الديناميات إلى تجمع السكان المعرضين للخطر في المواقع المحرومة، والمثال الأكثر شيوعًا على هذه المواقع هو الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية. [٩]

الشكل ١,١ - العوامل المترابطة التي تؤثر في الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية.

٤ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١٩.
٥ Gerszon Mahler et al.، ٢٠٢٢.
٦ البنك الدولي، ٢٠٢٠، صفحة ١١
٧ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٢٠، صفحة ١٠٨.
٨ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢٠.
٩ يعيش ما لا يقل عن مليار شخص من سكان الحضر في ظروف محفوفة بالمخاطر في أحياء فقيرة أو مستوطنات عشوائية، ويتواجد ٨٠٪ منهم في ثلاث مناطق: شرق وجنوب شرق آسيا (٣٧٠ مليونًا) وأفريقيا جنوب الصحراء (٢٣٨ مليونًا) ووسط وجنوب آسيا (٢٢٧ مليونًا). سيحتاج نحو ٣ مليارات شخص إلى سكن لائق وبأسعار معقولة بحلول عام ٢٠٣٠.

كذلك يصعب تحديد أسباب الإقصاء والتهميش الحضريين، حيث يمكن أن يكونا نتيجة للمعايير الاجتماعية والثقافية، والتمييز المؤسسي و/أو التوزيع غير العادل للسلطة والموارد. والنتيجة هي وجود عدد كبير من سكان الحضر الذين لديهم فرص محدودة، وقوة شرائية محدودة، ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية، ما يجعلهم أكثر عرضة للجوع أو سوء التغذية، وأقل قدرة على إدارة المخاطر وامتصاص الصدمات.

يؤدي التحضر إلى التركز المكاني للمخاطر والضعف المتفاقم . يؤدي التوسع السريع وغير المخطط له للمناطق الحضرية، إضافةً إلى النمو السكاني وزيادة الكثافة، إلى **التركز المكاني للمخاطر في المدن** (الشكل ١,٢). يزداد تعرض الأشخاص لمخاطر النزاع أو المناخ أو المخاطر الاقتصادية أو الصحية عند العيش في أوضاع سكنية غير رسمية أو غير مستقرة، حيث تتداخل المخاطر ونقاط الضعف المتعددة وتعزز بعضها البعض. هذه الصدمات، التي تحدث أحيانًا في نفس الوقت، تفرض أيضًا ضغطًا هائلاً على البنية التحتية الضعيفة، وعلى التجارة والنظم المحلية (بما في ذلك سلاسل الإمداد)، وعلى الاقتصادات المحلية الضعيفة، وعلى الحكومات المحلية المحدودة الموارد وعلى سكان المدن الفقراء.

الشكل ١,٢ - التركز المكاني للمخاطر في المناطق الحضرية

١٠ اللجنة الدولية للصليب الأحمر ٢٠١٥

١١ يتجلى ذلك في تفشي الأمراض المنقولة عن طريق المياه مثل الكوليرا أو التيفود في المناطق الحضرية، والدور الذي لعبته المناطق الحضرية المكتظة في تفشي فيروس إيبولا في غرب إفريقيا، ومؤخرًا الآثار غير المتناسبة لجائحة كوفيد-١٩ في المناطق الحضرية حيث أن ٩٠٪ من حالات الإصابة كانت في المدن.

١٢ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢٠، ص. التاسع عشر.

١٣ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢٠

١٤ منظمة الصحة العالمية واليونيسف، ٢٠٢١

١٥ مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ٢٠١٥

يؤدي التحضر السريع وغير المخطط له إلى تحولات في الأراضي الزراعية والتغذية:

- **التحول الغذائي:** يغير التحضر الإمدادات الغذائية والبيئات الغذائية [١٦] وسلوك المستهلكين. تتحول التغذية من الأنظمة الغذائية التقليدية إلى الأنظمة الغذائية التي تحتوي على القليل من الألياف والكثير من السعرات الحرارية والسكر والدهون المشبعة. زاد استهلاك الأغذية المصنعة سنويًا بنسبة ٥,٤٥٪ في البلدان متوسطة الدخل وحدها. [١٧] هذه البيئة الغذائية الجديدة والمتطورة (الحضرية) تُشكل صورة متعارضة حيث ينتشر الجوع ونقص التغذية جنبًا إلى جنب مع السمنة، ويظهر هذا أحيانًا بين أفراد الأسرة المعيشية الواحدة. على سبيل المثال، ارتبط العيش في المناطق الحضرية بزيادة نسبة النساء اللاتي يعانين من الوزن الزائد في العديد من البلدان. [١٨] بينما يعاني طفل واحد من كل ثلاثة أطفال يعيشون في المناطق الحضرية من التقزم، [١٩] وهو رقم يرتفع إلى ٥٤٪ في الأسر منخفضة الدخل. وقد نتج عن ذلك "عبء ثلاثي" لسوء التغذية (نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة والسمنة) وهو عبء مرتبط بالتوسع الحضري والتسويق وإمكانية الحصول على الغذاء الصحي والقدرة على تحمل تكلفته، وبالتالي فهو يمثل مشكلة متزايدة لسكان الحضر. [٢٠]

- **يعمل التحضر السريع على تغيير العلاقات الريفية والحضرية:** لطالما كانت المناطق الريفية والحضرية متآزرة، ومن بين أوجه ذلك التآزر تدفق الأفراد والسلع والخدمات في الاتجاهين. ومع ذلك، فإن التوجه الكاسح للتحضر يغير تلك الروابط، ما أدى إلى تداعيات لا يستهان بها على الأراضي المنتجة، وبالتالي التأثير على الأمن الغذائي والتغذية. من المتوقع فقدان ٣٠ مليون فدان من الأراضي الزراعية العالمية بحلول عام ٢٠٣٠ بسبب التوسع والزحف الحضري. ٨٠٪ من هذه الخسارة ستحدث في آسيا وأفريقيا. [٢١] كذلك تتزايد الضغوط على الأراضي المنتجة نتيجةً لنقص الاستثمار في النظم الزراعية، والتدهور البيئي، والهجرة من الريف إلى الحضر، فضلاً عن الكوارث المناخية. بينما تتعرض الأراضي المنتجة وسُبل عيش صغار المزارعين وغيرهم من الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة للتهديد، فمن المتوقع أن يرتفع الطلب على الغذاء بشكل كبير، حيث يستهلك سكان المدن ٧٠٪ من الإمدادات الغذائية. [٢٢]

وعند النظر إلى هذه العوامل مجتمعة، فإن التوجه الكاسح للتحضر، وانتشار الفقر وعدم المساواة في المدن، وتركز المخاطر في المساحات الحضرية الكثيفة، والتحولات الطارئة على الأراضي الزراعية والتغذية، تؤدي إلى زيادة **الأعداد المطلقة** للأشخاص الذين يعانون من الفقر والجوع وسوء التغذية في المدن أكثر من المناطق الريفية. تجعل هذه التوجهات البيئية الحضرية سياقًا تشغيليًا حتميًا لتحقيق هدف القضاء على الجوع الذي تعاني منه نسبة كبيرة من سكان العالم.

الإطار ١-١ تعريف "المنطقة الحضرية"

لا يوجد تعريف عالمي "للمنطقة الحضرية". تختلف التعريفات الوطنية/المحلية الرسمية على نطاق واسع، إذ من الوارد أن تستخدم كل دولة عوامل مختلفة لتعيين مستوطنة بشرية كمنطقة حضرية أو ريفية، مثل الحد الأدنى لحجم السكان، أو توفر البنية التحتية والخدمات، أو الوظيفة الاقتصادية. لدعم المقارنات الدولية، فقد طورت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة مؤخرًا طريقة "درجة التحضر" [٢٣]، والتي تصنف المستوطنات البشرية على أساس التركيز المكاني للسكان. نتج عن هذه الطريقة ثلاث فئات:

- **المدن**، التي لا يقل عدد سكانها عن ٥٠٠٠٠ نسمة يعيشون في شكل خلايا شبكية كثيفة متجاورة (>١٥٠٠ نسمة لكل كيلومتر مربع)؛
- **المدن والمناطق شبه الكثيفة**، التي لا يقل عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة ويعيشون في شكل خلايا شبكية متجاورة بكثافة لا تقل عن ٣٠٠ نسمة لكل كيلومتر مربع؛
- **المناطق الريفية**، التي تتكون في الغالب من خلايا شبكية منخفضة الكثافة.

بما أن تعريف المناطق الحضرية يختلف من بلد إلى آخر، فإن مشاركة برنامج الأغذية العالمي في المناطق الحضرية ستهدف إلى التوافق مع التعاريف الوطنية والهياكل الحكومية. ومع ذلك، فإن بيان المشكلة والإطار الحضري المقدم في هذه الإستراتيجية يستندان في المقام الأول إلى تحليل لكيفية تأثير الأبعاد (أو الأنظمة) الأساسية [٢٤] الشائعة في المدن على توافر الأمن الغذائي والتغذية والوصول إليه واستخدامهما واستدامتهما. يمكن أن ينتج هذا التميز عن الاختلافات الجوهرية بين المناطق الحضرية والريفية (اعتماد المدن على الاقتصاد القائم على النقد مقابل الأسواق الريفية التي تهيمن عليها الزراعة والإنتاج)، أو عن العناصر التي تكون مشتركة في كل من المناطق الريفية والحضرية ولكنها تتضخم في الأخيرة بسبب نطاقها المادي (البيئة التي يصنعها الإنسان مثل الإسكان والمباني العامة والترفيهية)، أو تعقيدها (أي الترابط بين البنية التحتية للخدمات).

١٦ البيئات الغذائية هي السياقات التي تشكل قرارات الأشخاص بشأن الطعام الذي يحصلون عليه ويعدونه ويستهلكونه بناءً على جوانب عدة، مثل إمكانية الحصول على الطعام، والقدرة على تحمل تكاليفه، والرغبة في الحصول عليه. وعليه، تشكل البيئات الغذائية الطعام الذي يمكن للأشخاص أن يرغبوا فيه ويشتروه.
١٧ البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١٨، صفحة ١٦
١٨ Goryakin and Suhrcke ،٢٠١٤؛ Goryakin et al ،٢٠١٥؛ MQSUN ٢٠١٦؛
١٩ المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ٢٠١٧
٢٠ Lintelo, et al ،٢٠٢١
٢١ Bren d'Amour et al ،٢٠١٧
٢٢ منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١٧.
٢٣ المفوضية الأوروبية - المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، المديرية العامة للسياسة الإقليمية والحضرية، منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، البنك الدولي، ٢٠٢٠
٢٤ Campbell ،٢٠١٦

١,٢ ما الفئات المعرضة لخطر الجوع وسوء التغذية في المناطق الحضرية ولماذا؟

فقراء الحضر. الحياة في المدن باهظة الثمن، ويعتمد الأشخاص بشكل شبه كامل على الاقتصاد القائم على النقد. في مواجهة الموارد المحدودة، يتعين على الأسر الحضرية الفقيرة المفاضلة بين الاحتياجات الأساسية المتنافسة، التي تشمل الإيجار والرعاية الصحية والرسوم المدرسية والأغذية. بدون مصادر دخل ثابتة، وبالنظر إلى أن الأسر الحضرية يمكن أن تنفق أكثر من ٥٠٪ من ميزانياتها على الغذاء (تصل النسبة إلى ٧٥٪ في البلدان منخفضة الدخل)، [٢٥] فمن المرجح ألا يتمكن فقراء الحضر من تلبية احتياجاتهم الغذائية باستمرار. كما أنهم أكثر عرضة لتراكم الديون بسبب انخفاض الأجور وانتشار البطالة والوظائف غير المستقرة. غالبًا ما تكون الأطعمة ذات القيمة الغذائية المنخفضة أرخص تكلفة، كما أنها تنتشر على نطاق واسع ويُعلن عنها بكثرة في المناطق الحضرية، ويترتب على هذا ضعف التنوع الغذائي بين فقراء الحضر الذين لا يستطيعون الحصول على خيارات غذائية صحية. وهذا يضع **الدخل غير الكافي وغير المستقر في صميم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الحضرية**.

على الرغم من زيادة الفقر في المناطق الحضرية، فإن تغطية الحماية الاجتماعية أعلى في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية بنسبة ١٠ نقاط مئوية، في جميع المناطق وجميع فئات الدخل في البلدان. [٢٦] وسبب هذا الارتفاع هو الافتراضات السابقة بأن الفقر ظاهرة ريفية. كما تحرم الطبيعة غير الرسمية للعمل في المناطق الحضرية نسبة كبيرة من العمال من شبكات الأمان الاجتماعي الرسمية والتأمين. على الصعيد العالمي، يعمل ما متوسطه ٥٠٪ من القوى العاملة الحضرية في القطاع غير الرسمي، مع عدم توفر الحماية الاجتماعية أو الحصول عليها بشكل محدود. يتضاعف هذا الرقم ليبلغ ٨٧٪ في جنوب آسيا. [٢٧]

ومع ذلك، فإن واقع الجوع في المدينة يمكن أن يتخذ أشكالاً وصورًا عديدة، وفقًا للجنس، أو العمر، أو الإعاقة، أو العرق، أو الدين، أو التوجه الجنسي. فيما يلي وصف لأكبر المجموعات وكيف يمكن أن يتعرض أفرادها لخطر الجوع وسوء التغذية:

التجارب المعيشية للنساء والفتيات في المناطق الحضرية الفقيرة : في عام ٢٠٢٠، كان انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد أكثر انتشارًا بين النساء منه بين الرجال على مستوى العالم بنسبة ١٠ نقاط مئوية، وزاد هذا المعدل بشكل كبير بمقدار ٤ نقاط مئوية منذ عام ٢٠١٩. [٢٨] في المدن، تتأثر قدرة النساء على تلبية احتياجاتهن الغذائية والأساسية بالتمييز في الحصول على مسكن، والتعرض للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والصراعات بين الأدوار التقليدية للجنسين والعمل خارج المنزل، ووظائفهن الأقل أمانًا (مقارنة بنظرائهن من الرجال) بشكل عام. ٧٥٪ من النساء يعملن في القطاع غير الرسمي، في كثير من الأحيان بظروف عمل غير مستقرة وأجور متدنية. فالأنشطة التي تستغرق وقتًا طويلاً، مثل الرعاية والمسؤوليات المنزلية التي تتضمن إعداد الطعام وجمع المياه في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات [٢٩]، لا تترك سوى القليل من الوقت للأنشطة المستقرة المدرة للدخل.

تزايد عدد الشباب سكان الحضر المحرومين من حقوقهم : ٦٠٪ من سكان الحضر سيكونون تحت سن ١٨ بحلول عام ٢٠٣٠. لم تتحقق الفرص الاقتصادية التي كان بمقدور المدن توفيرها لهذا العدد المتزايد من الشباب. العمل غير الرسمي هو المصدر الرئيسي لتوظيف الشباب في جميع المناطق التي يعمل فيها برنامج الأغذية العالمي، بمتوسط ٦٠٪، تزداد لتصل إلى ٨١ و٧٥٪ في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا على التوالي. [٣٠] على الرغم من أن العمل غير الرسمي يوفر مصادر دخل، فإنه غالبًا يعني أن الشباب غير مشمولين بشبكات الأمان الاجتماعي أو حقوق العمال، ما يجعل الوظائف غير مستقرة وعارضة وذات أجور زهيدة. ونتيجة لذلك، يكافح شباب الحضر لكسب لقمة العيش وتأمين دخل ثابت، وبالتالي فهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم باستمرار في ظل اقتصاد قائم على النقد. وهذا له أيضًا تداعيات على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلدان، ولا سيما الدول منخفضة الدخل والدول الضعيفة. [٣١]

٢٥ التحالف العالمي لتحسين التغذية ٢٠٢٠.
٢٦ Gentilini, Khosla, Almenfi، ٢٠٢١. بناءً على بيانات جُمعت من ١٠٦ دولة.
٢٧ المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي JOIN/IRDS (أبريل ٢٠٢٠)
٢٨ منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية ٢٠٢١
٢٩ على سبيل المثال، تتحمل النساء والفتيات مسؤولية جمع المياه في ٨٠٪ من الأسر الحضرية التي لا تتوافر في مساكنها المياه (المرجع نفسه)، مثل المساكن الموجودة في الأحياء الفقيرة.
٣٠ منظمة العمل الدولية، ٢٠١٧
٣١ البنك الدولي، ٢٠٢١

تتزايد حالات التقزم عند الأطفال في المناطق الحضرية: انخفضت حالات تقزم الأطفال في البلدان النامية انخفاضًا هائلاً بنسبة ٣٢٪ بين عامَي ١٩٨٥ و٢٠١١، وكان للمناطق الريفية النصيب الأكبر. [٣٢] بينما ازدادت حالات التقزم في المناطق الحضرية بنسبة ٨٪ خلال الفترة ذاتها، حيث إنه توجد الآن في المناطق الحضرية حالة واحدة من بين كل ثلاثة أطفال مصابة بالتقزم. وترتفع المعدلات إلى ٣٠٪ في بعض البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط (LMICs). [٣٣] الأطفال في الأسر الحضرية الفقيرة أكثر عرضة للإصابة بالتقزم، مقارنة بالأطفال الذين يتمتعون بوضع اجتماعي واقتصادي مرتفع. في العديد من البلدان، يعد معدل التقزم لدى الأطفال الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أعلى منه في المناطق الريفية. [٣٤] لا يتأثر سوء تغذية الأطفال ونقص المغذيات بديناميات الأسرة الشرائية والقوة الشرائية فحسب، بل يتأثر أيضًا بظروف المعيشة غير الصحية الأكثر شيوعًا في المستوطنات ذات الدخل المنخفض والأحياء الفقيرة، ما يجعل ممارسات النظافة وسلامة الغذاء أكثر صعوبة.

تواجد النازحين في المناطق الحضرية يتركز السكان النازحون بشكل متزايد في المدن، حيث يعيش ٦٠٪ من ٢٦ مليون لاجئ، [٣٥] واثنان من كل ثلاثة نازحين داخليًا في مناطق حضرية. علاوة على ذلك، تنجذب نسبة كبيرة من النازحين قسرًا إلى العيش في المستوطنات العشوائية، [٣٦] التي يحصلون فيها على فرص معيشية محدودة وإمكانية الوصول إلى الخدمات بطريقة مماثلة لسكان المدن المستضعفين الآخرين، إضافة إلى معاناتهم من العوائق القائمة على الوضع الاجتماعي، التي من بينها عدم حصولهم على بطاقات هوية صادرة عن جهة حكومية وتعرضهم للوصم والتمييز.

تنتشر عدم المساواة القائمة على أسس عرقية واجتماعية في المدن، وتؤثر في السكان الأصليين والفئات المهمشة الأخرى. لا يزال أكثر من ٧٠٪ من السكان الأصليين يعيشون في المناطق الريفية في جميع أنحاء العالم، ولكن الكثير منهم يهاجرون بشكل متزايد إلى المناطق الحضرية [٣٧] حيث ينتهي بهم المطاف في كثير من الأحيان إلى العزل أو الاستقرار في مستوطنات سيئة الخدمات ومعرضة للأخطار. [٣٨] هذا التحول من الريف إلى الحضر يؤدي أيضًا إلى حدوث تغييرات في النظم الغذائية ينتج عنها سوء التغذية والسمنة. [٣٩]

٣٢ المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ٢٠١٧، صفحة ٢٦.
٣٣ المرجع نفسه.
٣٤ te Lintelo, et al. ٢٠٢١
٣٥ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٩، صفحة ٥٧.
٣٦ Zetter and Deikun، ٢٠١١؛ McCallin and Scherer، ٢٠١٥؛ Kirbyshire et al.، ٢٠١٧).
٣٧ يهاجر السكان الأصليون إلى المناطق الحضرية في المقام الأول بحثًا عن عمل أو عن خدمات اجتماعية أفضل. عوامل أخرى مثل نزع ملكية الأراضي، والتدهور البيئي، والنزوح بسبب الصراعات والعنف، والكوارث التي يسببها المناخ يمكن أن تحفز الهجرة.
٣٨ في أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، يشكل السكان الأصليون أكثر من نصف سكان المناطق الحضرية بنسبة ٥٢٫٢٪ (منظمة العمل الدولية ٢٠١٩) حيث ينتهي بهم المطاف في كثير من الأحيان إلى العزل السكني والوصول المحدود للخدمات الجيدة.
٣٩ أشار تقييم أجري بقيادة برنامج الأغذية العالمي في خمسة بلدان في أمريكا اللاتينية إلى أن السكان الأصليين الذين يهاجرون إلى المناطق الحضرية وشبه الحضرية يميلون إلى استهلاك الأغذية المصنعة مثل المعكرونة والأطعمة المعلبة، لأنها متوفرة ورخيصة بدلاً من استهلاك المنتجات المحلية. يفاقم هذا التوجه سوء التغذية والسمنة وفقر الدم. وكشف تقييم آخر أن انعدام الأمن الغذائي أكثر وضوحًا في المناطق الحضرية (٥٩٪) منه في المناطق الريفية (٤٢٫٩٪) بين السكان الأصليين الذين شملهم الاستطلاع في جمهورية الكونغو.

١,٣ فرص الاستفادة التي توفرها المدن

لطالما كانت المدن أماكن لاقتناص الفرص وتحقيق الرخاء، حيث توفر مساحة للجوء والبقاء وكذلك للنمو والازدهار. يمكن الاستفادة من نفس الخصائص التي تجذب الأشخاص إلى المدن لمساعدة برنامج الأغذية العالمي على التقدم نحو القضاء على الجوع في عالم يتحضر باستمرار، مع تحصيل فوائد محتملة عبر العديد من مجالات البرامج. على سبيل المثال، يمكن للتركز المكاني للنشاط الاقتصادي والكفاءة المتزايدة التي توجد غالبًا في المناطق الحضرية أن تعود بفوائد على عمل النظم الغذائية والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة التي يمكن أن تصل إلى المستهلكين، ولا سيما أولئك الذين لديهم قوة شرائية أقل. قد تشمل هذه الفوائد الحصول على أغذية يمكن الوصول إليها بشكل أكبر وأكثر صحة وأمانًا، وإدماجًا ماليًا أكبر للأشخاص المتأثرين بالفقر في المناطق الحضرية. ومن المفيد أيضًا الجمع بين البنية التحتية والخدمات وسوق العمل النشط، جنبًا إلى جنب مع السياسات الشاملة، لتوفير فرص من شأنها دعم تنمية رأس المال البشري وسُبل العيش على نطاق أوسع. تستفيد المناطق الحضرية أيضًا من القدرات والابتكارات. على عكس المناطق الريفية، توفر المدن فرصة للعمل مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة (مثل الحكومات المحلية ومقدمي الخدمات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني) التي توفر الخبرة الفنية والشبكات والمعرفة التي يمكن أن تعزز جودة البرنامج وكفاءته. كما تتيح المدن فرصًا للنهوض **بالأولويات الشاملة للبرنامج**، بما في ذلك المساواة بين الجنسين والمساءلة أمام السكان المتضررين.

على سبيل المثال، توفر المدن فرصًا عديدة للارتقاء الاجتماعي، والوصول إلى الأسواق، والخدمات المؤسسية والبنية التحتية الاجتماعية، وفرص عمل أفضل وأكثر تنوعًا. يمكن لبرنامج الأغذية العالمي الاستفادة من هذه البيئة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين بالنسبة إلى المرأة الحضرية، ومعالجة التمييز، وتحسين أوضاعها وحصولها على الغذاء والنظم الغذائية الصحية. يمكن أن تكون المدن أيضًا مساحات لإعادة بناء العقد المجتمعي وجعل المؤسسات أكثر عرضة للمساءلة. على سبيل المثال، من خلال مساعدة الحكومات المحلية على زيادة التعاون وتنمية القدرات - حيث إن الحكومة المحلية أقرب إلى السكان من الحكومة الوطنية - يمكن للبرنامج تعزيز قدر أكبر من المساءلة والإدماج ومشاركة المجتمعات من خلال دعوات المناصرة ودعم السياسات.

على الرغم من أن العمل في المناطق الحضرية قد يكون أكثر تعقيدًا، فإن زيادة الكثافة السكانية وتركيزها يمكن أن يؤدي أيضًا إلى انخفاض التكاليف اللوجستية والتشغيلية، وأكثر من ذلك إذا كان التعاون مع جهات فاعلة أخرى، مثل التحويلات النقدية. تشمل المزايا التشغيلية واللوجستية الأخرى تحسين البنية التحتية الإلكترونية المالية، وتحسين تغطية شبكات الهاتف والإنترنت، بالإضافة إلى العديد من مقدمي الخدمات المالية والشركاء المتعاونين المؤهلين.

١,٤ الارتباط بالالتزامات العالمية

توجه أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ٢، الإستراتيجية الحضرية لبرنامج الأغذية العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية المصاحب لتحضر العالم، ولضمان حصول جميع الأشخاص على غذاء آمن ومغذٍ وكافٍ. ويوجه الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة بدوره نهج البرنامج للعمل عن كثب مع الحكومات الوطنية والمحلية وتعزيز قدراتها، فضلاً عن الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في المناطق الحضرية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. تساهم الإستراتيجية الحضرية أيضًا في تحقيق الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة الذي يتناول جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة. سيساعد عمل البرنامج في المدن على تحقيق غايات الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة الذي يتناول ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية المناسبة، وتقليل عدد الوفيات والمتضررين والخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الأزمات. أخيرًا، ترتبط الإستراتيجية الحضرية بأهداف التنمية المستدامة الأخرى، ولا سيما الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يتناول الحد من الفقر والوصول إلى أشد المتضررين أثناء الأزمات ودعم أنظمة الحماية الاجتماعية المناسبة على الصعيد الوطني؛ والهدف ١٠ من خلال الحد من أوجه عدم المساواة والضعف في المناطق الحضرية، والهدف ٥ من خلال معالجة التمييز وعدم المساواة بين الجنسين التي تؤثر في النساء والفتيات في المناطق الحضرية. تتماشى الإستراتيجية الحضرية أيضًا مع الخطة الحضرية الجديدة، وهي التزام عالمي لمدة ٢٠ عامًا يرمي إلى تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في جميع البلدان. تقر الخطة الحضرية الجديدة بالروابط بين التحضر الجيد وتوفير فرص العمل، وفرص كسب العيش، وتحسين جودة الحياة.[٤] تتطلع كل من الإستراتيجية الحضرية والخطة الحضرية الجديدة إلى نُهج متكاملة للتحضر وإدراج الأمن الغذائي والاحتياجات التغذوية لسكان الحضر، ولا سيما المتضررين من الفقر، في جدول أعمال التنمية الحضرية الشاملة. أخيرًا، تستند الإستراتيجية الحضرية على العديد من العمليات العالمية الرئيسية، بما في ذلك إستراتيجية الأمم المتحدة على مستوى المنظومة بشأن التنمية الحضرية المستدامة، والقمة العالمية للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦، والصفقة الكبرى، وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، واللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي، وحركة تحسين مستوى التغذية، وقرارات السلام الدائم، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث.

٤ الأمم المتحدة ٢٠١٧

٠٢

استجابة برنامج الأغذية العالمي في المناطق الحضرية

٢,١ الرؤية

تعكس الإستراتيجية الحضرية الضرورة التشغيلية والإستراتيجية للبرنامج لتعزيز وتنظيم قدرته على المساهمة في الأمن الغذائي ونتائج التغذية في البيئات الحضرية. وعليه، فإن رؤية برنامج الأغذية العالمي هي كالآتي:

> بحلول عام ٢٠٣٠، ستزداد قدرة الفئات الضعيفة في المناطق الحضرية على تلبية احتياجتهم الغذائية والتغذوية وما يرتبط بها من احتياجات أساسية. مع زيادة تمكينهم وقدرتهم على إدارة الصدمات في المناطق الحضرية.

سيعمل البرنامج على تحقيق هذه الرؤية من خلال تقييم الأسباب والدوافع الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الحضرية وتطبيق هذه المعرفة لتعزيز **البرامج والنظم والشراكات** التي تعزز بيئة تمكينية للقضاء على الجوع في السياقات الحضرية.

تستعرض الأجزاء اللاحقة من الإطار الإستراتيجي النهج الذي وضعناه لتحقيق هذه الرؤية. لقد أوضحناه من خلال الرد على أربعة أسئلة (الفصلان الثاني والثالث على التوالي):

- ما هي **أولويات** المشاركة التي سيتبعها البرنامج على المدى القريب والمتوسط في دعمه لسكان المناطق الحضرية المستضعفين؟
- **كيف** سنقدم دعمنا؟
- ما هي **الإجراءات** التي سنتخذها؟
- ما هي **التحولات البرامجية** اللازمة لتحقيق هذه الأولويات والإجراءات؟

٢,٢ الأولويات في المناطق الحضرية

تم تحديد ثلاث أولويات منفصلة ولكنها مترابطة ونقاط دخول بالغة الأهمية لتوجيه دعم البرنامج للسكان الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية. تتناول هذه الأولويات التحديات والفرص المتعلقة بالسعي إلى القضاء على الجوع في المدن، ومواطن الضعف متعددة الأبعاد التي تؤثر في الأمن الغذائي والتغذية لسكان الحضر، فضلاً عن المجالات البرامجية التي يتمتع فيها البرنامج بمكانة فريدة للعمل على أساس ولايته ودوره. والأهم من ذلك، أنها تحدد أيضًا أهدافًا أكثر طموحًا على المدى المتوسط، والتي يمكن للبرنامج أن يعزز قدرتها تدريجيًا من أجل المساهمة في تغيير طويل الأجل ومناطق حضرية أكثر شمولاً وقدرة على الصمود.

تدعم هذه الأولويات، بالإضافة إلى مجالات العمل (القسم ٢,٤) القضايا الشاملة لبرنامج الأغذية العالمي المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومراعاة الصراع، والاستدامة البيئية وكذلك إيلاء اهتمام خاص للفئات المعرضة لخطر التخلف عن الركب في المناطق الحضرية، بما في ذلك النساء والشباب والنازحون والأشخاص ذوو الإعاقة.

الشكل ٢,١ - إطار عمل حضري لتحقيق الرؤية الحضرية لبرنامج الأغذية العالمي

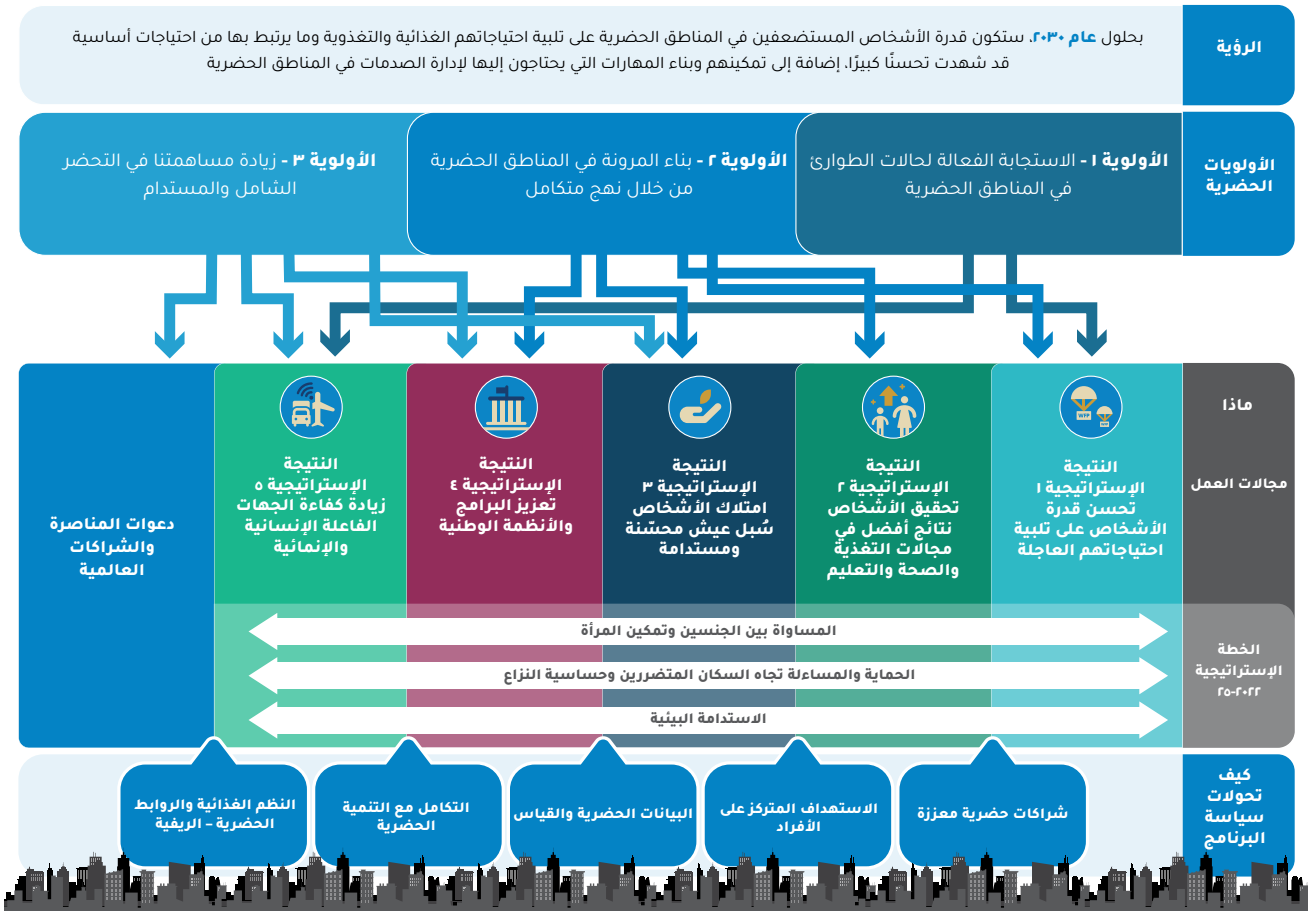

الأولوية الأولى: الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ في المناطق الحضرية

سيظل تركيز البرنامج الشديد على الاستجابة لحالات الطوارئ على رأس أولوياته في المناطق الحضرية، تماشيًا مع الخطة الإستراتيجية للبرنامج ٢٠٢٢-٢٠٢٥. تقر هذه الإستراتيجية أن الأزمات الحضرية أصبحت طويلة الأمد وأكثر تواترًا وتعقيدًا، وأن المناطق الحضرية هي بيئات تشغيلية تتطلب المشاركة مع طبقة أكثر تعقيدًا من الجهات الفاعلة والمؤسسات والأنظمة ومستويات مختلفة من القدرات، مقارنة بمعظم المناطق الريفية. في هذا السياق، من المهم أن تكون خدماتنا **مناسبة وفعالة وقابلة للتطوير والتكرار**. يرد أدناه نقاط الدخول التي وضعناها لاتخاذ إجراءات على المدى القصير والمتوسط للاستجابة بفعالية لحالات الطوارئ الحضرية.

أولاً، سيعمل البرنامج على دعم الأنظمة والجهات الفاعلة الموجودة في المناطق الحضرية لدعم تقديم الخدمات أثناء حالات الطوارئ (بما في ذلك التحويلات النقدية والتغذية وخدمات التغذية المدرسية)، وضمان استجابة هذه الأنظمة للصدمات وعدم انقطاعها خلال الأزمات. وتشمل هذه الأنظمة، على سبيل المثال لا الحصر، الحماية الاجتماعية التي تقودها الحكومة، والصحة، والاستجابة للطوارئ والأنظمة البلدية. سيتم النظر في التنفيذ المباشر فقط عندما تكون الأنظمة الحالية مثقلة بالأعباء، أو عندما يتم تحديد فجوات ملموسة يمكن سدها بقدراتنا وسيتم تنفيذها بالتنسيق مع منظومة العمل الإنساني الأوسع نطاقًا.[٤١]

نظرًا إلى أن السياقات الحضرية غالبًا ما تكون لديها أسواق عاملة وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، سيستفيد برنامج الأغذية العالمي من هذه الميزة الإضافية لإرسال الأموال للأشخاص حتى يتمكنوا من شراء ما يحتاجون إليه، وسيساعد هذا على تحفيز الطلب والمساهمة في الاقتصاد المحلي. لن يتم النظر في المساعدة الغذائية العينية إلا في الحالات التي تعطلت فيها النظم الغذائية بسبب الصدمات الكبرى، مع توقع تغيير هذا النهج بسرعة بمجرد عودة تلك النظم للعمل. ومن خلال نهج الاستجابة وتعزيز القدرات، يمكن للبرنامج أن يسهم أيضًا في تحقيق تكامل أفضل بين النظم على المستويين الوطني والحضري. تتفاوت تغطية وقدرة هذه الأنظمة عبر البلدان والمدن، ولهذا سيعمل البرنامج على تكييف دوره كمستشار تقني أو مقدم خدمة أو جهة منفذة مباشرة، حسب الاقتضاء.

يُعد توفير **المساعدة والدعم القائم على النقد لأنظمة الحماية الاجتماعية التي تقودها الحكومة** على وجه الخصوص مدخلاً رئيسيًا لبرنامج الأغذية العالمي والحكومات لتلبية الاحتياجات الملحة لسكان الحضر على نطاق أوسع وتوسيع نطاق التغطية في المناطق الحضرية المعقدة والكثيفة والنشطة اقتصاديًا. وبالتالي، **فإن التحويلات النقدية** والتغطية الفعالة لأنظمة الحماية الاجتماعية **المستجيبة للصدمات والمراعية للتغذية** هي مفتاح ضمان مساهمتنا في الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة أثناء الأزمات الحضرية.

ثانيًا، سيستثمر البرنامج بشكل استباقي في التأهب الحضري كجزء من جدول أعمال طويل الأجل لبناء القدرات الوطنية والمحلية للاستجابة في المناطق الحضرية. التأهب يؤتي ثماره ويمهد الطريق للاستدامة على المدى الطويل ويقلل الاعتماد على المساعدات. وبالإضافة إلى الدعم الذي سنقدمه في الأزمات الحضرية، ستكون هناك جهود لتقوية التأهب لحالات الطوارئ وقدرات الاستجابة على المستوى الوطني والمحلي، لا سيما في السياقات الحضرية شديدة الضعف التي تواجه باستمرار مخاطر متفاقمة. يتم ذلك على أساس أن الاحتياجات ستزداد بشكل كبير مع نمو سكان المناطق الحضرية، وازدياد كثافة تلك المناطق، وزيادة الصدمات وتفاقمها. توجز النتيجة الإستراتيجية ١ في القسم ٢،٤ مجموعة من الإجراءات التي يمكن للبرنامج تنفيذها لتحقيق ذلك.

الأولوية الثانية. بناء القدرة على الصمود في المناطق الحضرية عبر نهج متكامل ومتناسب مع السياقات الحضرية

نهج البرنامج لبناء القدرة على الصمود من خلال البرنامج المتكامل هو مدخل رئيسي للتدخل في المناطق الحضرية، مع تركيزه على بناء قدرات الصمود ومعالجة مواطن الضعف التي يعاني منها **الأشخاص والمجتمعات والمؤسسات والنظم**. يفسح هذا النهج المجال لطبيعة المدن المعقدة والمتعددة الطبقات وطبيعة الاقتصاد الحضري القائم على النقد. ومع ذلك، تقر الإستراتيجية أيضًا بأن بعض أدوات الصمود الحالية لدينا **تتمحور حول المناطق الريفية** وسنحتاج إلى الاستثمار في إعادة تصميمها أو مواءمتها مع تحديات المناطق الحضرية.

أولاً، سنستفيد من خبرتنا في تعزيز الأنظمة في مجال الحماية الاجتماعية كطريقة لتعزيز التأهب وتوقع المخاطر مع المساعدة في بناء القدرة على الصمود. وهذا أمر بالغ الأهمية لمعالجة الفجوات الواضحة في التغطية في المناطق الحضرية ودعم الحكومات في إنشاء أو تعزيز روابط الحماية الاجتماعية مع إدارة مخاطر الكوارث. ويتماشى هذا مع الخطة الحضرية الجديدة التي تنص صراحة على الالتزام بتعزيز الحماية الاجتماعية للأشخاص المتأثرين بالفقر في المناطق الحضرية.

ثانيًا، سنعمل على تكييف وتوسيع نطاق جهودنا في **بناء الثروة البشرية وتعزيز سُبل العيش وتنويعها**، مع استكمال التكامل **المالي والتمكين الاجتماعي والاقتصادي** عبر التحويلات النقدية والحماية الاجتماعية والأنظمة الغذائية وتدخلات سُبل العيش.

على المدى المتوسط، سوف نستثمر في تحسين قدرتنا على دعم **البيئات التمكينية** التي تعزز إدرار الدخل وتنويع سُبل العيش، بما في ذلك عن طريق **الاستفادة من النظام الغذائي والروابط الريفية الحضرية** من أجل تحقيق حصائل التغذية وتوليد فرص العمل، وتقديم المساعدة التقنية للحكومات لإنشاء حماية اجتماعية شاملة، وأنظمة غذائية أكثر مرونة، وسياسات تعزيز سُبل العيش في المناطق الحضرية.

٤١ انظر إستراتيجية الأمم المتحدة على مستوى المنظومة بشأن التنمية الحضرية المستدامة - A.Add/I/٢٠١٩/CEB ٥.

الأولوية الثالثة. زيادة مساهمتنا في التحضر الشامل والمستدام

تقر هذه الإستراتيجية بأن التفاوتات الاجتماعية والمكانية والاقتصادية [٤٢] أكثر انتشارًا في المدن، وأن لها تأثيرًا مباشرًا على قدرة المجموعات المختلفة على الاستفادة من الحياة الحضرية، بما في ذلك الوصول المستدام إلى الغذاء والنظم الغذائية الصحية والاحتياجات الأساسية. كما هو موضح في **الفصل الأول**، يمكن أن تكون المدن أيضًا أماكن لاقتناص الفرص وتحقيق الرخاء، ومساحات لإعادة بناء العقد المجتمعي وجعل المؤسسات أكثر عرضة للمساءلة. يمكن أن يكون التحضر، عند الاستفادة منه، حافزًا لوضع الخدمات اللازمة للعيش بكرامة في متناول الفئات الأكثر ضعفًا أو تهميشًا. وتتضمن تلك الخدمات توفير القدر الكافي من الغذاء والأنظمة الغذائية الصحية. وبالتالي، فإن الإستراتيجية الحضرية هي الخطوة الأولى لبرنامج الأغذية العالمي لبناء روابط أقوى بين مجالات عمله وجهود التنمية الحضرية الأوسع نطاقًا، والاستعداد بشكل أفضل للتصدي لاتجاه التوسع الحضري المتزايد وتأثيره على الأمن الغذائي والتغذية في العقود المقبلة. تم تحديد نقاط الدخول الفورية والمتوسطة الأجل التالية:

أولاً، سيبني برنامج الأغذية العالمي على المساهمات التي قدمها في سبيل تنفيذ النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ومن الأمثلة على ذلك عملنا على تعزيز النظم الوطنية، وقدرتنا على وضع البرامج الإنسانية والإنمائية، وجهودنا لتعزيز مساهمتنا في إرساء السلام والتماسك الاجتماعي، ودعمنا لكل من الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، بما في من خلال تنسيق المجموعات والقدرات التحليلية التي تساهم في التحليل القطري المشترك.

سيعمل البرنامج مع مختلف أصحاب المصلحة لجمع الأدلة وتحقيق النتائج الجماعية وضمان التكامل في جهودهم وبرامجهم التي تركز على المناطق الحضرية عبر النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. سيسلط هذا النهج متعدد الطبقات الضوء على تقديم المساعدات الإنسانية التي سوف تصاحبها تدخلات لإرساء السلام والتماسك الاجتماعي وبرامج التنمية والقدرة على الصمود على المدى الطويل.

ثانيًا، على المدى المتوسط، سيزيد البرنامج تدريجيًا قدرته على تعزيز جهود التنمية الحضرية والإقليمية والمساهمة فيها. تقر هذه الإستراتيجية بأن المساهمة في جهود التنمية الحضرية لمعالجة الجوع وسوء التغذية في المدن هي بند جديد نسبيًا على جدول أعمال البرنامج. يجب متابعة الجهود على مدى سنوات عديدة وتطويرها بشكل إستراتيجي وبطريقة منسقة. سيتطلب ذلك جهدًا لفهم الأنظمة الحضرية التي قد تكملها خدماتنا على المستوى المحلي، بما في ذلك السياسة الحضرية وعمليات التخطيط وإعداد الموازنات والتهيئة الإدارية للحكومات المحلية. من خلال هذا الفهم الأوضح والقدرات المعززة، سيكون البرنامج قادرًا على المساهمة في تطوير السياسات الحضرية والأدوات المكانية والتخطيطية ودعم جهود تعزيز القدرات الأكبر (على سبيل المثال تعزيز الاستثمارات في النظم الغذائية أو البنية التحتية)، التي يمكن أن يكون تأثيرها على الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية أطول زمنًا وأوسع نطاقًا.

يرد وصف التدخلات الملموسة المتعلقة بهذه الأولوية في **القسم ٢،٤ (النتائج الإستراتيجية ٣ و٤ و٥)** وكذلك في مساهماتنا في دعوات المناصرة والشراكات العالمية. يتضمن **القسم ٣،١** إجراءات للمشاركة بنشاط أكبر في عمليات التنمية الحضرية. أخيرًا، ينبغي بذل هذه الجهود بالتنسيق والتكامل مع وكالات الأمم المتحدة [٤٣] والجهات المحلية، وأن تكون متوافقة مع مبادئ برنامج الأغذية العالمي لتعزيز قدرات البلدان.

٤٢ برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، ٢٠٢١.
٤٣ انظر إستراتيجية الأمم المتحدة على مستوى المنظومة بشأن التنمية الحضرية المستدامة - A/I/٢٠١٩/CEB.٥

٢,٣ طرق الدعم

سيتم تقديم دعم البرنامج بعدة طرق وفي مجالات سياساتية وبرامجية مختلفة (الشكل ٢,٢). سيعتمد الدور الدقيق الذي سيضطلع به البرنامج في كل بلد على الضروريات، وأولويات الحكومة، ومستوى نضج النظم الوطنية والمحلية، وأنشطة الشركاء الآخرين، بالإضافة إلى مواردنا وقدراتنا في كل بلد. يرد أدناه موجز لنطاق الأدوار، ويرد وصف مجالات التدخل الأكثر واقعية عبر مجالات النتائج المؤسسية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ في **القسم ٢,٤**.

أولاً، لا ينبغي افتراض التدخل المباشر في المناطق الحضرية. في العديد من السياقات، سيأخذ دعمنا في المقام الأول شكل **دور تمكيني**، من خلال العمل جنبًا إلى جنب مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين أو بالنيابة عنهم، وتوفير الدعم الفني الأولي وتعزيز القدرات على نطاق البرامج والسياسات ذات الصلة بالمناطق الحضرية. وقد يشمل ذلك دعم السياسات والدعم الفني لإدراج **البيانات الحضرية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية** في السياسات الحضرية الوطنية أو أنظمة المراقبة؛ وتقديم المشورة والتوجيه الفني بشأن تنفيذ عناصر برامج الحماية الاجتماعية في المناطق الحضرية بالنيابة عن الحكومة، وتسهيل الشراكات والبرامج متعددة القطاعات.

ثانيًا، في المواقف التي تؤدي فيها الصدمات الكبرى إلى تعطيل الأنظمة الوطنية، أو عندما تكون الجهات المحلية مثقلة بالأعباء، أو عندما يؤدي نقص التغطية إلى ترك الفئات الضعيفة دون مساعدة، فسوف نلعب **دورًا رئيسيًا** في تنفيذ برامج مثل التحويلات النقدية، وخدمات التغذية في حالات الطوارئ، والبرامج القائمة على السوق وبرامج التغذية المدرسية. من خلال القيام بذلك، سوف نضمن أن تكون تدخلاتنا المباشرة محددة زمنيًا، وأن تتم بالتكامل مع الجهود الوطنية والدولية والمحلية أو بالتوافق معها.

ثالثًا، من أجل تحقيق رؤيته الحضرية، سيحتاج البرنامج إلى الاضطلاع **بدور مؤثر رائد** للدعوة إلى إيلاء اهتمام أكبر، وفهم أفضل، واستجابة مناسبة ومنسقة للأمن الغذائي الحضري والتغذية في المناطق الحضرية، بما في ذلك من خلال جمع الأدلة، وتسهيل تبادل المعرفة، والمشاركة في المناقشات رفيعة المستوى والحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين/ القطاعات المتعددة.

الشكل ٢-٢ - أمثلة على الأدوار التي قد يضطلع بها البرنامج في استجابته في المناطق الحضرية

٢,٤ مجالات العمل

يرتكز التوجه الإستراتيجي للبرنامج وعرضه البرنامجي والسياسي في المناطق الحضرية على كل مجال من مجالات نتائج البرنامج ويتماشى بشكل مباشر معها على النحو المحدد في الخطة الإستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٥. يقر هذا النهج "بالحضر" كسياق تشغيلي رئيسي حيث يمكن متابعة كل مجال من مجالات النتائج المؤسسية، ما يوفر للبرنامج مسارات تغيير ملموسة في المناطق الحضرية يمكن أن تسهم في الهدفين ٢ و١٧، وأهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك الهدف ١١، والالتزامات العالمية. وسيدعم هذا النهج أيضًا المكاتب القطرية في تحديد دورها في التدخلات الحضرية من خلال دمج أسهل للبرنامج الحضري في خططها الإستراتيجية القطرية.

السكان المستهدفون (أمثلة)
تغيير المسارات المتوافقة مع الأغلفة البيتائية
مجالات العمل في المناطق الحضرية
تفتقر دلتا وسط مدن الصعيد إلى مرافق الصرف الصحي
السكان المستضعفون
السكان الذين يعانون العوز المالي في المناطق الحضرية
أطفال في سن المدرسة من أسر فقيرة
الأسر المعيشية المستضعفة (الأسر التي تعولها نساء أو أطفال، المعوقون، المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، إلخ)
النتيجة البيتائية ١ تحسن فرص الشغل دلتا تيبة احتياجاتهم العاجلة
النتيجة البيتائية ٦ تعقيد الشغل دلتا تأخر في معالجات الأغذية والصحة والتعليم
النتيجة البيتائية ٦ استدامة الشغل دلتا تشمل سبل العيش التي تناسب المناطق الحضرية
النتيجة البيتائية 3 تحسين الوصول والخدمات المالية
النتيجة البيتائية ٥ زيادة فرص الحصول على الخدمات والبنية التحتية
المساهمة في حالات المناطق والأشكال العالمية
تعريف عمليات (النقد والأغذية والعملة المتداولة والأغذية المدعمة)
الأغذية المطبخ والإجراءات المستقبلية
تحسين القدرات لتوفير الصحة والخدمات المستقبلة لها
القدرة الاحتياطية للمستقبل الحضري
البنية التحتية الأساسية التي تمت استعادتها أو تهيئتها
تعريف خدمات الأغذية من خلال المناطق الحضرية
تحسين بيانات الأغذية لفقدان الحضر
العملة المتداولة المحلية الأغذية
تخطيط القدرة المجتمعية من أجل تغيير السلوك بين البالغين
البنية المدعمة في المناطق الحضرية المعيشة الغذاء
التكلفة القائمة على المناطق الأغذية من أجل الأغذية
تعريف مجالات العيش التي تناسب المناطق الحضرية
تخطيط الأسعار المالي بين البالغين
إدارة سعر المنافسين في الأسواق الحضرية
استدامة البنية التحتية أو تحسينها
تخطيط مشاركات المناطق الأغذية للمساهمة في جعل المدن قادرة على تغيير مع تغير المناخ
التقييم والاستعادة الحضري
تحسين الطرق العملة المجتمعية وتحسينها
دفع فدية المناطق الأغذية من خلال البرامج النقدية - الحضرية
إدارة تأمين الأغذية والأغذية والعملة
التنسيق والشراكات
تم الاستفادة من البيانات والتحليلات الحضرية في دعم المناطق والتحليل، بما في ذلك في التقييمات القطرية المعدة/خطط الاستجابة الإنسانية
الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي
أخذ فدية تتسق في المناطق الحضرية
تسهم البرمجة المتكاملة والمشتركة في البرامج الشاملة وأهم التنمية الحضرية
تعزيز الشراكات دلتا المستهدين العالمي والقطري
تحليل دلتا ٢٠٢٠ تستهدف فرص الشغل المستضعفين في المناطق الحضرية دلتا تيبة احتياجاتهم الأغذية والأغذية لم يتم تحليل احتياجات أسر تعيش في مخيمات
الشغل والمجتمعات
تحسين سبل العيش المستضعفين لهم القدرة على الصمود في وجه الصدمات والضغوط
تحتاج الأسر المعيشية إلى المشاركة في الأغذية من الأغذية في استدامتها التغذية السليمة
تحسين المتطلبات مع الأمن والسلامة، وأحيانا مع مخاوف الأمن، وأيضا في تحليل احتياجات المجتمع لرأس المال الاجتماعي، وأيضا في تحليل تحسين البيانات
المؤسسات والأغذية
تشمل السياسات الحضرية المعنية بمخاطر الأغذية القيمة المتداولة أعباء الأغذية والأمن الغذائي
تمكين أشكال العمالة الاجتماعية الحضرية المتكاملة والمعرفة والأشكال
تعمل أصحاب المصلحة المعنيون مع المعنيين دلتا تحسين الحياة في التقييم والاستعادة الحضريين
إشراك وأمن تعيين آليات الاستجابة المحلية

النتيجة الإستراتيجية ١: تلبية احتياجات الأشخاص الغذائية والتغذوية العاجلة

تتماشى الإستراتيجية الحضرية مع الخطة الإستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٥ في تقديم الاستجابة في الوقت المناسب، بالطريقة الصحيحة، مع الأشخاص المناسبين لإتاحة الوصول إلى الغذاء في المناطق الحضرية التي تواجه مخاطر المناخ، والصراع، والركود الاقتصادي، وحالات الطوارئ المتصلة بالصحة وغيرها من الصدمات. للنجاح في تحقيق هذا الهدف، يمكن للبرنامج أن يركز جهوده على المجالات التالية التي يعزز بعضها بعضًا:

← تقديم خدمات الطوارئ واستكمالها بفعالية أثناء الأزمات الحضرية

سنقيم شراكات تعزز التكامل والمرونة التشغيلية وفعالية التكلفة في المناطق الحضرية، وسنعمل في تآزر وتنسيق مع منظومة العمل الإنساني الأوسع نطاقًا. سيشمل دعمنا وخدماتنا أثناء حالات الطوارئ ما يلي:

التحويلات النقدية: قد تشمل خدمات البرنامج والدعم الفني للمساعدات القائمة على النقد توفير البيانات والتحليلات المتعلقة بالاحتياجات ونقاط الضعف المتغيرة الناشئة عن الأزمات، ودعم عمليات تكييف أو إنشاء آليات الإيصال الرقمية (مثل تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول أو الخدمات المصرفية المقدمة عبر الهاتف المحمول). يمكن للبرنامج أيضًا أن يدعم تحديد قيمة التحويل النقدي المناسبة لتجنب إحداث تأثير دفع أو جذب على السكان المتضررين المستهدفين، ويشمل ذلك العمل ضمن مجموعة عمل نقدية قائمة لتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية. علاوة على ذلك، سيعطي برنامج الأغذية العالمي الأولوية لتحويل الأموال الرقمية على الحسابات المالية الرقمية المملوكة للنساء والرجال الذين يساعدهم البرنامج لدعم شمولهم المالي.

أصبحت الحاجة إلى توسيع نطاق **أنظمة الحماية الاجتماعية** لتشمل الأشخاص المعرضين للخطر في المناطق الحضرية أكثر وضوحًا مما كانت عليه في أعقاب جائحة كوفيد-١٩. دعمًا للحكومات بصفتها أكبر جهة مانحة للمساعدات النقدية في سياقها الخاص، وبالشراكة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في نظام الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أن يكمّل ويعزز أنظمة الحماية الاجتماعية الحالية، بما في ذلك الاستجابة للصدمات، وكذلك أن يدعم الانتقال نحو التعافي واستيعاب المستضعفين الجدد على المدى الطويل، بما يتماشى مع أساليب الدعم المحددة في إستراتيجية البرنامج المتعلقة بالحماية الاجتماعية.[٤٤]

خدمات التغذية في حالات الطوارئ: يمكن أن يقدم برنامج الأغذية العالمي الخبرة في مجال جمع البيانات وتحليلها للمساعدة في تحسين فهم البيئة الغذائية الحضرية أثناء الأزمات وما قبلها، بما في ذلك تحليل الأسعار والعوائق الاقتصادية التي تحول دون الوصول إلى الغذاء، وتحليل أنماط الاستهلاك والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر في المناطق الحضرية، لإرشاد عمليات الاستجابة وتدابير التأهب. يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أيضًا تقديم الدعم لتوسيع نطاق التدخلات المعنية بالأفراد الذين تأثرت حالتهم التغذوية بسبب حالات الطوارئ، وتقديم المعلومات اللازمة لإنقاذ الأرواح في المجتمعات التي يصعب الوصول إليها (بما في ذلك المجتمعات المتواجدة في المناطق التي بها نزاعات على السلطة) من خلال حملات التواصل المجتمعي من أجل تغيير السلوك والتنسيق مع الجهات الأخرى، التي من بينها اليونيسف، فيما يتعلق بالتسليم المشترك لحزم متكاملة من المساعدات التغذوية والصحية لطلاب المدارس.

التدخلات القائمة على السوق لمعالجة انعدام الأمن الغذائي: في أعقاب الصدمات أو الكوارث الكبرى التي تعطلت فيها النظم الغذائية، قد يكمّل البرنامج جهوده بإجراء تدخلات تزيد من القدرة على تحمل تكاليف المواد الغذائية وتوافرها في المناطق الحضرية الأكثر تضررًا، بما في ذلك من خلال تقديم حوافز السوق لتجار الأغذية بالتجزئة لإنشاء منافذ في المناطق المتضررة أو بالقرب منها. قد يعالج البرنامج أيضًا الفجوات الكبيرة في توريد البضائع إلى الأسواق المحلية وتخزينها من خلال استخدام المساعدات العينية في البداية ثم التحول إلى نهج قائم على السوق في أقرب فرصة من أجل توفير حوافز للتجار لاستئناف الممارسات التجارية بسرعة.

بالاستفادة من قدرات سلسلة الإمداد الخاصة به، يمكن للبرنامج تسهيل التسليم السريع لهذه المساعدات وتعديل تغطيتها، عن طريق التحديد المسبق للاضطرابات المحتمل حدوثها على نطاق سلسلة الإمداد من خلال إعداد السيناريوهات، بالتآزر مع خطط الطوارئ المحلية، وبالتعاون مع مختلف المنصات والجهات الفاعلة الحكومية والمجتمعية. في حالة فرض قيود على الوصول أو التنقل، يمكن للبرنامج تسهيل التحول السريع أو تكييف تقديم الخدمات من خلال القنوات المحلية البديلة ومقدمي الخدمات للحد من عرقلة تلبية الاحتياجات العاجلة.

← الاستثمار في أنظمة الإنذار المبكر المرتبطة بالإجراءات الاستباقية والمبكرة

غالبًا ما تكون أنظمة الإنذار المبكر ذات طبيعة وطنية وقد تحتاج إلى أن تكون "محلية" أكثر لتلائم حاجة سكان المدن والمناطق الحضرية إلى المعلومات. وبالمثل، في حين وجود خطط طوارئ في العديد من المدن، إلا أنها غالبًا ما تتضمن آليات ضعيفة لتوفير الأمن الغذائي والتغذية تركز في الغالب على المخاطر المفاجئة قصيرة المدى.

يمكن للبرنامج أن يبني على برامجه الوطنية والمحلية المتعلقة بالتأهب لحالات الطوارئ لتعزيز جهوده في العمل الاستباقي والمبكر في المناطق الحضرية. وسيلعب البرنامج دورًا محوريًا في تحليل معلومات الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية من خلال الاستفادة من البيانات والمعلومات المتاحة؛ وتحليل فجوات القدرات والاستجابة؛ وتقييم المخاطر المحلية ونقاط الضعف المتكيفة مع تعقيدات المناطق الحضرية للمساعدة في تخطيط التدخلات؛ ودعم تطوير سيناريوهات وخطط الطوارئ. يمكن أن تشكل السيناريوهات والخطط الناتجة عن هذه الإجراءات الأسس المناسبة للإنذار المبكر وجهود العمل الاستباقي والمبكر في المدن بالإضافة إلى خطط إدارة مخاطر الكوارث، التي يمكن للمناطق الحضرية الأخرى ذات الظروف المماثلة تبنيها. عند الطلب، يمكن للبرنامج تعزيز قدرات الإنذار والعمل المبكر في المدن التي يتركز فيها السكان

٤٤ برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، ٢٠٢١.

المستضعفين والسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، من خلال تعزيز التنسيق مع شركاء الإنذار والعمل المبكر وفيما بينهم لتطوير أدوات ومنصات إنذار مبكر قابلة للتكرار وتوفير معلومات الإنذار المبكر للمدن والمجتمعات التي يعمل فيها البرنامج. وبالمثل، يمكن لبرنامج الأغذية العالمي إعداد ترتيبات احتياطية مع المدن الإستراتيجية وربط أنظمة إنذارها المبكر بهيئات الاستجابة المحلية و/أو الوطنية المناسبة، ولا سيما منظمات إدارة الكوارث المحلية/الوطنية وأنظمة الحماية الاجتماعية المحلية/الوطنية، والجهات الفاعلة الرئيسية مثل القطاع الخاص وغيرها من الآليات ذات الصلة.

← بناء القدرات المحلية المعنية بالاستجابة للطوارئ لتوقع الصدمات والاستجابة لها بشكل أفضل

الهدف الشامل لهذه النتيجة هو تقليل اعتماد المدن على المساعدات الخارجية لمعالجة الصدمات التي يمكنها إدارتها كلما أمكن ذلك. تلعب الجهات الفاعلة في المناطق الحضرية دورًا هامًا في تحقيق هذا الهدف لأن أفرادها يمثلون "خط المواجهة" عندما تتضرر مدنهم ومجتمعاتهم من الصدمات. يمكن للبرنامج تعزيز قدرات العمل المبكر بناءً على سياقات التنمية الخاصة بكل مدينة، والصدمات التي تواجهها، والأمن الغذائي واحتياجات التغذية الخاصة بها. يمكن للبرنامج أيضًا تعزيز قدرات الحكومات المحلية على قيادة العمليات، والمشاركة المجتمعية، وتقديم المساعدات بطريقة أكثر كفاءة وأقل استهلاكًا للموارد، لا سيما في مجالات إدارة الكوارث والحماية الاجتماعية. أثناء ربط الجهات المحلية والوطنية (على سبيل المثال، في التنسيق المدني - العسكري)، يمكن لبرنامج الأغذية العالمي دعم إنشاء وتعزيز آليات الاستجابة المحلية والمساعدة في تحديد المحفزات التي تنشطها قبل الأزمات أو خلالها. يمكن أن يساهم البرنامج أيضًا في بناء استجابة مختلف الأنظمة على مستوى المدينة للصدمات، وخاصة آليات الحماية الاجتماعية الخاصة بها، للاستجابة بشكل أفضل للمناطق الحضرية الضعيفة المعرضة للصدمات.

← تمكين السلطات المحلية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية لضمان وصول الخدمات إلى من هم في أمس الحاجة إليها أو إلى الذين تخلفوا عن الركب أثناء الأزمات

يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أن يلعب دورًا رئيسيًا في تمكين السلطات المحلية ومجموعات المجتمع المدني وأفراد المجتمع ليكونوا قادرين على تمكين ودعم الجهات الفاعلة في المناطق الحضرية الأخرى داخل المدينة عمومًا، وكذلك المدن الأخرى والبلديات المجاورة للتأهب المشترك في مواجهة أشكال مختلفة من الصدمات والأزمات الطبيعية والتي من صنع الإنسان والاستجابة لها. يمكن القيام بذلك من خلال ما يلي:

- تعزيز القدرات المحلية على تخطيط سلسلة الإمداد في المناطق الحضرية.
- نقل المهارات ذات الصلة (على سبيل المثال، مهارة الاستهداف) وإنشاء المنصات المناسبة بناءً على احتياجات وسياقات المدينة.
- إنشاء آليات مجتمعية أو دعمها إذا كانت موجودة، خاصة في المستوطنات الضعيفة والمعرضة للمخاطر.
- التعلم من الجهات المحلية التي استجابت للأزمات السابقة والعمل معها.
- تقديم الدعم اللازم لتطوير إستراتيجيات منسقة للإبلاغ عن المخاطر والتي يمكن تفعيلها في حالات الطوارئ بالتعاون مع الحكومة و/أو الجهات المحلية.
- تسهيل مشاركة المجتمعات والجهات المحلية الأخرى في تصميم البرامج وتنفيذها لتعزيز الوصول إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم، بما في ذلك السكان المتواجدون في المناطق الخاضعة للسيطرة.
- تسهيل التخطيط المشترك بين مجموعة من الحكومات المحلية المتجاورة داخل المناطق شديدة الخطورة/المعرضة للمخاطر.

أثناء أداء هذه الأدوار، سيهدف البرنامج، بالإضافة إلى الشركاء الحكوميين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، إلى زيادة تعزيز الروابط بين أعمال التأهب والاستجابة في المناطق الحضرية وإطار إدارة مخاطر الكوارث الأوسع نطاقًا (مثل الوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها والتعافي منها) والنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

← نشر قدرة احتياطية معززة ومصممة خصيصًا للاستجابة للصدمات والتحديات واسعة النطاق في المناطق الحضرية

في حين أن الإستراتيجية الشاملة تهدف إلى بناء القدرات الداخلية للمدن، وقدرتها على تمكين الآخرين، وتقليل اعتماد استجابتها للصدمات على الدعم الخارجي، إلا أنه ستكون هناك صدمات يتجاوز نطاقها قدرات مناطق تلك المدن أو قدرات بلدانها. سوف تتطلب مثل هذه الحالات نشر أفراد تابعين لبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات الإنسانية الأخرى في المناطق الحضرية. للتحضير لاحتمالية إجراء عمليات الانتشار المفاجئة والتدخلات في المناطق الحضرية التي تمر بأزمات، سيعمل البرنامج على تحسين الإجراءات التشغيلية الموحدة ومواد التدريب وأدوات المستوى الميداني لتشمل تعقيدات العمل في المناطق الحضرية ونشر الموارد التي تهدف إلى أن تكون ملائمة للغرض في سياقات حضرية محددة عند الحاجة.

← لعب دور في التدخلات التي تركز على أصول المجتمع الحضري والبنية التحتية الأساسية

في سياق الأزمة، يمكن للبرنامج استكشاف التدخلات التي تهدف إلى استعادة أو إعادة تأهيل الأصول الهامة والبنية التحتية الأساسية مثل الطرق، على سبيل المثال، للمساعدة في استعادة الوصول إلى الأغذية المغذية في المجتمعات الحضرية، وإحياء سُبل العيش الحضرية المتضررة ودعم إنعاش المجتمع الحضري. كنهج واسع للاستجابة لتعقيدات المناطق الحضرية، ستأخذ هذه التدخلات في الاعتبار آليات الإسكان والأرض والممتلكات، والتنمية، والبنية التحتية، والنهوض بالأحياء الفقيرة، وغيرها من الخطط طويلة الأجل المناسبة التي تحكم المدن وتهدف إلى الحد من ضعف المجتمعات والمستوطنات العشوائية والمناطق المحرومة أمام الصدمات المستقبلية.

لتمكين الجهات المحلية الفاعلة، سيحدد برنامج الأغذية العالمي المخططين والمهندسين والمهنيين المحليين، بما في ذلك النساء، أو يستعين بهم أو يتعاقد معهم، وسيستخدم مواد محلية عندما يكون ذلك ممكنًا، وسيعمل مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين الذين يعملون في مثل هذه المشاريع التنموية. وبعد ذلك، ستسترشد هذه التدخلات الإستراتيجية بالمعلومات المتبادلة بين القطاعات المتعددة، بما في ذلك بيانات ما قبل الأزمة، المتعلقة بالوصول إلى الخدمات وتوافرها وموثوقيتها وجودتها والتحديد المسبق للمناطق التي تعاني نقصًا في الخدمات وبؤر الحرمان والمخاطر.

النتيجة الإستراتيجية ٢: تزويد الأشخاص بنتائج أفضل من حيث التغذية والصحة والتعليم

تتركز العديد من المجموعات الضعيفة في المناطق الحضرية التي تعجز عن تحقيق نتائجها التغذوية والصحية والتعليمية. تشمل هذه المجموعات الأشخاص العاملين في القطاع غير الرسمي أو الأشخاص المعتمدين على مصادر دخل محفوفة بالمخاطر، والأسر التي تعيلها النساء أو الأطفال، والمهاجرين، والسكان النازحين، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال في سن المدرسة، خاصة الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة. يتركز الكثير منهم في المناطق المحرومة أو غير الرسمية التي تكون متجاورة وغالبًا ما تكون مهمشة و/أو لا يوجد عنها بيانات. سيعمل البرنامج مع الشركاء لإنقاذ الأفرادوتغيير أوضاعهم، بما في ذلك **معالجة نقاط الضعف الهيكلية وبناء رأس المال البشري** في المناطق الحضرية. سيتم التركيز بشكل خاص على القضايا الرئيسية التالية: نقص البيانات التي تعكس بدقة الحالة التغذوية للفئات الضعيفة في المناطق الحضرية،[٤٥] والعبء الثلاثي لسوء التغذية الذي أصبح مشكلة حضرية بشكل متزايد، والروابط بين النتائج المترتبة على الصحة والتغذية والبنية التحتية القاصرة وعدم المساواة في تقديم الخدمات في المدن. ولمواجهة هذه التحديات في المناطق الحضرية، يمكن للبرنامج أن يركز جهوده على المجالات التي يعزز بعضها بعضًا:

← تحسين النتائج المترتبة على الصحة والتغذية من خلال سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها

يمكن للبرنامج أن يدعم الشركاء الحكوميين [٤٦] في تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج وخدمات الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية. ويشمل ذلك دمج الأهداف والغايات المتعلقة بالتغذية في الأطر التنظيمية وتحديد الفئات الضعيفة من الناحية التغذوية التي تخلفت عن الركب في المناطق الحضرية. يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أيضًا استخدام تحليل السوق لمساعدة الحكومات على تحديد قيم تحويل مناسبة تعزز قدرة الأشخاص على الحصول على ما يكفيهم من الغذاء الصحي.

وسيسعى البرنامج أيضًا إلى ربط عمله المتعلق بتعزيز النظام الغذائي بدعمه لبرامج الحماية الاجتماعية بشكل أفضل، من خلال تحسين الطلب على المنتجات الغذائية وحصول الأشخاص عليها من خلال خبرته في تطوير البيانات وسلسلة الإمداد وسلسلة القيمة. تماشيًا مع إستراتيجية الحماية الاجتماعية، يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أيضًا مساعدة البرامج التي تهدف إلى الحد من الفقر متعدد الأبعاد على نطاق أوسع في السياقات الحضرية المهددة بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ومن الأمثلة على ذلك البرامج التي تعزز تنمية رأس المال البشري، وتوليد الدخل أو تنويع مصادره، وتصميم الأهداف التي تساهم في تقليص الفجوات بين الجنسين وتعزيز تمكين النساء والشباب.

← تحسين البيانات والتحليلات المتعلقة بالحالة التغذوية والمدخول الغذائي للسكان المتضررين في المناطق الحضرية

يمكن للبرنامج استخدام ميزته النسبية في مجال البيانات والتحليلات، بما في ذلك نشر أداة سد الفجوة الغذائية، لتقديم الدعم في تحسين مراقبة الصحة والتغذية على الصعيد الوطني في المناطق الحضرية من خلال تعزيز القدرات والدعم الفني. ستعطى الأولوية للاستفادة من الإحصاءات الوطنية/الرسمية وغيرها من البيانات الثانوية الموجودة، مع إنشاء بيانات جديدة فقط عند تحديد الفجوات الرئيسية. يمكن أن تكون هذه الجهود مصحوبة بمساهمات مباشرة في التحليل القطري المشترك، وتنسيق أفضل مع فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني للاستفادة من البيانات والتحليلات التي قام بها أصحاب المصلحة الآخرين. يمكن لهذه الأدلة والقدرات المحسنة أن تعزز مسؤولية الحكومة وتوليها زمام الأمور في مواجهة التحديات الحرجة المتعلقة بالتغذية في المناطق الحضرية، في حين أن الأدلة الجديدة التي جُمعت يمكن أن تزيد الوعي الدولي وتدعم تعبئة الموارد. يمكن أن يشمل الدعم الفني والخدمات الرئيسية الرامية إلى تحسين البيانات والتحليلات، ما يلي:

- تكييف تحليلات وأدوات الأمن الغذائي والتغذية المتمحورة حول المناطق الريفية مع البيئات الحضرية.
- تحديد البؤر الساخنة في المناطق الحضرية حيث يتركز السكان المستضعفين من الناحية التغذوية وحيث يكون انعدام الوصول إلى الخدمات الصحية مصدر قلق.
- سد الفجوات الموجودة في البيانات المتعلقة بالمناطق المحرومة من الخدمات التي قد يكون الأمن الغذائي وسوء التغذية فيها مصدري قلق، ولكن البيانات رديئة الجودة أو غير كافية، كما هو الحال في المستوطنات العشوائية.

البيئة الغذائية في المدن أكثر تعقيدًا من المناطق الريفية، كما أنها مفهومة بدرجة أقل من نظيرتها. على سبيل المثال، تقدم المدن الكثير من الخيارات الغذائية غير الصحية، ويؤثر الوجود الأكبر لوسائل الإعلام وقطاع الأغذية غير الرسمي والمتاجر الكبرى على الأطعمة التي يشتريها الأشخاص ويستهلكونها.

٤٥ هناك عدة أسباب لذلك، بما في ذلك عدم كفاية المقاييس والأدوات المستخدمة في قياس الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية، وإخفاء التباينات داخل المدن بالمعدلات الوطنية في الإحصاءات الرسمية، واستبعاد المستوطنات العشوائية من أطر المعاينة لأسباب سياسية أو مالية.

٤٦ المجالات الملموسة للقدرات وتعزيز النظم في مجال الحماية الاجتماعية، ترد مفصلة بشكل أكبر في مجال النتيجة ٤.

• دعم إنشاء أنظمة المراقبة المجتمعية واستخدام التقنيات الرقمية لمعالجة الفجوات الموجودة في البيانات المتعلقة بالحالة التغذوية لسكان الحضر.

أخيرًا، على عكس المناطق الريفية، فإن **البيئة الغذائية الحضرية** متعددة الطبقات وأكثر تعقيدًا، كما أنها مفهومة بدرجة أقل من نظيرتها، ومع ذلك فهي تلعب دورًا هامًا في تمكين أو تقييد قدرة الأفراد على الحصول على الخيارات الغذائية الصحية. **يمكن للبرنامج أن يساهم في جمع الأدلة المتعلقة بالبيئة الغذائية الحضرية**، بما في ذلك تحليل أسعار الأغذية والعوائق الاقتصادية التي تحول دون الحصول عليها، وأنماط الاستهلاك، والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر في المناطق الحضرية.

← دعم الحكومة والمجتمعات في تقديم خدمات التغذية وتحسينها من خلال أنظمة الصحة والتعليم المتواجدة في المناطق الحضرية

يمكن للبرنامج العمل من خلال الحكومات الوطنية والمحلية، والهياكل الاجتماعية والمجتمعية للمساهمة في توفير خدمات تغذية أكثر فعالية وشمولية في المناطق الحضرية. ستعطى الأولوية لتعزيز الصحة والتعليم وأنظمة الحماية الاجتماعية، بحيث تكون أكثر **مراعاة للتغذية** وأكثر استعدادًا لحالات الطوارئ والاضطرابات. من أوجه ذلك الدعم:

- بناء القدرات المؤسسية لمقدمي الخدمات في قطاعي الصحة والتعليم على دمج النُهج المراعية للتغذية والتدابير الوقائية في خططهم وبرامجهم وأنشطتهم. قد يشمل مقدمو الخدمات الجهات الفاعلة في الوزارات والحكومات المحلية، والعاملين في مجال الصحة، والمعلمين، ومقدمي الرعاية.
- تعزيز الروابط بين النظام الصحي وشبكات وبرامج تقديم الخدمات المحلية على مستوى البلديات والمجتمع، بما في ذلك أنظمة الإحالة المحلية، ومراكز التوزيع، والمنصات المدرسية، ومقدمو الرعاية الصحية، ولا سيما الأشخاص الذين يخدمون الفئات الأكثر ضعفًا وتهميشًا، والمناطق الحضرية المحرومة مثل المستوطنات العشوائية.
- تعزيز ودعم آليات **الإدارة المجتمعية** ذات الصلة بالتعاون مع الوزارات المعنية والحكومة المحلية، لضمان **استدامة الرعاية** المراعية لظروف مقدمي الرعاية في المناطق الحضرية، ولا سيما النساء والأشخاص الذين يعيشون في المستوطنات العشوائية.

← تعزيز استخدام إستراتيجيات التغيير السلوكي والاجتماعي في تصميم البرامج في المناطق الحضرية

تُعد إستراتيجيات التواصل المجتمعي من أجل تغيير السلوك ضرورية لتعزيز السلوكيات والأنظمة الغذائية الصحية، وتمكين المستهلكين والتأثير على استهلاك الأسر. سيعزز البرنامج تصميم إستراتيجيات التغيير السلوكي والاجتماعي والترويج لاستخدامها عبر برامجه الحضرية وفي الدعم الفني المقدم للشركاء في المناطق الحضرية.

سوف يستثمر البرنامج في تطوير الأبحاث وأدوات المشاركة المجتمعية وحزم التدريب، وبناء الشراكات المناسبة لتقديم تدخلات التغيير السلوكي والاجتماعي في السياقات الحضرية، في سبيل الوصول إلى مختلف السكان المستهدفين في المناطق الحضرية، وتحديد قنوات ومصادر الاتصال المفضلة، وتصميم محتوى ومواد مناسبة ومثيرة للاهتمام. سيهدف البرنامج إلى استخدام الموارد المتاحة في المناطق الحضرية على الوجه الأمثل لنشر المعلومات والحملات لأعداد كبيرة من الأشخاص، بما في ذلك الفئات المهمشة. تشمل هذه الموارد قنوات الاتصال ووسائل الإعلام المتعددة (التي من بينها التلفزيون والراديو ومنصات التواصل الاجتماعي)، والتقنيات (المحمولة والرقمية)، والجهات الفاعلة (القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات والمنصات المجتمعية)، فضلاً عن البنية التحتية الخاصة بالتنقل والترفيه التي يتجمع فيها أعداد كبيرة من الأشخاص (الحدائق والأماكن العامة والأسواق ومرافق النقل).

يمكن للبرنامج أيضًا استكشاف الشراكات مع الجهات الفاعلة والممارسين الناشطين في مجال التصميم والتخطيط الحضري والتصميم المكاني، لقيادة تدخلات التغيير السلوكي والاجتماعي التي تستخدم المكونات المكانية والمادية للمدينة، مثل الأماكن العامة والمرافق الترفيهية، للوصول إلى مجموعات ومناطق متنوعة في جميع أنحاء المدينة.

← قيادة التدخلات والشراكات التي تستفيد من النظم الغذائية لتحسين نتائج التغذية في المناطق الحضرية

سوف يستثمر البرنامج في تطوير الأبحاث وقيادة التدخلات وبناء الشراكات للاستفادة من النظم الغذائية والجهات الفاعلة بشكل أفضل لتحقيق نتائج التغذية في المناطق الحضرية. يمكن أن يشمل ذلك، ما يلي:

- دعم جمع الأدلة المتعلقة بكيفية تأثير الأسواق والنظم الغذائية على نطاق التسلسل المتواصل الريفي والحضري على القدرة على تحمل تكاليف النظم الغذائية وجودتها في المدن.
- دعم تحديد جهات التنسيق الخاصة بالتدخلات والشراكات على طول سلاسل القيمة التي تعمل على تحسين إمداد المنتجات الغذائية الصحية والقدرة على تحمل تكاليفها.
- الشراكة مع القطاع الخاص بشأن تدعيم الأغذية بالمغذيات الدقيقة وتسويقها (مثل وضع الملصقات التجارية والتسويق والتسعير)، والعمل مع تجار التجزئة والموزعين للتأثير على سلوكيات وأنماط الاستهلاك.
- تعزيز سلاسل الإمداد الغذائية الريفية الحضرية لضمان زيادة إمدادات المناطق الحضرية من الأطعمة المغذية واستدامتها.
- العمل مع الشركاء الحكوميين للتأثير على بيئة تجارة المنتجات الغذائية بالتجزئة من خلال إرساء الأطر التنظيمية وتعزيز المعايير الوطنية.

← دعم إدماج أنشطة تعزيز التغذية في القطاعات التكميلية مثل قطاع المياه والصرف الصحي وتدخلات التخطيط الحضري

يرتبط تردي الصرف الصحي والمياه غير النظيفة بنقص التغذية بنسبة ٥٠٪.[٤٧] يُعد الاكتظاظ والمساكن غير الملائمة أمرًا شائعًا في المستوطنات العشوائية، ما يؤثر في كيفية تحضير واستهلاك الأسر الحضرية للطعام، ويجعل أفرادها عرضة لتناول الأطعمة الملوثة، ويؤثر في قدرة أجسامهم على امتصاص المكونات الغذائية. يؤثر غياب الطاقة والخيارات المناسبة لتخزين ونقل الأغذية بدوره على أنماط الشراء، ما يدفع الأسر الحضرية المتضررة إلى شراء منتجات ذات مدة صلاحية أطول بدلاً من شراء المنتجات الطازجة التي لا يمكنهم تخزينها بشكل صحيح. اعترافًا بالدور المهم الذي يلعبه قطاع المياه والصرف الصحي والبيئة المبنية للمدن في نتائج التغذية والصحة، يمكن للبرنامج إقامة شراكات شاملة لعدة قطاعات لتعزيز التكامل بين برامج التغذية وتحسين البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وتوفير الطاقة، ومرافق الأسواق في المناطق الحضرية المحرومة، والتي تعاني نقصًا في الخدمات. يمكن لبرنامج الأغذية العالمي بناء القدرات وإطلاق دعوات المناصرة بالشراكة مع الجهات المحلية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان إدماج البرامج الوقائية المتعلقة بتغيير السلوك وممارسات الرعاية والنظافة الصحية في التدخلات الحضرية القطاعية التي تعمل على تحسين المياه والصرف الصحي والمرافق التعليمية والإسكان والأماكن العامة.

← تقديم الدعم لتعزيز أنظمة الوجبات المدرسية المملوكة لجهات وطنية[٤٨] التي تلبي الاحتياجات التغذوية لأطفال الحضر

سيعمل البرنامج من خلال النظم والجهات الفاعلة الوطنية والمحلية لتحديد الثغرات الرئيسية والمواقع الأكثر إستراتيجية[٤٩] من أجل تعزيز برامج التغذية المدرسية (المحلية) أو تحسينها أو توسيع نطاقها، مع مراعاة نقاط الضعف الخاصة بالمناطق الحضرية والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والمكانية التي تؤثر في الأطفال الفقراء وعائلاتهم في المناطق الحضرية. بناءً على قيمته المضافة النسبية في تعزيز القدرات والنظم الوطنية، يمكن للبرنامج بناء قدرات الجهات الحكومية الفاعلة ودعم آليات الإدارة المجتمعية للتخطيط لإستراتيجيات انتقال فعالة ولأي تحديات مالية مرتبطة بتشغيل برامج التغذية المدرسية والحفاظ عليها في البيئات الحضرية التي تعاني من شح الموارد مثل المستوطنات العشوائية أو المناطق منخفضة الدخل.

يؤثر الاكتظاظ والمساكن غير الملائمة والصرف الصحي ونقص الوصول إلى الطاقة على كيفية تحضير واستهلاك سكان الحضر للطعام، ما يجعلهم عرضة لتناول الأغذية الملوثة ويحد من المنتجات التي يمكنهم شراؤها.

يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أيضًا **الاستفادة من النظم الغذائية** وخبرتها في تطوير سلسلة القيمة لتصميم برامج التغذية المدرسية التي يمكن أن توفر أيضًا فرصًا تجارية محلية، وتحسن الروابط بين إنتاج الغذاء في الريف والطلب عليه في الحضر، وتعزيز البيئة الغذائية المحيطة بالمدارس. وقد يشمل ذلك ربط طلب المدارس على الغذاء بصغار المزارعين في المناطق شبه الحضرية أو الريفية المحيطة بها وربط طلبات تحضير الطعام بالموزعين المحليين وشركات تقديم الطعام، ولا سيما الشركات التي تديرها النساء. وحيثما أمكن، يمكن للبرنامج ربط برامج التغذية المدرسية بتدخلات الارتقاء بالأحياء الفقيرة المحلية أو بتدخلات التصميم المكاني التي تنفذها الحكومة أو الشركاء الآخرون، لتعزيز تكامل واستدامة جهود وإستراتيجيات الخروج الناجحة.

النتيجة الإستراتيجية ٣: سُبل عيش محسّنة ومستدامة للأشخاص

سيتم تكييف نهج البرنامج لتحسين سُبل عيش سكان المناطق الحضرية الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أو المعرضين للخطر مع واقع المناطق الحضرية واقتصاداتها القائمة على النقد، مع التركيز على العمل من خلال النظم القائمة وبناء الشراكات لتقديم تدخلات سُبل عيش متناسبة مع السياق الحضري. وسيُستكمل ذلك بجهود لتكييف خبرة البرنامج في مجال المساعدة الغذائية مقابل الأصول لتتوافق مع المدن، عند الاقتضاء، والجهود المبذولة لاستكشاف وتجربة المساعدات التي تعزز النظم الغذائية لتوليد الدخل. يمكن أن يسعى البرنامج أيضًا إلى تبني دور مؤثر في التدخلات المتعلقة بالمناخ من خلال المشاركة الوثيقة في الإجراءات الإقليمية وإقامة الشراكات مع الجهات الفاعلة والشبكات الحكومية المحلية.

← بناء الثروة البشرية من خلال تدخلات سُبل العيش التي تتيح الوصول إلى المنتجات الغذائية الأساسية والتغذية والاحتياجات الأساسية المرتبطة بها

يمكن للبرنامج أن يركز جهوده على إنشاء وتنويع فرص وشبكات سُبل العيش للحد من الأعباء المالية التي يتحملها الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية، ما يتيح لهم الوصول إلى الاحتياجات الأساسية والنظم الغذائية الصحية.

يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أن يتعاون مع الجهات الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص لتحديد فرص الوظائف مدفوعة الأجر على نطاق سلسلة القيمة (في قطاعات الإنتاج والتخزين والتوزيع والبيع بالتجزئة)، من خلال تقنيات جديدة، أو من خلال الفرص التي توفرها التقنيات الرقمية.

٤٧ منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨.

٤٨ برنامج الأغذية العالمي عضو في تحالف الوجبات المدرسية، وهي مبادرة ناشئة أطلقتها الحكومات ومجموعة واسعة من الشركاء لدفع الإجراءات التي يمكن أن تعيد إنشاء نظم الغذاء والتعليم وتحسنها وتوسع نطاقها بسرعة، ودعم التعافي من الجائحة، ودفع الإجراءات الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. سيدعم التحالف الحكومات وشركاءها لتحسين جودة الوجبات المدرسية وتعزيز نظم الوجبات المدرسية على مستوى العالم، بطريقة مصممة لتلائم السياقات المحلية وتشجع على تبادل أفضل الممارسات الدولية.

٤٩ على سبيل المثال، استخدام بيانات عن معدلات الالتحاق بالدراسة وإتمامها، وعن حالة الأمن الغذائي والتغذية، وعن التفاوتات بين الجنسين، وعن مناطق تركز السكان المهمشين مثل السكان النازحين والمهاجرين غير المسجلين، بالإضافة إلى بيانات عن الظروف المكانية والبيئية للمستوطنات الحضرية.

لتحقيق ذلك، يمكننا بناء خبرتنا في مجال الغذاء مقابل التدريب والمبادرات المؤسسية مثل مبادرة EMPACT، التي تعزز توظيف الشباب بناء الثروة البشرية والاجتماعية والمالية للمشاركين فيها. سنقيم شراكات لتقديم التدريب والدعم من أجل تنمية المهارات الحياتية غير الزراعية (الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب والقدرات الرقمية) والقدرات المعيشية المتنوعة (ريادة الأعمال والتدريب الفني في مجالات متنوعة)، مع تسهيل الوصول إلى رأس المال والخدمات المصرفية والشبكات والمعلومات. يمكننا أيضًا تعزيز التحويلات النقدية بوصفها شبكة أمان توفر الاستقرار في قطاعات العمل الحضرية غير المستقرة وغير الرسمية في كثير من الأحيان. سيكون تعزيز وتطوير **شراكات جديدة مع القطاع الخاص** أمرًا هامًا لدعم تطوير الأسواق وممارسات تيسير الأعمال الشاملة، بما في ذلك إنشاء الدورات التدريبية وتطوير سُبل مجدية للتطوير والاستيعاب الوظيفي في سوق العمل.

نظرًا إلى أن السياقات الحضرية في الغالب غير متكافئة، فإن تدخلات سُبل العيش في المناطق الحضرية ستتطلب مراعاة العوائق الاجتماعية التي تحول دون حصول مجموعات معينة على فرص العمل. قد يقيم البرنامج شراكات مع الجهات المحلية ومقدمي الخدمات لإدماج عناصر التحول الجنساني و/أو التمكين الاجتماعي في تصميم تدخلات سُبل العيش. وبالمثل، يمكن إدماج المكونات التي تسهل الوصول إلى المعلومات، والتي تعمل على تحسين رأس المال الاجتماعي والشبكات، لا سيما بين النساء والشباب والسكان النازحين.

يجب أن تُدرج تدخلات سُبل العيش في المناطق الحضرية نهجًا مراعيًا للنزاع والحماية في تصميم البرنامج، وتُأكد على نهج تشاركي يضمن انعكاس احتياجات وتطلعات السكان المتضررين والعوائق التي تقف أمامهم في العرض المقدم بشأن التدريب وتنمية المهارات. وبالمثل، سيتم تصميم برامج سُبل العيش بناءً على التحليل المناسب للسوق لتوفير رؤى ثاقبة للاقتصاد المحلي والقطاع غير الرسمي وتحديد الممارسات التمييزية في سوق العمل والعيوب طويلة الأجل التي قد تؤثر في تأثير أو توسيع نطاق عملية التدخل.

بناءً على عمله في تعزيز النظم الغذائية وتطوير سلسلة القيمة، يمكن للبرنامج أيضًا التعاون مع الجهات الفاعلة الحكومية والقطاع الخاص لتحديد فرص **الوظائف مدفوعة الأجر على نطاق سلسلة القيمة** (في قطاعات الإنتاج والتخزين والتوزيع والبيع بالتجزئة)، من خلال تقنيات جديدة، أو من خلال الفرص التي أوجدتها التقنيات الرقمية.

← ربط صغار المزارعين، وخاصة النساء والشباب، بالطلب الحضري المتزايد على الغذاء

هناك أكثر من ٥٠٠ مليون أسرة معيشية من صغار المزارعين في جميع أنحاء العالم تنتج معظم الأغذية المستهلكة عالميًا. على الرغم من هذا الدور الأساسي الذي يلعبونه في سلسلة القيمة، فإنهم ما زالوا عاجزين عن الاستفادة من المشاركة في السوق بشكل عادل. بالنظر إلى أن سكان الحضر يستهلكون ٧٠٪ من الأغذية المنتجة (سترتفع هذه النسبة إلى ٨٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠)، هناك إمكانات واعدة وغير مستغلة لتحسين المدن والنظم الغذائية وبالتالي تحسين سُبل عيش صغار المزارعين، ولا سيما النساء، من خلال ربطهم بالطلب الحضري المتزايد على الغذاء.

بناءً على خبرته في سلسلة الإمداد، وتطوير سلسلة القيمة، وتعزيز النظم الغذائية، ودعم الأسواق الزراعية لصغار المزارعين، يمكن لبرنامج الأغذية العالمي تزويد صغار المزارعين في المناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية المجاورة لها بالمعرفة والأدوات اللازمة لتعزيز الإنتاجية والكفاءة وربط منتجاتهم بالمنتجين الصناعيين للأغذية والأسواق الحضرية. يشمل هذا تنمية المهارات في مجالات الاتصالات والتسويق والإلمام بالأمور المالية، وتوفير الحوافز لاعتماد التكنولوجيا (مثل الاتصالات المتنقلة) والمدخلات الحديثة. وقد يشمل ذلك أيضًا التعاون مع القطاع الخاص لتعزيز توريد المدخلات وتحسين سلاسل التبريد وضمان حصول المنتجين على وصول موثوق به إلى الخدمات المالية المناسبة، بما في ذلك خدمات الائتمان والتأمين. من خلال نظم الشراء المباشر والمشتريات وسلاسل القيمة الشاملة والأقصر، يمكن للبرنامج أيضًا تعزيز إنشاء المزيد من الروابط المباشرة بين صغار المزارعين والأسواق الأوسع نطاقًا في المناطق الحضرية. وكذلك مع البرامج الخاصة بالبرنامج، مثل التغذية المدرسية والتدخلات القائمة على النقد. بما أن النساء يشكلن ما يقرب من نصف صغار المزارعين في البلدان النامية، سيتم تصميم هذه التدخلات بنهج تحولي يستجيب للأعراف الاجتماعية المحددة والحواجز الهيكلية التي تعيق وصول النساء إلى الائتمان والأصول والتعليم والتكنولوجيا والحقوق المتعلقة بالأراضي.

أخيرًا، سنستكشف فرص المشاركة في جهود التنمية الإقليمية وتقديم الدعم للحكومات الوطنية والمحلية في تطوير السياسات والإستراتيجيات في سبيل تحسين الروابط بين صغار المزارعين والأسواق الحضرية.

← إدماج الشمول المالي في برامجنا في المناطق الحضرية لزيادة قدرة الأشخاص على إدارة المخاطر المالية في البيئات الحضرية

باعتباره أكبر جهة فاعلة نقدية على مستوى العالم، فإن البرنامج في وضع جيد لتقديم أو تمكين التدخلات التي تعزز التمكين الاقتصادي والشمول المالي للسكان المستضعفين وغير المستفيدين من الخدمات المصرفية في المناطق الحضرية، ولا سيما النساء اللائي غالبًا ما كانت المؤسسات والقنوات المالية الرسمية سببًا في تخلفهن عن الركب. بالشراكة مع القطاع الخاص والشركاء الآخرين، سيستثمر البرنامج في إدماج تدخلات الشمول المالي على نطاق برامجه ودعمه الفني في المناطق الحضرية. قد يشمل ذلك تقديم دورات تدريبية على مهارات محو الأمية الرقمية والمالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدام التكنولوجيا، أو دعم تعزيز مجموعات الادخار والإقراض المجتمعية. وسيتم التركيز بشكل خاص على تطبيق نهج التحول الجنساني، بحيث تساهم التدخلات في بناء استقلالية المرأة الحضرية وقدرتها على اتخاذ القرار وتعزيز تحكمها في الموارد المالية.

بالنظر إلى أن سكان الحضر يستهلكون ٧٠٪ من الأغذية المنتجة، هناك إمكانات غير مستغلة للعمل مع النظم الغذائية وتحسين سُبل عيش صغار المزارعين، ولا سيما النساء، من خلال ربطهم بالطلب الحضري المتزايد على الغذاء.

باعتباره أكبر جهة فاعلة نقدية على مستوى العالم، فإن البرنامج في وضع جيد لتمكين التدخلات التي تعزز التمكين الاقتصادي والشمول المالي للسكان المستضعفين وغير المستفيدين من الخدمات المصرفية في المناطق الحضرية، ولا سيما النساء.

لدعم الشمول المالي في المناطق الحضرية بفاعلية، سيشارك البرنامج مع جهات فاعلة متنوعة، بما في ذلك القطاع الخاص والحكومة ومقدمو الخدمات المالية والتعاونيات ومجموعات الادخار المجتمعية.[٥٠] على سبيل المثال، في حالات التهميش والتمييز المؤسسي، قد يحتاج البرنامج إلى إقامة شراكة مع جهات أخرى لتسهيل الدعم ودعوات المناصرة لمواجهة التحديات المؤسسية التي تعيق وصول الفئات الضعيفة إلى الأدوات المالية، ولا سيما السكان النازحين.

← دعم المجتمعات في تحديد وبناء وإدارة البنية التحتية الأساسية التي تقلل من التعرض للصدمات في المناطق الحضرية

يمكن للبرنامج أن يدعم المجتمعات المحلية في بناء أو تحسين البنية التحتية الأساسية التي يمكن أن تساعد في تقليل تعرضهم للمخاطر المناخية وغيرها من المخاطر، وتحسين الاقتصاد المحلي و/أو تحفيز تنمية المناطق شبه الحضرية والأحياء الفقيرة الكثيفة المعرضة للخطر. يمكن أن يشمل ذلك إعادة تأهيل البنية التحتية للخدمات الأساسية وتحسين عمليات الإيصال، لا سيما عندما يتأثر الوصول إلى الأطعمة المغذية واستعادة سُبل العيش بشكل مباشر بموثوقية الخدمات الحضرية وإمكانية الوصول إليها وجودتها. ستركز تدخلات البنية التحتية على شراكات قوية وارتباطات منهجية مع الحكومات، ونهج تشاركي يشرك المجتمع المدني والجهات الفاعلة في المجتمع، بما في ذلك تخطيط الأنشطة والتدخلات. باستخدام تحليل السياقات والسياسات وتقييم المخاطر، يمكن للبرنامج أن يضمن أن التدخلات تشمل السياسات المحلية والعلاقات بين المناظر الطبيعية وسُبل العيش الحضرية، فضلاً عن الصدمات الخاصة بالسياق والخصائص الحيوية الفيزيائية للمدن. من خلال الشراكات الفعالة مع الحكومات المحلية والجهات المحلية الأخرى التي لديها معرفة قوية بالديناميات الاجتماعية والسياسية والمكانية، سيتم إجراء تحليل دقيق وإدارة مخاطر لتوقع العواقب غير المقصودة الناجمة عن تدخلات البنية التحتية وتخفيف حدتها، مثل الزيادات في الإيجار وغيرها من عوامل الدفع والجذب التي قد تتسبب فيها تلك التدخلات في الأحياء والمناطق الأوسع نطاقًا.

← المساهمة في بناء مدن مقاومة للظروف المناخية من خلال الاستفادة من النظم الغذائية وإشراك الجهات الفاعلة الحضرية بوصفها جزءًا من الحل المناخي

مدعومًا بتحليلات قوية لبيانات الأمن الغذائي الحضري ذات الصلة بالمناخ، يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أن يساعد في بناء قدرة النظم الغذائية الحضرية والتسلسل الريفي الحضري على الصمود أمام الآثار الحالية والآثار المتوقعة لتغير المناخ من خلال تعزيز الخطط الحضرية ذات الصلة وتنفيذ برامج مشتركة مع الجهات المحلية والوطنية والدولية ذات الصلة لمقاومة تغير المناخ في المناطق الحضرية. يمكن للبرنامج أن يكمّل جهوده المتمحورة حول التكيف والصمود بإجراءات تهدف إلى زيادة الوصول إلى الطاقة، لا سيما الطاقة النظيفة، والحلول القائمة على الطبيعة وغيرها من التدخلات الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ في المدن. نظرًا إلى أن المدن تُعد مصدرًا رئيسيًا لمخلفات الطعام العالمية التي تتحول إلى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فإن الدعوات المكثفة الصادرة من مكاتب البرنامج العالمية والإقليمية والوطنية والميدانية للحد من هدر الطعام، فضلاً عن البرامج والأنشطة ذات الصلة في المناطق الحضرية يمكن أن تحدث فرقًا. أخيرًا، سيستكشف البرنامج الفرص والشراكات المتعلقة بتمويل مكافحة مخاطر المناخ بهدف تعزيز جهود التكيف مع تغير المناخ في المناطق الحضرية حيث يتركز السكان المستضعفين والسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

النتيجة الإستراتيجية ٤: تعزيز البرامج والأنظمة الوطنية والمحلية

إن التوسع الحضري السريع يفوق قدرة الحكومات المحلية على التخطيط وخدمة السكان الحضريين المتزايدين بشكل مناسب. غالبًا ما تجد الحكومات نفسها بموارد محدودة وقدرات مرهقة في مواجهة الاحتياجات المتزايدة للسكان المتضررين في المناطق الحضرية. يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أن يدعم الجهات المحلية والوطنية في أن تكون أكثر عرضة للمساءلة أمام سكان المناطق الحضرية المتضررين من خلال تجهيزها بشكل أفضل لفهم تحديات الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية، وتقديم الخدمات والبرامج بفعالية لمواجهة تلك التحديات. من خلال استجابته، يمكن أن يهدف البرنامج إلى مواجهة العديد من التحديات الحضرية، بما في ذلك التغطية المحدودة لبرامج الحماية الاجتماعية الرسمية في المناطق الحضرية، وضعف الروابط الريفية الحضرية التي تؤثر في كفاءة النظم الغذائية، والحاجة إلى بيانات ومقاييس أفضل لأنها بالغة الأهمية في تقوية النظم والقدرات الوطنية، بما في ذلك لتعزيز المساءلة أمام السكان المتضررين.

٥٠ اطلع، على سبيل المثال، على مجموعات الادخار المنظمة على مستوى المدينة والمستوى الوطني في البلدان التي يعمل فيها برنامج الأغذية العالمي: https://sdinet.org/affiliates/

← دعم الحكومات في تعزيز وتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية في المناطق الحضرية

بناءً على إستراتيجية الحماية الاجتماعية لبرنامج الأغذية العالمي ومنظور انعدام المساواة متعدد الجوانب، يمكن للبرنامج تقديم الدعم للشركاء الحكوميين في تطوير أو توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية التي تصل إلى الفئات السكانية الضعيفة المستبعدة من شبكات الأمان في المناطق الحضرية، مثل العمال في القطاعات غير الرسمية أو السكان النازحين أو الأشخاص الذين يعيشون في المستوطنات العشوائية. يمكن تقديم دعم البرنامج وإجراءاته التكميلية في أشكال متنوعة وسيعتمد على وجود أو قدرة نظم الحماية الاجتماعية الوطنية، بما في ذلك بنيتها وميزاتها البرامجية وعناصر المعرفة والتعلم.[٥١] تشمل أمثلة الدعم الفني والخدمات ذات الصلة بالمناطق الحضرية تقديم إرشادات بشأن تصميم الاستهداف المناسب وتحديد الأولويات خاصة في المستوطنات ذات الدخل المنخفض والمستوطنات العشوائية، وإنشاء سجلات فردية معززة، وتصميم آليات المساءلة أمام المستفيدين، وتحديد وإنشاء آليات الإيصال المناسبة وحساب قيم التحويل التي تناسب السياق الحضري وتعزز قدرة الأشخاص على الحصول على كمية كافية من الغذاء الصحي.

> كما يمكن للبرنامج أن يعزز ويدعم إنشاء روابط أقوى بين نظم الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم وإدارة مخاطر الكوارث. يمكن القيام بذلك من خلال الدعم الفني الذي يشمل السياسات ودعوات المناصرة وجمع الأدلة.

بالنظر إلى تزايد انعدام المساواة والإقصاء في البيئات الحضرية، وتزايد أعداد الشباب، والأبعاد الجنسانية للضعف في المناطق الحضرية، يمكن للبرنامج أيضًا دعم الحكومات في ضمان مساهمة برامج الحماية الاجتماعية الحضرية في التمكين الاقتصادي والجنساني للفئات الأكثر تهميشًا. وقد يشمل ذلك تقديم الدعم الفني لإدماج مكونات الشمول المالي في تصميم البرامج، إضافة إلى النُهج المراعية للتغذية والتحول الجنساني.

كما يمكن للبرنامج أن يعزز ويدعم إنشاء **روابط أقوى** بين نظم الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم وإدارة مخاطر الكوارث. يمكن القيام بذلك من خلال الدعم الفني الذي يشمل السياسات ودعوات المناصرة وجمع الأدلة. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي التنسيق والتعاون بين **الجهات الفاعلة في التنمية الاجتماعية والسلطات الوطنية المعنية بإدارة الكوارث** إلى إنشاء تماسك وتكامل أقوى بين النظم والمساهمة في البرامج الفعالة المتعلقة بالاستجابة للصدمات وجهود التأهب الحضري.

وهناك حاجة أيضًا إلى إنشاء روابط أقوى مع الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة في التنمية الحضرية، ولا سيما لتعزيز تكامل شبكات الأمان الاجتماعي بشكل أفضل مع البرامج الرامية إلى الارتقاء بالأحياء الفقيرة وغيرها من التدخلات المكانية والإنمائية المناصرة للفقراء والمنفذة على المستوى الحضري. يمكن لهذا التكامل أن يعالج في نفس الوقت العديد من العوامل التي تؤثر في الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية، بما في ذلك معالجة الدخل غير الكافي أو غير المستقر للفئات الضعيفة التي تعيش في الأحياء الفقيرة والمستوطنات ذات الدخل المنخفض، بالتوازي مع تحسين الظروف غير الصحية أو الخطرة التي توجد عادة في بيئات معيشتهم.

← دعم الحكومات في صقل وتوسيع نطاق التقييم الحضري، ومنهجيات الاستهداف، والمساءلة أمام السكان المتضررين

يمكن للبرنامج الاستفادة من خبراته في البرمجة والبيانات والتحليلات لدعم الحكومات في تجربة وتوثيق وتعميم النُهج المبتكرة لجمع البيانات عن السكان المستضعفين والمناطق الحضرية الأوسع نطاقًا. يمكن أن يشمل الدعم الفني الملموس إنشاء آليات وأدوات مناسبة لإشراك الجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية في عملية الاستهداف وتحديد الأولويات، والاستفادة من التكنولوجيا والاتصالات الرقمية لتعزيز جمع البيانات والتواصل مع المجتمعات بشأن قرارات الاستهداف، والدعم الفني لإنشاء وإدارة آليات التغذية الراجعة المجتمعية، وتعديل منهجيات التقييم التي تشمل المعاينة واختيار المؤشرات المتناسبة مع السياق الحضري و/أو توفير تقييمات الضعف الحضري لاتخاذ القرارات المتعلقة بمعايير الضعف واختيار المجالات الحضرية.

← دعم الحكومات في تعزيز كفاءة النظم الغذائية والروابط الريفية الحضرية

يمكن للبرنامج أن يدعم الحكومات ويقدم خدماته إليها لتعزيز النظم الغذائية، والروابط الريفية الحضرية[٥٢] ولتعزيز عمل سلاسل القيمة التي تزود المناطق الحضرية، وزيادة قدرتها على الصمود أمام الصدمات وتحسين كفاءتها في تلبية الطلب المتزايد على الغذاء في المدن. وسيشمل ذلك دعم دعوات المناصرة والسياسات والبرامج على مستويات مختلفة، بناءً على متطلبات السياق والجهات الفاعلة الوطنية والمحلية.

على سبيل المثال، يمكن لبرنامج الأغذية العالمي الاستفادة من خبرته في سلاسل الإمداد والقيمة، والبيانات والتحليلات، لدعم الحكومات في تحسين أداء النظم الغذائية، من خلال توفير معلومات عن السوق في الوقت المناسب، وتحديد الاختناقات القائمة أو المحتملة في السوق/سلسلة الإمداد. في السياقات التي تكون فيها الخدمات اللوجستية وسلاسل التبريد ومرافق النقل والتخزين على طول سلسلة القيمة التي تزود المناطق الحضرية ضعيفة، يمكن للبرنامج أيضًا أن يسعى إلى إقامة شراكات مع الحكومات والقطاع الخاص

> يمكن لبرنامج الأغذية العالمي الاستثمار في بناء شراكات مع المدن الصغيرة والثانوية ودعمها، حيث إنها تلعب دورًا رئيسيًا في تحويل النظم الغذائية نظرًا إلى قربها من المناطق الريفية المحيطة بها، أو موقعها داخل نظم المدينة - المنطقة، ما يجعلها نقاط دخول إستراتيجية لإجراء التدخلات المتعلقة بالنظم الغذائية.

٥١ للمزيد من التفاصيل عن اللبنات الأساسية لنظام الحماية الاجتماعية الوطني وأنماط الدعم، يرجى الاطلاع على إستراتيجية الحماية الاجتماعية لبرنامج الأغذية العالمي (٢٠٢١).
٥٢ تُفهم بوصفها روابط مادية وغير ملموسة، وتتراوح بين البنية التحتية للطرق والخدمات الرقمية والمالية والمعاملات والشبكات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تعزز النظم الغذائية وعمل سلاسل القيمة.

والمؤسسات المالية الدولية، وكذلك منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، لتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية على نطاق سلسلة القيمة، بما في ذلك شبكات الطرق، ومرافق النقل والتخزين التي تقلل من حدوث اضطرابات في سلسلة القيمة. يمكن أن تساعد هذه التدخلات في الحد من خسائر الأغذية التي تقع بعد جني المحاصيل، وتقليل تكاليف الغذاء الصحي في المناطق الحضرية، وتحسين سلامة الأغذية، ومساعدة الجهات الحكومية المحلية على إدارة معدلات النمو والموارد الطبيعية، وإيجاد وظائف مدفوعة الأجر بشكل مناسب عبر سلسلة القيمة (في الإنتاج والتخزين وقطاعات التوزيع والبيع بالتجزئة).

إن إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة في التنمية الحضرية في هذه المبادرات يمكن أن تعزز تحقيق إدماج أفضل للنظم الغذائية في **خطط التنمية الإقليمية والمحلية**، والتي يمكن أن تجتذب وتولد استثمارات طويلة الأجل.

أخيرًا، يمكن لبرنامج الأغذية العالمي الاستثمار في بناء شراكات مع **المدن الصغيرة والثانوية ودعمها**، حيث تلعب تلك المدن دورًا رئيسيًا في تحويل النظم الغذائية، نظرًا لقربها من المناطق الريفية المحيطة بها، أو بسبب موقعها الإستراتيجي داخل نظم المدينة - المنطقة، ما يجعلها نقاط دخول إستراتيجية للتدخلات المتعلقة بالنظم الغذائية.

← دعم الحكومات في إدماج نتائج الأمن الغذائي والتغذية في خطط وبرامج وتدخلات التنمية المحلية

غالبًا ما تستخدم الجهات الفاعلة في التنمية الحضرية الأطر الإقليمية لاستخدام الأراضي، وخطط تطوير البنية التحتية، وإدارة النفايات والمياه، والمخططات متعددة الاستخدامات لإدارة المدن وتطويرها. أولاً، يمكن للبرنامج أن يرفع مستوى الوعي فيما يتعلق بالترابط بين هذه الأدوات ونتائج الأمن الغذائي والتغذية. ثانيًا، يمكن للبرنامج أن يشارك في الاستفادة من هذه الأدوات لتحسين البنية التحتية للخدمات في المناطق التي تحتاج إلى التغذية المدرسية والتدخلات التغذوية (على سبيل المثال لمعالجة الصحاري الغذائية)؛[٥٣] لتعزيز الوصول إلى الوظائف وتعزيز الاقتصادات المحلية؛ أو لتقليل هدر الطعام على طول سلسلة القيمة - جميعها لها تأثير على الأمن الغذائي ونتائج التغذية.

عندما يكون ذلك ممكنًا، ينبغي أن يسعى البرنامج إلى ربط إنشاء/إعادة تأهيل أصوله، ومشاريعه المتعلقة بالأشغال العامة والتغذية المدرسية بالخطط القائمة على نطاق المدن أو الخطط الخاصة بالأحياء، ولا سيما الخطط التي تهدف إلى تحسين الظروف في المستوطنات ذات الدخل المنخفض أو المعرضة للمخاطر أو العشوائية. سيعزز هذا تكامل واستدامة الجهود وإستراتيجيات الخروج الناجحة. أخيرًا، في أغلب الأحيان، لا تعترف الحكومات المحلية والوزارات المسؤولة عن التخطيط الحضري بالأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية أو تعدها مهمة "غير ممولة". برنامج الأغذية العالمي في وضع مناسب يسمح له بنشر دعوات المناصرة وجمع الأدلة وبناء قدرات الحكومات المحلية، مع التركيز على النظم الغذائية التحويلية وتحسين الروابط الريفية والحضرية. يمكن لبرنامج الأغذية العالمي، بالإضافة إلى الشركاء الرئيسيين الذين من بينهم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تسليط الضوء على الفرص المتاحة للحكومات المحلية لاستخدامها في إدارة النمو الحضري ومعالجة التحولات الطارئة على الأراضي الزراعية الناتجة عن التحضر، مع وجود روابط واضحة مع تغير المناخ والاستدامة البيئية. يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أيضًا أن يلعب دورًا هامًا في الوساطة وتسهيل التعاون بين المدن والمستويات الاتحادية/المحلية أو الوطنية فيما يتعلق بقضايا الأمن الغذائي والتغذية.

النتيجة الإستراتيجية ٥: الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية أكثر كفاءة وفعالية

أظهرت الأزمات الحضرية في العقد الماضي تحديات العمل في المدن وبعض أوجه القصور في تنسيق المساعدات وإيصالها إلى المناطق الحضرية المعقدة. من بين الدروس المستفادة الحاجة إلى استجابة أكثر شمولية وتنسيق أقوى بين القطاعات (على سبيل المثال، بين المجموعات) لمعالجة القضايا متعددة القطاعات والاحتياجات الأساسية، والحاجة إلى إعطاء الأولوية للجهات الفاعلة المحلية لتعزيز الملكية وتحسين عملية التنسيق.[٥٤] على الرغم من هذه التحديات، توفر المدن فرصًا يمكن استغلالها لدعم الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي ليكونوا أكثر فعالية في المناطق الحضرية. يشمل ذلك الإمكانات غير المستغلة لاستخدام البيانات الحضرية في الاستجابة للأزمات، وفرص زيادة استخدام الابتكارات التكنولوجية والحلول الرقمية. يمكن أن تتضمن استجابة البرنامج التدخلات التالية:

← تعزيز تركيز آلية المجموعات على المناطق الحضرية

سيواصل البرنامج ضمان إشراك مجموعات الاتصالات في حالات الطوارئ والخدمات اللوجستية والأمن الغذائي العالمي للجهات الفاعلة الحضرية في المناطق التي يتم فيها تنشيط المجموعات أثناء الأزمات وفي أنشطة التأهب للطوارئ ذات الصلة. يمكن أن يساعد إشراك الجهات الفاعلة الحضرية في جهود المجموعات للتخفيف من القيود المفروضة على عمليات إيصال المساعدات الإنسانية في المناطق الحضرية. واعترافًا بالطابع متعدد القطاعات الذي تتسم به عمليات الاستجابة لهذه الأزمات، ستشجع المجموعات التي يقودها البرنامج التنسيق المشترك بين المجموعات فيما يتعلق بالقضايا الحضرية على المستويين العالمي والمحلي. قبل حالات الطوارئ، ستدرج المجموعات الثلاث السياق الحضري، والتأهب للأزمات الحضرية، وتحسين الاستجابة للطوارئ في المدن/حسب المدن في موادها التدريبية. وبالمثل، يمكن للبرنامج أن يوسع نطاق تقديم خدماته وحلوله الاستشارية عند الطلب لدعم المبادرات المتعلقة بالمناطق الحضرية الخاصة بالحكومات الوطنية ومبادرات نظام الأمم المتحدة الإنمائي.

← تعزيز قدرة البيانات والتحليلات في المدن الأكثر عرضة للخطر

يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أن يدعم المدن الأكثر تعرضًا للخطر من خلال زيادة قدرتها ونشر/تحسين الأدوات المستخدمة في جمع وتحليل واستخدام البيانات الحضرية القوية والتفصيلية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والاحتياجات الأساسية، وبالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى

٥٣ يمكن وصف الصحاري الغذائية بأنها مناطق جغرافية يعاني سكانها من وصول محدود أو معدوم إلى خيارات غذائية صحية بأسعار معقولة. يأخذ المفهوم في الاعتبار نوع وجودة الطعام المتاح، وإمكانية الوصول إلى متاجر المواد الغذائية وتجار التجزئة.

٥٤ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ٢٠١٨.

ذات الصلة العاملة في هذه المناطق الحضرية. يمكن للبرنامج أيضًا دعم العمليات التجارية، وحوكمة البيانات، وإدارة البيانات والتكنولوجيا لتمكين الشركاء الآخرين من المساهمة عبر المصادر المفتوحة. والغرض الرئيسي هو تمكين المدن من التعمق في قضايا الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية، وتحديد حلول جديدة، وبعد اكتمال تلك الحلول، مشاركة مخرجاتها وعملية تنفيذها مع مدن أخرى داخل البلد الواحد لتكرار الممارسات الجيدة.

← نشر حلول مبتكرة/رقمية لمعالجة الثغرات الموجودة في عمليات الاستجابة الإنسانية في المناطق الحضرية

يمكن للبرنامج مساعدة المدن الأكثر تعرضًا للخطر، والنظام البيئي للجهات الفاعلة الحضرية والسكان المتضررين في نشر الحلول الرقمية المناسبة لاحتياجاتهم وللسياقات المحلية المحددة. يمكن استخدام الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية وتكنولوجيا الطائرات بدون طيار (على سبيل المثال، لرسم خرائط للأحياء الفقيرة/المساكن العشوائية في المناطق الحضرية)، والتعلم الآلي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال، لتحسين النظم المحلية التي تعتمد على القدرات الحالية للمدن والجهات الفاعلة فيها.

← التأكد من أن تدخلات البرنامج الهندسية وتدخلاته المتعلقة بالبنية التحتية تساهم في التنمية الحضرية

بالتعاون مع شركائه، فإن دور برنامج الأغذية العالمي في توفير التدخلات الهندسية (على سبيل المثال، بناء الطرق والجسور والمدارس والبنية التحتية المجتمعية والمستودعات ومرافق إنتاج وتوزيع الأغذية أو تجديدها أو إصلاحها إصلاحًا فوريًا) في المدن والمناطق الحضرية المحتاجة لا يقتصر على تلبية الاحتياجات الغذائية والأمنية العاجلة، بل يشمل أيضًا دعم المجتمع الإنساني والشركاء من خلال إعادة إنشاء الوصول المادي، وعند الإمكان، المساهمة في التنمية طويلة الأجل للمدن المستفيدة بما يتماشى مع خطط التنمية المحلية الخاصة بكل منها.

← ضمان إدراج وتشكيل متطلبات البرنامج الحضري في كل من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وخطط الاستجابة الإنسانية

يمكن للبرنامج أن يلعب دورًا قويًا في إدماج وإبراز وتشكيل متطلبات البرنامج الحضري لأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وخطط الاستجابة الإنسانية. من خلال مجموعة التحليلات الخاصة به، يمكن للبرنامج تحديد وإبراز قضايا الأمن الغذائي والتغذية الحضرية الأكثر إلحاحًا وأسبابها الجذرية وإدماج هذه الاعتبارات في التحليل القطري المشترك للبلدان التي يعمل فيها. وهذا، بدوره، يمكن أن يمكّن فريق الأمم المتحدة القطري وأعضاءه من تطوير حلول وبرامج مدروسة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لمعالجة المشكلات المتعلقة بالمناطق الحضرية والسائدة في البلدان.

وبالمثل، سيساعد البرنامج على إدخال العناصر الحضرية في عملية الاستهداف وتحليل متطلبات/ثغرات خطط الاستجابة الإنسانية، والمشاركة في تطوير الأولويات الإستراتيجية لخطط الاستجابة الإنسانية، ونُهج الاستجابة، وأنشطة المجموعات/القطاعات، ورصد الاستجابة، والعناصر الأخرى ذات الصلة في خطة الاستجابة الإنسانية لتحديد الآثار الحضرية والريفية للأزمات الإنسانية ومعالجتها.

سيعمل البرنامج بالمثل مع فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني لإنشاء آليات تنسيق دون وطنية مناسبة في المدن، عند الحاجة، لإشراك الجهات المحلية بشكل أفضل وتحسين قدرات الاستجابة المحلية في التعامل مع الأزمات.

> من خلال مجموعة التحليلات الخاصة به، يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أن يلعب دورًا قويًا في إدماج وإبراز وتشكيل متطلبات البرنامج الحضري لأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وخطط الاستجابة الإنسانية.

المساهمة في دعوات المناصرة والشراكات العالمية

← إقامة شراكات عالمية وإقليمية ذات أصحاب مصلحة متعددين وتقويتها والتواصل مع أطرافها

من خلال مكانته الدولية، وحضوره الميداني الكبير، وانتشاره العالمي ومصداقيته، يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أن يلعب دورًا إستراتيجيًا بوصفه مناصرًا للأمن الغذائي والتغذية الحضرية داخل النظام الإيكولوجي المعقد للجهات الفاعلة الحضرية من خلال إنشاء وتعزيز شراكات أصحاب المصلحة المتعددين والتواصل مع أطرافها على الصعيدين العالمي والإقليمي، وعلى المستويين الوطني والمحلي. من بين الشركاء تحالفات وشبكات من المدن، وشبكات من الجهات الفاعلة غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة التي تتعامل مع التوسع الحضري المستدام، مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها، وفِرق الأمم المتحدة القطرية، والسلطات المدنية/المحلية وغيرها من الجهات الفاعلة الحضرية. يمكن أن تغطي الشراكات الحضرية ذات أصحاب المصلحة المتعددين مجالات برنامج الأغذية العالمي التقليدية مثل الرعاية الاجتماعية، والزراعة، وإدارة الأزمات/القطاعات الإنسانية والصحية، أو أن تغطي أوجه تعاون جديدة في المجالات غير التقليدية مثل البنية التحتية، وتوفير المأوى، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والإدارة المحلية، وهي مجالات يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية.

ولتحقيق ذلك، سيكثف البرنامج مشاركته في المنتديات العالمية والمناقشات رفيعة المستوى ذات الصلة، بما في ذلك في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومجموعة الأمن الغذائي العالمي، والتحالف العالمي للأزمات الحضرية، وكذلك في إطار الشبكات العالمية المكونة من المدن والحكومات المحلية مثل الحكومات المحلية من أجل الاستدامة، ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية، وميثاق ميلانو للسياسات الغذائية الحضرية، وفريق قيادة المدن الأربعين المعني بالمناخ (C٤٠)، وغيرها.

عند الحاجة، يمكن للبرنامج أيضًا عقد المنتديات العالمية والإقليمية أو تعزيز مشاركته فيها، والجمع بين الجهات الفاعلة الدولية والمنظمات الإقليمية الحكومية (على سبيل المثال، الاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، إلخ) لزيادة الوعي بالأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية وتعزيز التعاون والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين.

وعلى الصعيد القطري، يمكن للبرنامج أيضا أن يدعو إلى تحسين اتساق السياسات والتعاون على مستوى تنسيقي أعلى، لتمكين خطط العمل المتعددة القطاعات الخاصة بالمناطق الحضرية وتمكين الإشراف الفعال على التدخلات البرامجية وتوجيهها.

← التأثير على المناقشات السياسية

إن مصداقية البرنامج ومكانته الدولية تضعه أيضًا في وضع جيد للتأثير على المناقشات المتعلقة بالسياسات الدولية والوطنية والمحلية الملزمة وغير الملزمة ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية. يمكن أن تساعد مشاركة البرنامج النشطة في حوارات وعمليات صياغة السياسات العالمية والإقليمية على إدماج الأمن الغذائي الحضري وتحديات التغذية في السياسات ذات الصلة، بما في ذلك في مجالات مثل الروابط الريفية الحضرية، والنظم الغذائية والتغذية التحويلية.

السياسة الحضرية الوطنية هي مجال إستراتيجي بشكل خاص حيث يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أن يدمج تدابير الأمن الغذائي والتغذية التي يمكن أن تمتد إلى جميع الحكومات الحضرية داخل البلدان. ويمكن استكمال ذلك من خلال الانخراط في العمليات التشريعية المتعلقة بسياسات التنمية الحضرية ذات الصلة (مثل البنية التحتية). على المستوى المحلي، ينبغي للبرنامج إشراك المدن الأكثر عرضةً للمخاطر والمدن الإستراتيجية في إستراتيجية تطوير "سياسات نموذجية" بشأن الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية، والتي يمكن للمدن والبلدان الأخرى ذات السياقات المماثلة تكرارها.

← إجراء الأبحاث وتسهيل تبادل المعلومات لتكوين الخبرات ونشرها على جميع المستويات

يمكن أن يساعد تطوير الأبحاث وتسهيل الوصول إلى منصات وفعاليات تبادل المعلومات في جذب الاهتمام ومعالجة نقص المعلومات والوعي فيما يتعلق بقضايا الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية. يمكن إجراء مثل هذه الأبحاث وعمليات التبادل على المستويين المحلي والعالمي ويمكن أن تكون نتائجها بمثابة الأسس التي تستند إليها مناقشة السياسات وتطوير الحلول. يمكن أن تستفيد هذه الإستراتيجية أيضًا من مراكز التميز التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، ومشاركته في منصات عالمية مثل المنتدى الحضري العالمي، ودعمه للحكومات في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فضلاً عن الشراكة المحتملة مع الجامعات المتواجدة في المدن الكبرى بشأن جمع المعلومات المحلية، لزيادة حضور البرنامج في المجتمع الحضري العالمي.

← الوصول إلى المدن من خلال دعوات المناصرة

في حين أنه لن تكون من الممكن المشاركة في جميع المناطق الحضرية المتضررة بشكل مباشر، يمكن للبرنامج الوصول إلى المدن وإلى نظامها الإيكولوجي المكون من الجهات الفاعلة من خلال إستراتيجية دعوة مناصرة قوية تركز على ما يلي:

- تعميم الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية في التنمية الحضرية بشكل عام، والمدن الشاملة لجميع الفئات، والأطر ذات الصلة المتعلقة بالمناطق الحضرية.
- تشجيع الجهات المحلية على تنفيذ/تكييف النظم والمبادرات الوطنية التي يدعمها البرنامج داخل مدنهم.
- تمكين البرنامج من تنفيذ عمله بشكل أفضل في المدن.

هناك العديد من مجالات المناصرة كما هو موضح في الفصول السابقة، ولكن يمكن أن تشمل تلك المجالات أيضًا إدراج مجموعات اللاجئين والنازحين داخليًا والمهاجرين في قسم الأمن الغذائي والتغذية في الخطط والبرامج المناسبة للمدن المضيفة. والأهم من ذلك، يمكن للبرنامج تمكين رؤساء البلديات، والسلطات المحلية، والمخططين، وقادة المجتمع، ومواطني "مدن برنامج الأغذية العالمي المناصرة" لإلهام الآخرين من خلال التحدث إلى نظرائهم عن الإستراتيجيات والبرامج والحلول التي يمكن للمدن الأخرى تكرارها.

٢,٥ تنفيذ أولويات البرنامج الشاملة في المناطق الحضرية

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

إقرارًا بأن النساء والفتيات يحصلن على مستويات مختلفة من الوصول إلى الفرص والخدمات في المناطق الحضرية (انظر القسمين ١,٢ و١,٣ في الفصل الأول)، سيدعم البرنامج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمله في المناطق الحضرية، بما في ذلك من خلال:

- مراعاة أبعاد النوع الاجتماعي للضعف الحضري في بيانات وتحليلات البرنامج، واستخدامها لتصميم البرامج على مستوى المكاتب القطرية، وتصميم الإستراتيجيات على مستوى المكاتب الإقليمية.
- السعي لتوجيه الأموال إلى حسابات النساء الرقمية نيابة عن عائلاتهن والدعوة بالشراكة مع الحكومات الوطنية لإعطاء الأولوية للمرأة أيضًا بوصفها متلقية لمساعدات الحماية الاجتماعية المالية.
- تمكين النساء من استخدام الحسابات المفتوحة التي يفضلنها، أو فتح حسابات جديدة لتلقي الأموال من مصادر الدخل المتنوعة: المساعدات الاجتماعية الحكومية، والتحويلات المالية، وبرنامج الأغذية العالمي، والوكالات الإنسانية الأخرى، وسُبل كسب الرزق الخاصة بهن.
- ضمان أن تكون برامج الصمود والنظم الغذائية والتدخلات القائمة على السوق وسلسلة الإمداد عاملاً في تخفيف القيود القائمة على الجنس وتولد مصادر دخل مجزٍ ومهارات وشبكات للنساء، ما يؤدي إلى زيادة رأس مالهن الاجتماعي والاقتصادي.
- تصميم البرامج بعناية لتفادي وقوع أي عواقب غير مقصودة ناتجة عنها، والتي قد تعرض النساء للعنف القائم على النوع الاجتماعي نتيجة لتغيير ديناميات كسب الدخل داخل الأسرة المعيشية، أو تغيير أنماط تنقل النساء، أو تغيير أوقات إنجاز الواجبات الأسرية وواجبات الرعاية بحيث لا تكون خلال ساعات النهار.
- عند تنفيذ البرنامج لتحسين أو إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية، يمكن لبرنامج الأغذية العالمي ضمان أن هذه التحسينات المادية سوف تساهم بشكل مباشر في سد الفجوات بين الجنسين في المجتمع، من خلال تحسين سلامة النساء في الحي، وزيادة الوصول إلى المساحات الاجتماعية الآمنة المخصصة للترفيه والتفاعل، أو توفير الدخل للنساء لتعزيز التمكين الاقتصادي.

الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين، ومراعاة ظروف النزاع، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

تطرح البيئة الحضرية تحديات محددة متعلقة بالحماية، والمساءلة أمام السكان المتضررين، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومراعاة ظروف النزاع. وهذه التحديات ستوجه برامج برنامج الأغذية العالمي في المدن.

من بين تلك التحديات ما يلي:

- بالمقارنة مع المناطق الريفية، هناك تباين أعلى وكثافة أكبر للمجموعات السكانية التي تعيش جنبًا إلى جنب في المناطق الحضرية، حيث غالبًا ما يكون التماسك الاجتماعي أكثر هشاشة بسبب الانقسامات التي تمتد على طول الخطوط الاجتماعية الاقتصادية أو العرقية أو السياسية أو الدينية.

- في معظم الأحيان، تقوم السلطات المحلية الرسمية وغير الرسمية و"حراس البوابة" بتسييس المستوطنات ذات الدخل المنخفض والمستوطنات العشوائية، ما قد يؤدي إلى ممارسات التحويل والإقصاء والضرائب غير الرسمية التي لها عواقب على تحديد المجتمعات والأفراد الأكثر تهميشًا وحمايتهم.

- غالبًا ما تكون نسبة الجريمة والعنف أعلى في المناطق الحضرية، فضلاً عن مخاطر الوصم والإقصاء الاجتماعي والتمييز على أساس الجنس أو السن أو النزوح أو الإعاقة أو حالة فيروس نقص المناعة البشرية أو الانتماء إلى الجماعات (عصابات الشباب) أو السيطرة الإقليمية و/أو الاجتماعية.

- تُعد إستراتيجيات المواجهة السلبية عالية المخاطر شائعة في الأحياء الفقيرة والمناطق منخفضة الدخل، وتؤثر بشكل خاص على النساء والفتيات.

- تُعد عمليات الإخلاء المتكررة وحالات النزوح من التحديات الشائعة التي تواجه الأشخاص المتضررين من الفقر في المناطق الحضرية والأشخاص الذين يعيشون على أجور يومية والأشخاص الذين يعتمدون على القطاعات غير النظامية. غالبًا ما تتفاقم هذه المخاطر في أوقات الانكماش الاقتصادي والصدمات الأخرى.

يحتاج البرنامج إلى أن يكون على دراية بهذه القضايا وكيفية تفاعلها مع البرامج الحضرية والاستجابة المقدمة، بهدف التخفيف من هذه المخاطر قدر الإمكان. يمكن للبرنامج أن يدعم الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين ومراعاة ظروف النزاع في عمله في المناطق الحضرية من خلال تطبيق **نهج محوره الإنسان** في تصميم البرامج وتنفيذها، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

- تعزيز استخدام تحليل السياق في تدخلاته الحضرية، لضمان تكوين فهم كافٍ للديناميات الوطنية والمحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على جميع المستويات، وإنشاء الشراكات وقنوات الاتصال الصحيحة.

- استخدام الأدوات والمهارات الشخصية لإشراك المجتمع المحلي بما يتلاءم مع السياق الحضري، والبناء على سياسة البرنامج للحماية والمساءلة، وعلى توجيهات البرنامج المتعلقة بالمشاركة المجتمعية من أجل المساءلة أمام السكان المتضررين. سيتم القيام بذلك في جميع مراحل دورة البرنامج الهامة، بما في ذلك التقييم وفي تصميم البرامج والاستهداف، للتخفيف من مخاطر إثارة التوترات المجتمعية خلال أوقات التغييرات البرامجية مثل عمليات إعادة الاستهداف وإستراتيجيات الخروج.

- الاستثمار في المزيد من عمليات الإرشاد والتبادل المتعلقة بآليات التغذية الراجعة المجتمعية في السياقات الحضرية، بما في ذلك طرق مواجهة التحديات الناجمة عن عمليات التوسع وإعادة الاستهداف.

- تطبيق معايير الحد الأدنى من مراعاة ظروف النزاع من خلال تحليل الصراعات والمخاطر، ورصد المخاطر على نطاق دورة البرنامج، لتوقع أي عواقب غير مقصودة ناتجة عن عملياتنا وتخفيف آثارها الواقعة على السكان المتضررين من النزاع وتعظيم الآثار الإيجابية على السلام والتماسك الاجتماعي، حيثما أمكن ذلك.

- بناء قدرات الجهات الفاعلة ومقدمي الخدمات المحليين الذين يرجح تعاملهم مع السكان المتضررين فيما يتعلق بمبادئ الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين، وإدماج ذوي الإعاقة.

أخيرًا، سيعتمد البرنامج على تحليل السياق بالإضافة إلى مصادر المعلومات الأخرى لتقييم وتحليل المخاطر المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لوضع وتنفيذ إستراتيجيات مناسبة للوقاية من تلك الانتهاكات والاستجابة لها والتخفيف من آثارها.

سيعمل البرنامج جنبًا إلى جنب مع الجهات الفاعلة في مجال الحماية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على زيادة القدرات وزيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين مع كل من الشركاء المتعاونين والشركاء غير التقليديين الذين يدعمون تدخلاته الحضرية

الاستدامة البيئية

من خلال تواجده العالمي والإقليمي والوطني والمحلي المكثف، سيقوم برنامج الأغذية العالمي بدوره في تحقيق الاستدامة البيئية في المناطق الحضرية من خلال تحسين البيئة وإعادة تأهيلها وحمايتها، ومنع التلوث والحد من هدر الطعام، وتعزيز مرافق وممارسات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وتعزيز الممارسات المستدامة التي تساهم في سلامة الغذاء والأمن الغذائي والتغذية في المدن.

سيعمل البرنامج على تحسين الاستدامة والكفاءة في استخدام الموارد في عملياته مع الدعوة إلى إجراء عمليات مستدامة بيئيًا بين شركائه وتعزيز قدرات كل منهم على تخطيط وتنفيذ الأنشطة السليمة بيئيًا التي تساهم في الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية أثناء حالات الطوارئ والتدخلات الإنسانية والإنمائية.

٠٣

ضمان النجاح

٣,١ ملائمة للغرض: تحويل سياسة البرنامج لتحقيق الرؤية الحضرية

لقد توسعت قدرات البرنامج وآثار عملياته في المناطق الحضرية بشكل كبير خلال العقد الماضي، وبُذلت جهود مهمة لتعزيز المعرفة والممارسات في هذا المجال. لتطبيق رؤية البرنامج وتحقيق أهدافه في المناطق الحضرية، تحدد هذه الإستراتيجية هدفًا لسياسة البرنامج وتكمِّله بتحولات رئيسية. وتجهز هذه التحولات البرنامج لمواجهة التحدي الحضري والمساهمة بشكل أكثر فعالية على أساس ولايته وميزته النسبية.

وهذا يعني أن برامجنا سوف يقيّم العوامل التي تؤثر في وصول الأشخاص إلى الغذاء والأطعمة المغذية والاحتياجات الأساسية في المناطق الحضرية، ويستخدمها بشكل صريح في تصميم البرامج وتنفيذها. يمكن للبرنامج بعد ذلك الاستجابة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الحضرية من خلال معالجة أوجه الضعف الناجمة عن **العوامل الخاصة بالمناطق الحضرية**. معظم هذه التحولات في البرنامج لها أساس قوي داخل المنظمة؛ ومع ذلك، فإنها تتطلب استثمارات إضافية لتسريع وتيرة البرنامج وبناء الشراكات وتعميمهما.

الهدف من سياسة البرنامج لهذه الإستراتيجية هو:

تعزيز التركيز على التوسع الحضري في دعم البرنامج وعملياته، من خلال إدماج المنظورات الحضرية في برامجه بطريقة متعددة القطاعات، تكون مكمِّلة ومتسقة مع أعمال الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والسلام والجهات المحلية.

تم تحديد **التحولات الرئيسية التالية**:

التحول ١: تعزيز شراكاتنا من أجل البرامج الحضرية

يلخص هذا التحول الأطراف الرئيسية في المناطق الحضرية، وأهمية الشراكة معهم، والإجراءات الأولية نحو تسريع وتيرة هذا التحول في سياسة البرنامج.

ما هي أوجه الاختلاف المتعلقة بالشراكة في المناطق الحضرية؟

• **الجهات الفاعلة والمصالح المتعددة في المناطق الحضرية:** في المناطق الحضرية، هناك مجموعة من الجهات المحلية التي تشكل جزءًا من الحل. من الحكومات المحلية إلى القطاع الخاص، ومن أصحاب الأعمال إلى اتحادات فقراء الحضر، ومن الأوساط الأكاديمية إلى مقدمي الخدمات المالية - لكل منهم اهتماماته وقيمه ومعاييره. يتطلب التنقل في هذه البيئة التشغيلية معرفة أصحاب النفوذ وأدوارهم من الجهات الرسمية وغير الرسمية ومسؤولياتها. تشارك العديد من هذه الجهات الفاعلة أيضًا في تقديم الخدمات و/أو نظم الدعم غير الرسمية لسكان المناطق الحضرية الأكثر ضعفًا، ومن المحتمل أنها لعبت دورًا في الاستجابة للأزمات السابقة/المستمرة. إن إقامة الشراكات لها آثار مهمة على السياسات والبرامج، على سبيل المثال **عمليات الاستهداف**، من أجل **إيصال المساعدات الإنسانية**، وتعزيز **النظم المحلية** وضمان نجاح **استراتيجيات الخروج**.

• **الطبيعة المتعددة القطاعات لتحديات الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية:** لكي يكون البرنامج فعالاً في المناطق الحضرية، فإنه بحاجة إلى الجمع بين قدراته وخبراته التشغيلية والشركاء الفنيين الأقوياء العاملين في العديد من القطاعات. يمكن أن تغطي هذه الشراكات متعددة القطاعات المشاركات والبرامج التكميلية في مجالات برنامج الأغذية العالمي التقليدية مثل المساعدات الاجتماعية، والزراعة، وإدارة الأزمات/القطاعات الإنسانية والصحية، أو أن تغطي أوجه تعاون جديدة في المجالات غير التقليدية مثل البنية التحتية، وتوفير المأوى، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والإدارة المحلية، وهي مجالات يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية. ومن المهم أيضًا إقامة شراكات أقوى متعددة القطاعات لتقليص فجوة التمويل، وإرساء الأسس للمضي قدمًا في البرامج الوطنية حيثما أمكن، ولضمان تسليم حزم متكاملة بصورة جيدة.

• **الدور الرئيسي للحكومات المحلية:** تضع الحكومات المحلية القواعد التي يتم على أساسها تنمية المناطق الحضرية وتحسين أحوال مواطنيها، ويشمل ذلك توسيع المدن وصيانة البنية التحتية والخدمات الأساسية لتحسين فرص الإسكان والمعيشة. غالبًا ما تنظم الحكومات المحلية جودة الأغذية وخدمات السوق والبنية التحتية ومواقعها وتقسيمها إلى مناطق، بما في ذلك تنظيم معايير الصيانة والبناء. فهي تنظم التجارة المحلية والإعلان والضرائب والبيع في الشوارع والنقل والتنقل، وهذا يعني أنها تمتلك إمكانات هائلة لتيسير تكلفة النظم الغذائية الصحية. فهي ليست فقط حليفًا واضحًا لتحويل النظم الغذائية ولكنها أيضًا مهمة لفعالية برامج وإستراتيجيات الخروج الناجحة الخاصة بالبرنامج وقابليتها للتطبيق.

يمكن لبرنامج الأغذية العالمي تسريع وتيرة هذا التحول الداخلي من خلال ما يلي:

• **تحديد الجهات الفاعلة القوية وتحليل قوى السلطة في تصميم البرامج:** يجب أن ترتكز عملية العثور على نقاط دخول للمشاركة ولصياغة الشراكات الصحيحة في المناطق الحضرية المعقدة على فهم جيد للنظام البيئي للجهات الفاعلة الحضرية. يجب أن يشمل ذلك تحديد الجهات الفاعلة القوية التي تشمل أيضًا هياكل الحكم والجهات الفاعلة غير الرسمية، وتحليل السلطة، ومراعاة المصالح السياسية، والمخاطر الأخلاقية والأمنية في المناطق الحضرية.

• **وضع إرشادات شاملة لبناء الشراكة والتنسيق في المناطق الحضرية:** سيعمل البرنامج مع عدد كبير من أصحاب المصلحة وسيحتاج إلى تنسيق البرامج على نطاق مجموعة من القطاعات والمؤسسات الشريكة. وهذا يسلط الضوء على أهمية وجود كل من الإرشادات الشاملة ونظم التنسيق والإدارة اللازمة للتعامل مع الشركاء المتعددين. ستدعم هذه التوجيهات المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في تحديد شراكات جديدة مرتبطة بالموارد، والمعرفة، والسياسات والحوكمة، ودعوات المناصرة والقدرات، وإقامة علاقات فعالة، ونقل رسائل واضحة إلى الشركاء الجدد والمحتملين بشأن رؤية البرنامج وبيان القيمة.

• **السعي إلى المواءمة والتكامل** مع برامج وخطط ومشاريع الحكومة المحلية القائمة (مثل التنمية الحضرية والبنية التحتية والتعافي و/أو خطط إدارة مخاطر الكوارث)، لضمان تبسيط البرامج في الجهود المحلية والمساهمة في النتائج طويلة الأجل. سيؤدي هذا أيضًا إلى تمهيد الطريق لتنفيذ إستراتيجيات خروج أكثر نجاحًا. ستتطلب أنشطة مثل إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية التنسيق مع الحكومة المحلية، والالتزام بقوانين وخطط ولوائح البناء المحلية.

• **المساهمة في نهج شامل لمنظومة الأمم المتحدة بشأن التحضر المستدام:** يُعد التدخل بطريقة منسقة ومتكاملة صميم نهج الأمم المتحدة الشامل بشأن التنمية الحضرية المستدامة. سيعجل البرنامج من وتيرة هذا العمل من خلال تحديد الفرص التي يمكن من خلالها تعزيز التعاون والتكامل مع وكالات الأمم المتحدة الرئيسية العاملة في المناطق الحضرية لاستكشاف كيف يمكن للمساعي المشتركة أن تحقق نتائج جماعية على المستوى الوطني ومستوى المدن في مختلف البلدان والسياقات.

الجدول ٣,١. أمثلة على أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يمكن المشاركة معهم في البرنامج في المناطق الحضرية

الحكومات المحلية وغيرها من السلطات المحلية	سيهدف البرنامج إلى العمل بشكل أوثق مع الحكومات المحلية، بما في ذلك تحديد معايير الضعف، وتحديد المواقع الأكثر عرضة للخطر في المناطق الحضرية، أو تحديد نقاط الدخول لتعزيز النظم الغذائية. وقد يشمل ذلك أيضًا المشاركة في وضع خطط وسيناريوهات مراعية للأغذية والتغذية (أي الطوارئ والإنذار المبكر). ومع ذلك، وبينما تلعب الحكومات المحلية دورًا قويًا في المدن، فهي ليست الفاعل الحكومي الوحيد الذي يؤثر في المناطق الحضرية وقد يختلف هذا بشكل كبير من بلد إلى آخر. ستكون هناك حاجة إلى نهج تكميلي متعدد الحوكمة يتعامل مع السلطات الوطنية والمحلية الأخرى ذات الصلة في بعض السياقات بسبب القيود المفروضة على التمويل أو القدرات، أو بسبب القيود السياسية أو الأمنية، من بين تحديات أخرى.
وكالات الأمم المتحدة	سيحدد البرنامج فرص الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من خلال استكشاف الكيفية التي يمكن من خلالها أن تكمّل كل وكالة عمل الأخرى والكيفية التي يمكن من خلالها أن تحقق الوكالتين نتائج جماعية في بلدان وسياقات مختلفة. تعمل وكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، واليونيسف، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من الوكالات، على القضايا القطاعية التي تتعلق بالجهود المبذولة في مجال الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية وتكمّلها، وتقدم حافظات برامج وخبرات واسعة النطاق. تشمل الأمثلة على مجالات العمل ذات الصلة ما يلي: حوكمة النظم الغذائية والنظم الغذائية لمناطق المدن (منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة)، وتحليل سوق العمل والعمالة الملائمة (منظمة العمل الدولية)، وتدخلات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والحماية الاجتماعية (اليونيسف)، وشبكات الأمان الحضرية للسكان النازحين (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، والتقييمات والتحليلات المشتركة، لا سيما لدعم الترابط الثلاثي (جميع وكالات الأمم المتحدة)، من بين مجالات أخرى.
القطاع الخاص	يتمتع القطاع الخاص بحضور كبير في معظم البيئات الحضرية وهو طرف هام في تشكيل التحضر من خلال الاستثمارات في البنية التحتية والصناعات التي تولد فرص العمل، وكذلك من خلال توفير تكنولوجيا الهاتف المحمول والخدمات المالية والسلع. علاوة على ذلك، تستفيد العديد من مجالات عمل البرنامج من التعاون الوثيق مع القطاع الخاص، بما في ذلك التحويلات النقدية والغذاء مقابل التدريب والنظم الغذائية. تشمل مجالات التعاون المحتملة الأخرى القابلة للتعزيز أو الإنشاء ما يلي: التوظيف والعمالة طويلة الأجل، وتدعيم الأغذية بالمغذيات الدقيقة وتسويقها، والاستثمارات الرامية إلى تعزيز الروابط الريفية الحضرية، وتحسين إيصال الخدمات الأساسية من خلال تسهيل الآليات التنظيمية والشرائية المناسبة، وتوفير التقنيات الرقمية وإدماجها في البرنامج والبيانات والتحليلات، وغيرها من المجالات.
المؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية	تُعد الشراكات مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية والمؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي، من بين آخرين، أمرًا أساسيًا لأن تلك الجهات والمؤسسات تقود أحدث الأفكار التنموية، وتشجع الابتكار، كما أنها طرف أساسي لتعزيز وتكميل دعم سياسات الحكومات في مجالات مثل الحماية الاجتماعية والانتعاش الاقتصادي الشامل. يمكن أن يؤدي التوافق مع استثماراتهم، على نطاق واسع في كثير من الأحيان، إلى تضخيم تأثير التدخلات لا سيما في النظم الغذائية والحماية الاجتماعية وتطوير سلاسل القيمة وتحسين تقديم الخدمات.
المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية	ينتج عن المشاركة القوية للمجتمع المدني والمجتمعات خبرة ومعرفة محلية لا تقدر بثمن، كما أنها تعمق المشاركة وتعزز الإدماج والابتكار. ينبغي أن يعمل البرنامج بنشاط مع المنظمات المجتمعية مثل المجموعات النسائية وتعاونيات العمال العاملين في القطاعات غير النظامية ومجموعات الادخار، وذلك لأنهم يلعبون دورًا هامًا في تقديم الخدمات التي من بينها شبكات الأمان غير الرسمية، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات، ويمكنهم توفير معرفة لا تقدر بثمن للاستفادة منها في تصميم البرامج والاستهداف وتحديد الأولويات وتوعية المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمات الجامعة لفقراء الحضر أو العمال العاملين في القطاعات غير النظامية، مثل الاتحاد الدولي لسكان الأحياء الفقيرة، والمرأة في العمل غير الرسمي: العولمة والتنظيم لهما امتداد عالمي وتمثيل في عشرات البلدان التي يعمل فيها برنامج الأغذية العالمي. هناك أيضًا توطين متزايد للسياسات الغذائية والطبيعة الشعبية للبرامج الحضرية التي يقودها المجتمع المدني، والتي تعالج القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والبيئة الغذائية [٥٥] والتي يمكن لبرنامج الأغذية العالمي تعلمها والاستفادة منها.

٥٥ البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١٨.

التحول ٢: ملاءمة البيانات والقياسات مع السياقات الحضرية

إن خبرة البرنامج القوية في مجالات تصميم وإجراء تحليل الأمن الغذائي؛ ومراقبة سعر السوق؛ وتحليل الاحتياجات الأساسية وتكاليف تحليل النظم الغذائية؛ وغيرها من المجالات، جعلت منه الشريك المفضل لملء فجوات البيانات والمعرفة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية، وهذا بدوره يمكن أن يزود الطلب على هذه الخدمات ويدعم تعبئة الموارد.

ومع ذلك، فهناك تحديات محددة تتعلق بالأمن الغذائي وبيانات التغذية في المناطق الحضرية التي يجب الاهتمام بها في سياسة البرنامج. تشمل هذه التحديات ما يلي:

• **تركيز قياس الأمن الغذائي على الريف بدرجة كبيرة:** على الصعيد العالمي، أدى نقص قياس الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية إلى غياب الوعي بالحجم الحقيقي للمشكلة. يجب تحديد الأمن الغذائي بناءً على خصائص البيئة الحضرية.

من بين المجالات التي تتطلب الاهتمام: المحددات الاجتماعية والاقتصادية والمكانية للوصول إلى الغذاء في المناطق الحضرية، والطلب على الغذاء والتفضيلات الشائعة في المناطق الحضرية بناءً على خصائص البيئة الغذائية الحضرية، والروابط الريفية الحضرية ودورها في تحقيق نتائج التغذية، وغير ذلك من المجالات.

• **أهمية البيانات داخل المدن والبيانات المصنفة:** إن الوعي بالاختلافات الجوهرية المتعلقة بالأمن الغذائي والحالة التغذوية لمختلف شرائح السكان داخل المناطق الحضرية أمر بالغ الأهمية لتخصيص الموارد والمساعدات في الوقت المناسب وبالشكل الملائم. يتطلب التصنيف عبر الشرائح الخمسية للثروة، والتصنيف المكاني، خاصة داخل المدن، اهتمامًا خاصًا. يتيح هذا إمكانية الكشف عن التفاوتات الكبيرة بين المناطق الواقعة داخل نفس المدينة والكشف عن العوامل المادية والمكانية التي غالبًا ما يتم تجاهلها، والتي تؤثر في الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية، مثل توافر المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والبنية التحتية الأساسية الأخرى وحالتها، وتوافر أسواق الغذاء، وغيرها من العوامل.

• **عدم موائمة تحليلات السياق للمناطق الحضرية:** توفر تحليلات السياق، عند تصميمها من خلال منظور حضري، أداة هامة لعرض المناطق الحضرية بشكل شامل، بما في ذلك من خلال إدماج المعلومات الأساسية على نطاق العناصر الاجتماعية والاقتصادية والمادية والمكانية والسياسية للمدينة. من خلال إمعان النظر في كيفية تأثير الأبعاد الحضرية المختلفة على الأمن الغذائي والتغذية، يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أن تكون لديه رؤية أكثر شمولاً لما يحدث في البيئات الغذائية الحضرية المعقدة وأن يستخدم تلك الرؤية لإثراء تقييماته المتعلقة بالاحتياجات الحضرية ونقاط ضعفها، والمسارات التي يجب اتخاذها لضمان إدراج السكان المحرومين.

يقدم هذا التحول مجالات العمل التالية لسياسة البرنامج التي يمكن أن تسرع وتيرة عملنا في تكييف بياناتنا وقياساتنا وتحليلاتنا مع البيئات الحضرية:

• **تكييف أدواتنا ودمج البيانات الحضرية في نظمنا المؤسسية الحالية:** في صميم هذا التحول، نعتمد على خبرتنا وأدواتنا المختبرة وأنظمتنا الراسخة لضمان إدماج البيانات الحضرية بكل سلاسة في جهودنا المبذولة في مجالات البرنامج والمراقبة وإعداد التقارير. للقيام بذلك، يقترح هذا التحول أولاً مراجعة أدواتنا الحالية المتعلقة بالأمن الغذائي لتقييم مدى ملاءمتها للبيئات الحضرية، وجدوى تكييفها/تعديلها بصورة ناجحة. سيؤدي ذلك إلى تحسين استخدام الموارد، وضمان الاتساق مع نظمنا المؤسسية الحالية وتعزيز التدفق المنتظم للبيانات الحضرية. من بين الأمثلة على التغييرات الصغيرة التي يمكن أن تحسن ملاءمة أدواتنا للمناطق الحضرية: إدماج المناطق الحضرية ووضع العلامات في تحليل Cadre Harmonisé/التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي؛ ووسم الأسواق بعلامات حضرية/ريفية لمراقبة الأسعار؛ والدعوة إلى احتواء جميع بيانات الرصد على أسئلة عن المواقع الحضرية/الريفية.

• **استخدام تحليلات السياق الحضري للبرنامج المتكاملة:** إن فهم السياق هو الخطوة الأولى لتقديم خدماتنا ودعمنا بشكل فعال ومتكامل في المناطق الحضرية. سيستثمر البرنامج في زيادة تكييف وتعميم **التقييم الحضري وتحليل السياق وتحديد أصحاب المصلحة** في البيانات والتحليلات التي يسترشد بها البرنامج في تصميم البرامج في المناطق الحضرية.

• **الاستفادة من البيانات الإدارية وأنظمة المراقبة والمراقبة المحلية:** تُعد عملية جمع البيانات في المناطق الحضرية عمليةً مكلفةً ومعقدةً، كما أن الإحصاءات الرسمية لا تعكس التعقيدات الحضرية في أغلب الأحيان، لا سيما التفاوتات الموجودة داخل المدن. لحسن الحظ، يوفر النظام البيئي للجهات الفاعلة والمؤسسات الحضرية الموجودة في المناطق الحضرية فرصة للتنقيب عن البيانات المحلية، وذلك من خلال مجموعة من البيانات الإدارية وأنظمة المراقبة التي يمكن أن توجه برامجنا، كما أنها توفر نقاط دخول لتقديم الدعم الفني للحكومات، خاصة في التحقق من صحة بياناتهم وتحليلها، والتي بدورها ستوجه السياسات والبرامج الحضرية الوطنية.

• **الاستفادة من الجهات الفاعلة الموجودة في المناطق الحضرية للحصول على البيانات والتحليلات:** يمكن أن تصبح التقييمات الحضرية، بما في ذلك تحليلات السياق والمخاطر، وجمع البيانات داخل المدن، مهمة كبيرة (أي أنها مكلفة وتستغرق الكثير من الوقت) وتتطلب أنواعًا مختلفة من البيانات والتحليلات. ولكنها تصبح أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة عند تنفيذها بالشراكة مع الوكالات الأخرى العاملة في السياقات الحضرية، وكذلك بالتعاون مع الخبراء المحليين والمؤسسات البحثية. سيكون التحليل المشترك ذا أهمية خاصة لإرشاد عملية تنفيذ الترابط الثلاثي وتعزيز الفهم المشترك لاحتياجات مختلف الجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية والإنمائية والسلام ونقاط ضعفها والمخاطر التي تواجهها.

• **الاستفادة من الحلول الرقمية:** إن وجود مستويات أعلى من الاتصال ووجود القطاع الخاص في المناطق الحضرية يفسح المجال لإدماج الحلول الرقمية في عملية جمع البيانات وتحليلها من أجل البرنامج الحضري. قام البرنامج بالتعاون مع الشركاء، باستكشاف الإمكانات التي توفرها التقنيات والتكنولوجيات الجديدة للنهوض بالتقييمات الحضرية، بما في ذلك استخدام البيانات المفتوحة والضخمة، والسجلات التفصيلية للمكالمات، والتتبع في الوقت الفعلي من خلال الاستطلاعات الهاتفية.[٥٦] توفر الدروس المستفادة من هذه الاستكشافات مدخلاً رئيسيًا لتسريع وتيرة هذا التحول، بما في ذلك الاعتراف بضرورة استكمال التكنولوجيا الرقمية بنُهج نوعية تعمل مع أعضاء المجتمع لفهم المخاطر الكامنة ونقاط الضعف بشكل أفضل.[٥٧]

• **الاستفادة من النُهج التي يقودها المجتمع المحلي لجمع البيانات وتحليلها:** يمكن للبرنامج أيضًا العمل مع المجتمعات المحلية والمنظمات الشعبية والاستفادة منها لإنشاء أو تعزيز النظم على مستوى المجتمعات لجمع البيانات الحضرية وتحليلها، لا سيما في المستوطنات العشوائية أو المناطق المحرومة الأخرى التي لا تغطيها الإحصاءات الرسمية والنظم الإدارية الأخرى. يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أيضًا التعلم من عمليات التعداد الذاتي التي تقوم بها المنظمات المجتمعية، مثل العمليات التي يمارسها الاتحاد الدولي لسكان الأحياء الفقيرة،[٥٨] والتي أثبتت أنها أدلة صحيحة على الظروف والعمليات التي تؤدي إلى الفقر الحضري في المستوطنات العشوائية.[٥٩] مع تكامل التقنيات الرقمية وتقنيات الحواسيب والمعلومات، يمكن أن تساعد عملية جمع البيانات المجتمعية أيضًا في إعداد عمليات البرنامج والاستهداف، وتشكيل وعي المجتمعات ومسؤولياتهم المحلية وقدراتهم، بما في ذلك من خلال مبادرات التواصل المجتمعي من أجل تغيير السلوك.

التحول ٣: الوصول إلى مَن هم أشد تخلفًا عن الركب من خلال اتباع نهج الاستهداف المتركز على الأفراد

يمكن للعديد من خصائص المناطق الحضرية أن تكون عائقًا أمام نجاح نظم الاستهداف. قد لا تتوفر بيانات عن نقاط الضعف الأساسية الدقيقة في المناطق الحضرية، ولا سيما في المدن الثانوية والمدن الصغيرة، وفي المستوطنات العشوائية داخل المدن الكبرى. غالبًا ما يكون سكان المناطق الحضرية المعرضون للخطر، وخاصة الفئات الأكثر تهميشًا مثل الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والسكان النازحين والمهاجرين، غير مرئيين في البيانات، ومن غير المحتمل أن يتم تضمينهم في السجلات الحكومية، أو إدراجهم في الإحصاءات الرسمية. غالبًا ما يعيش الأغنياء والفقراء جنبًا إلى جنب، مما يجعل من الصعب التمييز بين من هم أسوأ حالاً بين سكان المناطق الحضرية الفقيرة بشكل عام.

تُعد الديناميات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، مثل التحالفات السياسية بين مجموعات المجتمع، وكذلك القيادات المجتمعية والمتنافسة، أكثر شيوعًا في المناطق الحضرية، ومن المحتمل أن يؤدي هذا إلى تزايد مخاطر الاحتيال والفساد، وتزايد التوترات والقضايا المتعلقة بالحماية. يمكن أن تشكل تحديات الوصول الناجمة عن الأوضاع الأمنية، أو سيطرة الجماعات الإجرامية على الأراضي، أو الصراعات المستمرة عقبةً قويةً عند حدوثها في مناطق حضرية كثيفة.

فيما يلي سرد تفصيلي للإجراءات الرئيسية الأولية اللازمة لتسريع وتيرة هذا التحول، وهي إجراءات ذات صلة بالبيانات والشراكات والإجراءات التي تم اتخاذها تجاه المجتمعات والتعقيدات المحلية، واللازمة كذلك للعمل على مبادرة الاستهداف التابعة لبرنامج الأغذية العالمي والمنصة التي أنشأتها تلك المبادرة، والدروس المستفادة من الاستجابة لكوفيد-١٩:

• **تعميم عملية تحديد الهياكل المحلية والطريقة المناسبة للعمل معها:** تتطلب البرامج في المناطق الحضرية التأكد من أن مجموعات المجتمع وهياكل القيادة المحلية قد حُددت من البداية وأن الديناميات الاجتماعية الأساسية مفهومة بشكل كافٍ لإرشاد عمليتي تصميم الاستهداف وإدارة المخاطر. يجب أن يَتبع عملية التحديد هذه طريقة عمل مناسبة مع مجموعة ممثلة من أصحاب المصلحة، والتي سيحتاج البرنامج من أجلها إلى زيادة تعزيز أدواته لتكون متطورة بدرجة كافية للتعامل مع المخاطر والقضايا الحساسة.

٥٦ وتشمل الأمثلة الأخرى الخوارزميات المستخدمة في الكشف عن الأحياء الفقيرة، وقاعدة بيانات OpenStreetMap، ورسم خرائط Inasafe وخرائط الصرف، وأخذ عينات السكان الشبكية. منذ عام ٢٠٢٠، يغطي برنامج HungermapLive التابع لبرنامج الأغذية العالمي معلومات الأمن الغذائي الفعلية التي جُمعت من خلال الاستطلاعات الهاتفية التي أجريت على نطاق ٣٥ دولة، بما في ذلك المناطق الحضرية في ٥ بلدان. أجريت استطلاعات الويب المتعلقة بالأمن الغذائي في مدينة بورت أو برنس في هايتي، ومناطق حضرية مختلفة في نيجيريا (te Lintelo, et al، ٢٠٢١).

٥٧ برنامج الأغذية العالمي، مجموعة الأمن الغذائي العالمي، ٢٠١٧، صفحة ٦

٥٨ يتواجد الاتحاد الدولي لسكان الأحياء الفقيرة في ٣٢ دولة وقد نظم جهودًا في مجال التعداد الذاتي في أكثر من ٧٧١٢ حيًا فقيرًا في ٢٠٠ مدينة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. للمزيد من المعلومات: https://sdinet.org

٥٩ Mitlin, Patel، ٢٠١٤؛ Satterthwaite, Mitlin, Patel، ٢٠١١.

• الاستفادة من المنظمات المحلية ونظم الإحالة للوصول إلى الفئات الأشد تخلفًا عن الركب: يمكن دعم عملية اختيار المستفيدين من خلال نظم الإحالة التي وضعتها المنظمات ذات الوجود الميداني، والتي غالبًا ما تقدم خدماتها للفئات الأكثر تهميشًا وضعفًا في المناطق المعرضة للخطر. يجب أن تكون العمليات في مكانها الصحيح لرسم خريطة للبنية التحتية للخدمات المحلية القائمة والبناء عليها، مثل المراكز الصحية المحلية، والتعاونيات (أي العمال غير الرسميين أو الباعة الجائلين)، ومنظمات سكان الأحياء الفقيرة ومجموعات الادخار أو المرافق التي تديرها المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية المحلية، والمنظمات التي تقودها النساء أو المنظمات الدينية.

• تحسين الموارد والبيانات من خلال التنسيق والشراكة بشأن الاستهداف الحضري: سيكون التنسيق مع المنظمات ذات الوجود الميداني (الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية) وغيرها من الوكالات العاملة في المناطق الحضرية أمرًا بالغ الأهمية لتسهيل تحديد البؤر الساخنة أو تثليث المعرفة المتعلقة بالمجتمعات والأحياء. قد يتطلب هذا أيضًا بذل جهود في عقد الاجتماعات والدعوة، مثل إنشاء منصات لإدارة تبادل المعرفة والبيانات أو الانضمام إليها. سيساعد هذا أيضًا على تحسين استخدام الموارد، من خلال تعزيز التكامل بدلاً من الازدواجية، وجمع البيانات إلى الحد الأدنى المطلوب.

• تعزيز التواصل والتوعية بالشراكة مع المجتمعات المحلية من خلال نُهج مختلطة: يمكن لبرنامج الأغذية العالمي الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية والاتصالات المتاحة في المناطق الحضرية لتعزيز مشاركة المجتمع والتواصل فيما يتعلق بقرارات الاستهداف وآليات التغذية الراجعة المجتمعية. تُعد تكنولوجيا الهاتف المحمول، والراديو، والإنترنت قنوات هامة لنشر الرسائل بين الفئات الضعيفة و/أو في المناطق الحضرية التي يكون إيصال المساعدات الإنسانية إليها محدودًا وبالتالي يجب استخدام هذه الوسائل لاستكمال الأساليب التقليدية المتمثلة في نشرات المعلومات والتعبئة المجتمعية. سيؤدي استخدام القنوات والنُهج المتنوعة المصممة خصيصًا لمجموعات محددة إلى زيادة فرص الوصول إلى الفئات السكانية الأكثر تهميشًا وضمان مشاركتها الهادفة في تقديم الملاحظات وسماع آرائها وإدماجها في آليات المساءلة.

التحول ٤: الاستفادة من الروابط الريفية الحضرية في سبيل تعزيز كفاءة النظم الغذائية والتحول

تدعم الروابط الريفية الحضرية القوية عمل النظم الغذائية. لذلك فهي تُعد محورية للأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية كما أنها تساهم أيضًا في التنمية الريفية. إذ يمكنها تحقيق نمو اقتصادي وتوليد فرص العمل على نطاق سلسلة القيمة، وزيادة توفر الغذاء الصحي الميسور التكلفة في المناطق الحضرية، وتعزيز سُبل عيش صغار المزارعين في كل من المناطق الريفية وشبه الحضرية، والمساعدة في تقليل خسائر الأغذية التي تقع بعد جني المحاصيل. يمكنها أيضًا دعم سلاسل الإمداد الأقصر، والمساعدة في تحسين الخدمات اللوجستية المتعلقة بالمراحل الأخيرة، وتقليل الاضطرابات لتقوية النظم الغذائية المحلية التي تعتمد عليها العديد من المناطق الحضرية وخاصة أثناء الأزمات.

من ناحية أخرى، عندما تكون الروابط الريفية الحضرية ضعيفة، تعاني **المناطق الريفية والحضرية على حد سواء**. تشمل القضايا الرئيسية ضعف أو تعطل سلاسل القيمة وسلاسل الإمداد الطويلة التي تعطل سريان عملية الإنتاج في المناطق الريفية والاستهلاك في المدن، بما في ذلك التسبب في هدر الطعام وخسائر الأغذية التي تقع بعد جني المحاصيل. يمكن تعزيز الروابط الريفية الحضرية بعدة طرق، وللعديد من الجهات الفاعلة دور في هذا.

يقدم هذا التحول مجالات العمل الأولية التالية:

• جمع و/أو إجراء الأبحاث التشغيلية بشأن النظم الغذائية والروابط الريفية الحضرية، حيث إن هذه الأبحاث تلعب دورًا هامًا في إرشاد سياسة البرنامج، وحشد أصحاب المصلحة، وتحسين سياسات وجهود تعزيز القدرات. ومن الأمثلة على ذلك بناء المعرفة فيما يتعلق بكيفية تأثير الأسواق والنظم الغذائية المنتشرة على نطاق المناطق الريفية والحضرية على قدرة الأفراد على تحمل تكلفة النظم الغذائية الصحية؛ ودور القطاع غير الرسمي في تشكيل النظم الغذائية في المناطق الحضرية.

• تعزيز التعاون مع الوكالات التي توجد مقارها في روما: تهدف نُهج المدينة - المنطقة، التي طورتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والمدن المنظمة في ميثاق ميلانو للسياسات الغذائية الحضرية، إلى زيادة وصول سكان الحضر إلى غذاء كافٍ ومغذٍ وآمن، مع توفير فرص العمل وفرص كسب الدخل لصغار المنتجين والشركات على نطاق سلسلة القيمة. وتحقق تلك النُهج هذه الغايات من خلال **استجابات السياسات** الشاملة لعدة قطاعات، والتي تعزز الروابط الريفية الحضرية وتسهل المشاركة الشاملة للجهات الفاعلة في النظم الغذائية.[٦٠]

٦٠ te Lintelo، ٢٠٢١.

• **تعزيز الروابط بين البرنامج الحضرية والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة** لدعم تعزيز سُبل العيش المحلية وخلق فرص لصغار المزارعين وتجار التجزئة والموزعين والشركات المحلية لتنفيذ أعمالهم التجارية. يجب توثيق الدروس المستفادة من هذه الجهود وتبعاتها توثيقًا جيدًا وإدماجها في تصميم البرامج المستقبلية ودعوات المناصرة وعمليات دعم السياسات.

• **بذل المزيد من الجهود في المدن الصغيرة والثانوية** (انظر الإطار ٣-١)، لأنها تلعب دورًا رئيسيًا في تحويل النظم الغذائية بسبب قربها من المناطق الريفية المحيطة بها، أو بسبب موقعها الإستراتيجي داخل أنظمة المدينة - المنطقة، ما يجعلها نقاط دخول إستراتيجية لتنفيذ تدخلات النظم الغذائية.

• **تطوير قدرتنا على المشاركة في مناقشات التنمية الإقليمية والتأثير فيها**، حيث إن هذه المناقشات أساسية لتعزيز الروابط بين الريف والحضر وبالتالي التأثير في النظم الغذائية. عند إدماج المدن في بيئة السياسات التي تعزز الروابط الريفية الحضرية، ستصبح المدن نموذجًا بطوليًا في مجال النظم المستدامة لإنتاج واستهلاك الغذاء. وسيؤدي البرنامج دوره في المساهمة في هذه الجهود من خلال مشاركته بصورة أكثر استباقية وتوظيف خبرته وولايته لمناصرة إدراج نتائج الأمن الغذائي والتغذية في خطط وحوارات التنمية الإقليمية.

التحول ٥: تكامل الجهود مع عمليات التخطيط الحضري والتنمية العمرانية

يتطلب تحقيق القضاء على الجوع في المناطق الحضرية وزيادة تبعاته المتمثلة في تحقيق تنمية حضرية شاملة ومستدامة تحولاً في الكيفية التي يرتبط ويعمل بها برنامج الأغذية العالمي في عمليات التخطيط الحضري والتنمية الإقليمية. اقتُرحت مجالات العمل التالية لدعم هذا التحول. **يمكن لبرنامج الأغذية العالمي تسريع هذا التحول من خلال:**

• **تعزيز القدرات الداخلية ومواصلة تحديد بيان القيمة الذي يقدمه البرنامج إلى عمليات التنمية الحضرية:** يحتاج البرنامج إلى زيادة وعيه بالكيفية التي تتبعها المدن في تنظيم أمورها والأدوات التنظيمية والمكانية والتخطيطية الحالية التي تؤثر في النظم الغذائية والأمن الغذائي والتغذية. سيتيح هذا للبرنامج تحديد نقاط الدخول الرئيسية ويرسم صورة واضحة للزوايا التي يمكنه استغلالها في إكمال التخطيط الحضري وجهود التنمية الإقليمية على أفضل وجه في سبيل توليد تأثيرات مفيدة لجميع الأطراف من أجل تحقيق نتائج الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الحضرية على نطاق أوسع.

• **الشراكة مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية الحضرية:** سيكون عمل البرنامج في المناطق الحضرية أكثر فاعلية وستكون لديه فرص أكبر لتغطية نطاق أوسع وتحقيق تأثير أطول مدى إذا أُدمج في جهود التنمية والتخطيط الحضري التي تقودها الحكومات المحلية أو وكالات التنمية، بما في ذلك من خلال توفير الدعم الفني لإدماج أهداف الأمن الغذائي والتغذية في الخطط التي سيتم تنفيذها على مستوى المدن أو الأحياء، أو لمواءمة تدخلات البرنامج مع خطط وسياسات التنمية المحلية.

• **إدماج الجهود في منظومة الأمم المتحدة وتنسيقها:** تعزز إستراتيجية الأمم المتحدة على مستوى المنظومة بشأن التنمية الحضرية المستدامة **النُهج القطاعية الإقليمية والنُهج المتكاملة** لمعالجة الأبعاد المكانية للفقر والتهميش في المدن وعلى نطاق التسلسل الريفي الحضري. يمكن للبرنامج أن يعتمد على هذه الأدوات وغيرها لبناء الشراكات والتنسيق والاستفادة منهما في جهوده المبذولة في المناطق الحضرية.

• **زيادة التركيز على المستوطنات العشوائية:** بوصفها أوضح مثال على انعدام المساواة المكانية، غالبًا ما تكون الأحياء الفقيرة أو المستوطنات العشوائية الأماكن التي تتصادم فيها عادةً عوامل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. علاوة على ذلك، على الرغم من كونها أكثر المناطق احتياجًا إلى توفير الخدمات وإدارة مخاطر الكوارث، يمكن غالبًا استبعاد المستوطنات العشوائية من الخطط المعيارية لتحسين الاستدامة الحضرية وتقليل المخاطر.

• **زيادة التركيز على المدن الثانوية والمدن الصغيرة** يمثل سكان المدن الثانوية الذين يقل عددهم عن مليون نسمة نسبة ٥٩٪ من سكان الحضر في العالم،[٦١] وتستوعب هذه المدن الجزء الأكبر من سكان الحضر في جميع المناطق التي يعمل فيها برنامج الأغذية العالمي. تشهد هذه المدن أيضًا أعلى معدلات التحضر، حيث يطرح الزحف الحضري العشوائي كذلك تحديات تتعلق بالإسكان اللائق والميسور التكلفة، إضافة إلى أنه يحول دون الوصول إلى الخدمات الأساسية. في الوقت نفسه، تمثل المدن الثانوية والمدن الصغيرة فرصة تشغيلية وسياسية لعدة أسباب (الإطار ٣-١)، والتي يمكن للبرنامج الاستفادة منها للوصول إلى السكان الحضريين الأكثر ضعفًا وتحقيق رؤيته الحضرية.

الإطار ٣-١ ما الفرص التشغيلية المتاحة أمام المدن الثانوية والمدن الصغيرة للقضاء على الجوع؟

تلعب المدن الثانوية والمدن الصغيرة دورًا هامًا في النظم الغذائية التي **تربط المناطق الريفية والمناطق النائية بالمدن الكبرى**. على سبيل المثال، غالبًا ما تحتوي تلك المدن على مصانع لمعالجة الأغذية، لأنها أقرب إلى المواد الخام، والتي يمكن الاستفادة منها في الجهود المبذولة للحد من الفقر وفي تعزيز سلاسل القيمة والروابط الريفية الحضرية.[٦٢] يمكن أن يتيح ذلك مجالات عمل متعددة للبرنامج، بما في ذلك النظم الغذائية والتغذية.

تميل المدن الثانوية والمدن الصغيرة إلى **المساهمة في الحد من الفقر أكثر من المدن الكبرى**، لأنها تتيح للفقراء العمل في مجالات غير زراعية ولأن تكلفة المعيشة بها منخفضة.[٦٣] ويمكنها كذلك أن تلعب دورًا رئيسيًا في **ربط المناطق الزراعية الريفية المنعزلة**[٦٤] بالمنتجات والخدمات الأساسية التي من شأنها تعزيز الإنتاجية الزراعية (الخدمات المالية، والأسواق، وما إلى ذلك).

على الرغم من التحديات التي تواجهها، فإن المدن الثانوية والمدن الصغيرة مهملة إلى حد كبير لصالح العاصمة والمدن الكبرى،[٦٥] حيث إن أهميتها السياسية لا تزال قيد التطور. لذلك هي في أمس الحاجة إلى المساعدة والدعم بسبب **قدراتها المؤسسية المحدودة وقلة الفرص المتاحة بها للوصول إلى الموارد التقنية والمالية** مقارنة بالمدن الكبرى والعواصم الحضرية. وستستفيد هذه المدن من جهود البرنامج الرامية إلى تعزيز القدرات وكذلك دعم الترويج لإنشاء المزيد من الروابط مع الجهود المبذولة على المستوى الوطني. من الناحية التشغيلية واللوجستية، فإنها توفر أيضًا **نطاقًا أكثر قابلية للإدارة، وذلك بسبب قلة الكثافة السكانية**.

٦١ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (٢٠١٩).
٦٢ البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١٨، صفحة ٢٩.
٦٣ المرجع نفسه.
٦٤ Proctor and Berdegué، ٢٠١٦.
٦٥ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢٢، صفحة ١١٦.

٣٫٢ العوامل التمكينية

ستعتمد الإستراتيجية الحضرية على العديد من العوامل التمكينية لتحفيز جهود البرنامج للقضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الحضرية.

الأشخاص ومجتمع الممارسة

سيكون مجتمع الممارسة مفيد في إشراك موظفي البرنامج على جميع المستويات في تحقيق نتائج هذه الإستراتيجية الحضرية. يُعد مجتمع الممارسة بمثابة "محور" مركزي يشكل مساحة لإدماج المعرفة (التوجيه البرنامجي) والخبرة (الأشخاص) والقدرات (المهارات) اللازمة لدفع تدخلات برنامج الأغذية العالمي في المناطق الحضرية. سيربط مجتمع الممارسة الرؤية الحضرية لبرنامج الأغذية العالمي بشبكة داعمة، على سبيل المثال من خلال شبكة النظراء، ونظام إدارة المعرفة سهل الاستخدام، ولجنة من الخبراء الخارجيين لإفادة عمليات البرنامج وتوجيهها ودعمها. كما يمكنها أن تلعب دورًا قويًا في تسهيل تبادل المعرفة والدروس المستفادة، والاستفادة من الخبرات الداخلية والخارجية، وتعزيز التواصل، وتشجيع التعاون بين الوحدات ذات الصلة وموظفي برنامج الأغذية العالمي في جميع أنحاء العالم الذين يعملون على الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية.

التكنولوجيا

تُعد المدن من أكثر الأماكن الإستراتيجية لتوسيع نطاق برنامج الأغذية العالمي، وذلك لأنها بمثابة شريك موثوق به ومزوِّد للتكنولوجيا التشغيلية والحلول والمشورة، كما أنها تتيح الاستفادة من الحلول الرقمية المتعددة ومقدمي الخدمات الذين يكونون متواجدين في المناطق الحضرية غالبًا. يمكن لبرنامج الأغذية العالمي استكشاف حلول رقمية جديدة قابلة للتشغيل المتبادل وتعالج انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الحضرية، وتفي بالاحتياجات المتزايدة للأشخاص الذين يساعدهم البرنامج في المناطق الحضرية، وتُلهم المدن الأخرى لاستخدام نفس التكنولوجيا أو اعتماد نهج مماثل قائم على التكنولوجيا. ستؤكد الجهود المبذولة لنشر الحلول الرقمية في المدن الإستراتيجية والمدن المعرضة للخطر على مبادئ عدم الإضرار بالأشخاص، وإشراكهم وعدم التمييز بينهم وشملهم، وكذلك حقهم في الخصوصية.

الابتكار

يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أن يمكّن المدن والجهات الفاعلة في المناطق الحضرية من "تعزيز النظم الإيكولوجية للابتكار المحلي على نحو مستدام في المناطق شديدة الحاجة والمناطق التي توجد بها قدرات ابتكارية ناشئة" و"بناء القدرات الابتكارية داخليًا ومحليًا بالتوازي مع تعميم المنتجات المبتكرة في النظم الحكومية". تتمتع المناطق الحضرية بوصول أفضل نسبيًا إلى التكنولوجيا والبنية التحتية، ما يجعلها في وضع جيد للتكيف مع الابتكارات التكنولوجية وغير التكنولوجية الجديدة وتطويرها ونشرها وتجريبها وتنفيذها وتوسيع نطاقها من خلال تسخير أفكار ومهارات أصحاب المصلحة المتواجدين في المناطق الحضرية في إيجاد حلول للتحديات التي تواجه مجتمعاتهم في الحالات الطارئة وغير الطارئة. من خلال مسرع الابتكار التابع لبرنامج الأغذية العالمي ومراكز الابتكار التابعة للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، يمكن للبرنامج تعزيز قدرات الجهات المحلية على الابتكار ودعمهم وإشراكهم، بما في ذلك القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والحكومات المحلية وأصحاب المصلحة الحضريون الآخرون بالشراكة مع أعضاء من الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية العاملة في المناطق الحضرية.

٤.

وسائل التنفيذ

كما هو موضح في **الفصل الثاني، القسم ٢-٤**، تقر هذه الإستراتيجية بأن "المناطق الحضرية" ليست منطقة برامجية منفصلة، بل هي سياق تشغيلي يمكن من خلاله متابعة نتائج البرنامج الإستراتيجية ومجالات عمله المختلفة. وعليه، فإن الإطار الإستراتيجي الحضري المطروح هنا، والمتوافق مع الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي، يقدم وسائل لتعميم المناطق الحضرية في جميع أنحاء المنظمة باستخدام هياكلها وأنظمتها الحالية، بما في ذلك خطتها الإستراتيجية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، ومن خلال مجالات برامجها، ومن خلال خطط العمل الإقليمية والخطط الإستراتيجية القطرية. تقترن الإستراتيجية الحضرية **بخطة تنفيذ عالمية**، متوفرة بشكل منفصل، تتضمن مؤشرات مستهدفة لرصد وتقييم الإستراتيجية، وتتبع وتيسير استيعاب المؤسسات لها. بشكل عام، ستُنفذ الإستراتيجية من خلال الوسائل التالية:

الخطط الإقليمية

نظرًا إلى تفاوت اتجاهات التحضر وتحدياته تفاوتًا كبيرًا على نطاق المناطق الإقليمية ودون الإقليمية التي يعمل فيها برنامج الأغذية العالمي، ستكون الخطط الإقليمية إستراتيجية للغاية في تحديد الأهداف الخاصة بالسياق، والنُهج الإستراتيجية، والترتيبات المؤسسية، والبرامج الخاصة بكل مكتب من مكاتب البرنامج الإقليمية الستة. كما تحدد هذه الخطط القدرات والموارد المماثلة التي تحتاج إليها المكاتب الإقليمية لتحقيق أهدافها ومعالجة الثغرات المحددة. وستمثل المناصرة القوية ونُهج الشراكة متعددة المستويات أيضًا مكونات أساسية لهذه الخطط الإقليمية لتمكين المكاتب الإقليمية من العمل بشكل أكثر فعالية مع النظام الإيكولوجي للشركاء الحضريين الإقليميين، والعمل على نطاق أفضل، ودعم المكاتب القطرية في الوصول إلى المزيد من المدن والسكان الحضريين المحتاجين إلى مساعدات برنامج الأغذية العالمي.

الخطط الإستراتيجية القطرية

ستدعم الإستراتيجية الحضرية المكاتب القطرية التابعة للبرنامج في اتباع نهج إستراتيجي في التعامل مع القضايا الحضرية، واتخاذها الوضع الأكثر ملاءمة بناءً على ولاية البرنامج وقدراته ومتطلبات السياق. يتماشى الإطار الذي تم تطويره في هذه الإستراتيجية مع المجالات الخمسة (٥) ذات الأولوية للخطة الإستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي ٢٠٢٢-٢٠٢٥، ويغذيها بشكل مباشر، مما يضمن دمج التدخلات الحضرية بشكل مناسب في الخطط الإستراتيجية القطرية والاستجابة لسياقات وأولويات المكاتب القطرية.

التحولات الرئيسية في سياسة البرنامج

تقدم التحولات الرئيسية الموضحة في الفصل الثالث، القسم ٣-١ خمسة مجالات ملموسة لتعزيز قدرات البرنامج الداخلية وتقوية مناهجه البرامجية من أجل الاستجابة بشكل أفضل لتحديات الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية. يسرد كل تحول رئيسي خطوات ملموسة يمكن اتباعها من خلال مسارات العمل، أو فِرق العمل بالتعاون مع مجتمع الممارسة الحضري، لضمان تعميم القدرات الجديدة والنُهج البرامجية على نطاق المنظمة.

المراجع

Bren d'Amour et al. (٢٠١٧) «التوسع المستقبلي في الأراضي الحضرية وآثاره على الأراضي الزراعية حول العالم"، منشور في وقائع الأكاديمية الوطنية للعلوم (PNAS)) ١١٤ (٣٤) ٨٩٣٩-٨٩٤٤.

Campbell, L. (٢٠١٦) التوقف قليلاً: فهم المدن ونظمها. ورقة عمل. لندن: شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء (ALNAP)/ معهد التنمية الخارجية (ODI)

المفوضية الأوروبية - وكالة يوروستات، المديرية العامة للسياسة الإقليمية والحضرية، منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، البنك الدولي (٢٠٢٠). توصية بشأن طريقة رسم حدود المدن والمناطق الحضرية والريفية من أجل إجراء المقارنات الإحصائية الدولية.

الفاو [منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة]. (٢٠١٧). حالة الأغذية والزراعة. الاستفادة من النظم الغذائية من أجل التحول الريفي الشامل. روما. متوفر على هذا الرابط http:// a-iv٦٥٨e.pdf/٣/www.fao.org

منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية (٢٠٢١). حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم. تحويل النظم الغذائية من أجل الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع. روما، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. https://doi.org/١٠.٤٠٦٠/cb٤٤٧٤en

GAIN [التحالف العالمي لتحسين التغذية] (٢٠٢٠). البيئات الغذائية الحضرية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط - صحيفة وقائع.

Gentilini, U. Khosla, S., and Almenfi, M., (٢٠٢١). النقد في المدينة: الدروس المستفادة من تنفيذ التحويلات النقدية في المناطق الحضرية في إفريقيا. البنك الدولي، واشنطن العاصمة. https://openknowledge.worldbank.org/handle/٣٥٠٠٣/١٠٩٨٦

Gerszon Mahler, D., Laknerr, C., Castaneda Aguilar, R., and Wu, (٢٠٢٢). تقديرات مُحدثة عن تأثير كوفيد - ١٩على الفقر العالمي. مدونة بيانات البنك الدولي.

Goryakin, Y., and M. Suhrcke. (٢٠١٤). "التنمية الاقتصادية، والتوسع العمراني، والتغير التكنولوجي، وزيادة الوزن: ما الذي تعلمناه من ٢٤٤ دراسة استقصائية ديموغرافية وصحية؟ " منشور في صحيفة الاقتصاد وعلم الأحياء البشري، العدد ١٤: ١٠٩-١٢٧.

Goryakin, Y., T. Lobstein, W. P. T. James, and M. Suhrcke. ٢٠١٥. "تأثير العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على زيادة الوزن والسمنة في ٥٦ دولة منخفضة ومتوسطة الدخل." منشور في صحيفة العلوم الاجتماعية والطب، العدد ١٣٣: ٦٧-٧٦.

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (٢٠١٨). مذكرة إرشادية للتنسيق في الأزمات الحضرية.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر (٢٠١٥) الخدمات الحضرية أثناء النزاعات المسلحة الممتدة: دعوة لتبني نهج أفضل لمساعدة المتضررين. جنيف.

IFPRI [المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية] (٢٠١٧) . تقرير السياسة الغذائية العالمية لعام ٢٠١٧. واشنطن العاصمة: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. https: // doi.org/١٠.٢٤٩٩/٩٧٨٠٨٩٦٢٩٢٥٢٩

ILO [منظمة العمل الدولية] (٢٠١٧). اتجاهات العمالة العالمية للشباب. مسارات لمستقبل عمل أفضل.

Kirbyshire, A. et al. (٢٠١٧). النزوح الجماعي والتحديات التي تواجه قدرة الأفراد على الصمود في المناطق الحضرية. ورقة عمل، لندن: معهد التنمية الخارجية (ODI)

McCallin, B. and Scherer, I. (٢٠١٥). المستوطنون الحضريون غير الرسميين الذين شردتهم الكوارث: التحديات التي تواجه عملية الإيواء. جنيف: مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC)

Mitlin, D. and Patel, S. (٢٠١٤). فقراء الحضر والإستراتيجيات المتبعة لإرساء سياسات تخدم الفقراء: أفكار حول الاتحاد الدولي لسكان الأحياء الفقيرة، في S. Parnell (edsg S. Oldfield.)، منشور في كتيب Routledge عن المدن والجنوب العالمي، لندن: Routledge.

MQSUN [رفع جودة إطار تحسين برامج التغذية] (٢٠١٦) . معالجة زيادة الوزن والسمنة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط ٢٠١٦. سياتل، واشنطن، الولايات المتحدة: منظمة PATH.

Proctor, F., and Berdegué, J. (٢٠١٦) النظم الغذائية في الأماكن الفاصلة بين المناطق الريفية والحضرية. سلسلة أوراق عمل ١٩٤ °N

Satterthwaite, D.; Mitlin, D. and Patel, S. (٢٠١١). التفاعل مع فقراء الحضر ومنظماتهم من أجل الحد من الفقر والترويج للإدارة الحضرية، مدينة نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

te Lintelo, D., et al. (٢٠٢١). تجميع الأدلة المتعلقة بالأمن الغذائي الحضري وبرنامج التغذية (تجميع الأدلة الداخلية لصالح برنامج الأغذية العالمي).

الأمم المتحدة (٢٠١٧). الخطة الحضرية الجديدة.

الأمم المتحدة (٢٠١٩). إستراتيجية الأمم المتحدة على مستوى المنظومة بشأن التنمية الحضرية المستدامة. ٤.Add/٤/٢٠١٩/CEB

UN DESA [إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، قسم السكان] (٢٠١٩). آفاق التحضر في العالم: مراجعة عام ٢٠١٨ (٤٢٠/ST/ESA/SER.A). نيويورك: الأمم المتحدة.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (٢٠٢٠). التقرير الاجتماعي العالمي: انعدام المساواة في عالم سريع التغير. نيويورك: الأمم المتحدة.

UN-Habitat [برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية] (٢٠٢٠ أ). قاعدة بيانات المؤشرات العالمية.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٠ ب). تقرير عن مدن العالم ٢٠٢٠. قيمة التحضر المستدام.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٢). تقرير عن مدن العالم ٢٠٢٢. تصور مستقبل المدن.

UNHCR [مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين] (٢٠١٩). التوجهات العالمية: النزوح القسري في ٢٠١٨.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (٢٠٢٠). التوجهات العالمية: النزوح القسري في ٢٠١٩.

UNDRR [مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث] (٢٠١٥). تقرير التقييم العالمي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥.

برنامج الأغذية العالمي (٢٠٢٠). سياسة برنامج الأغذية العالمي للحماية والمساءلة. ٢.Rev/١/A-٤/٢٠٢٠/٢.WFP/EB

برنامج الأغذية العالمي (٢٠٢١ أ). إستراتيجية المشاركة المجتمعية في المساءلة أمام السكان المتضررين للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٦

برنامج الأغذية العالمي (٢٠٢١ ب). إستراتيجية برنامج الأغذية العالمي لدعم الحماية الاجتماعية.

برنامج الأغذية العالمي ومجموعة الأمن الغذائي العالمي (٢٠١٧). التكيف مع المرحلة الثانية من العالم الحضري، تصميم التقييم في المناطق الحضرية - مشاورات الخبراء، روما: برنامج الأغذية العالمي ومجموعة الأمن الغذائي العالمي.

WHO [منظمة الصحة العالمية] (٢٠٠٨). مياه أكثر أمانًا، وصحة أفضل: تكاليف وفوائد واستدامة التدخلات الرامية لحماية الصحة وتعزيز الممارسات الصحية. متاح على الإنترنت على الرابط التالي: http://whqlibdoc.who.int/publications/٢٠٠٨/٩٧٨٩٢٤١٥٩٦٤٣٥_eng.pdf

منظمة الصحة العالمية واليونيسف (٢٠٢١). التقدم المحرز في توفير مياه الشرب، والصرف الصحي، والنظافة الصحية للأسر المعيشية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠. خمس سنوات على أهداف التنمية المستدامة.

البنك الدولي (٢٠٢٠). الفقر والرخاء المشترك ٢٠٢٠: التحول في مصادر الثروات. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. رقم doi: ١٠.١٥٩٦/٩٧٨-١-٤٦٤٨-١٦٠٢-٤.

البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (٢٠١٨). أنظمة غذائية لعالم يتحضر باستمرار.

Zetter, R. and Deikun, G. (٢٠١١). "إستراتيجية جديدة لمواجهة التحديات الإنسانية في المناطق الحضرية"، نشرة الهجرة القسرية، العدد ٣٨: ١-٥٥.

الاختصارات

AAP	المساءلة أمام السكان المتضررين
ASEAN	رابطة أمم جنوب شرق آسيا
CCA	التحليل القطري المشترك
CFM	آليات التغذية الراجعة المجتمعية
CO	المكتب القطري
COP	مجتمع الممارسة
DRM	إدارة مخاطر الكوارث
FAO	منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
FFA	المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول
FFT	الغذاء مقابل التدريب
FNG	سد الفجوة الغذائية
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GHG	غازات الاحتباس الحراري
HLP	الإسكان والأرض والممتلكات
HQ	المقر الرئيسي
HRP	خطة الاستجابة الإنسانية
IDP	النازحون داخليًا
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IFI	المؤسسات المالية الدولية
ILO	منظمة العمل الدولية
IPC	التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي
LMIC	البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط
NGO	منظمة غير حكومية
NUA	الخطة الحضرية الجديدة
PSEA	الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين
RB	المكتب الإقليمي
SADC	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
SAMS	دعم الأسواق الزراعية لصغار المزارعين
SBC	التغيير السلوكي والاجتماعي
SBCC	حملات التواصل المجتمعي من أجل تغيير السلوك
SDI	الاتحاد الدولي لسكان الأحياء الفقيرة
SO	النتيجة الإستراتيجية
SOP	إجراءات تشغيلية موحدة
SDG	هدف التنمية المستدامة
UCLG	منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية
UN	الأمم المتحدة
UNCT	فريق الأمم المتحدة القطري
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UN-Habitat	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
UNSDCF	إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة
WASH	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
WFP	برنامج الأغذية العالمي
WIEGO	المرأة في العمل غير الرسمي: العولمة والتنظيم

مصادر الصور

صورة الغلاف: برنامج الأغذية العالمي/جوش إستي
الصورة في الصفحة ٢: Shutterstock/Drop of Light
الصورة في الصفحة ٤: برنامج الأغذية العالمي/كاونج هتيت لين
الصورة في الصفحة ٦: مركز البحوث الحرجية الدولية/أوليفر جيرارد
الصورة في الصفحة ١١: برنامج الأغذية العالمي/جوش إستي
الصورة في الصفحة ١٣: برنامج الأغذية العالمي/أنابيل سيمينغتون
الصورة في الصفحة ١٤: برنامج الأغذية العالمي/سامانثا ريندرز
الصورة في الصفحة ١٩: برنامج الأغذية العالمي/أريانا فرانشيوني
الصورة في الصفحة ٣٠: برنامج الأغذية العالمي/أندريا أوويلا
الصورة في الصفحة ٣٢: برنامج الأغذية العالمي/أريت/أرليت بشيزي
الصورة في الصفحة ٣٤: برنامج الأغذية العالمي/حسام الصالح
الصورة في الصفحة ٣٥: برنامج الأغذية العالمي/سيد عاصف محمود
الصورة في الصفحة ٣٨: برنامج الأغذية العالمي/أريانا فرانشيوني
الصورة في الصفحة ٤١: وكالة فرانس برس
الصورة في الصفحة ٤٣: برنامج الأغذية العالمي/مصطفى بريبي
الصورة في الصفحة ٤٤: برنامج الأغذية العالمي/مروة عوض
الصورة في الصفحة ٤٩: برنامج الأغذية العالمي/سيد عاصف محمود

হেল্পলাইন- ৯৯৯
মালিক: আঃ রহিম
মোবা: 01711158797

البرامج في المناطق الحضرية،
وحدة الحالات الطارئة والانتقالية (PRO-P)

برنامج الأغذية العالمي
Via Cesare Giulio Viola 68/70,
Rome, Italy - T +39 06 65131
wfp.org